



حکیم ظاری
رساله بسمه
رساله بسمه

A circular seal featuring intricate Arabic calligraphy in a stylized, possibly Thuluth or Nasta'liq script. The text is arranged in a circular pattern, filling the entire area of the seal. The ink is dark, and the background is a lighter, aged paper.

970

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم انما نصرف نحو ذكر اسمائك وحده الكلام والمقال نخطف
 الى جهة شكر نعمائك اغنة النفوس والاحوال اجعل صلواتنا
 صلواتنا موصلة الى المتارالية في ضم بناء الانبياء والارسل
 موضع المبهمة ومظهر المضمر سيد اهل الكمال والاحمال
 وبلغ منا الرضوان الى اله وصحبه العالمين حسن الاعمال رضى
 اعلام الدراية وناصبي رايات الهداية وخافضى بناية الضلال
 يقول انما خلق الله الباري محمد المذموم بصلح الدين الدار
 الانصار حمد حاله واصلى ماله هذه لمعات درار الدراية
 تظهر فوائد ضيائية على الطالبين ورشحات من سحاب التوفيق
 يفيض زلالا معنوا على الراغبين متضمنة لرفع بلل خلل
 يطرأ على ارض الاستعداد من حل عصام قرية العناد وتكفلة
 تمسك مانع غم ينبوع السداد ومنبع الرشاد والارشاد غفرانه
 له وهو غفور للعباد **قوله** الحمد لوليه قبل الحمد هو الوصف بالجمل
 على جميل الاختيارى من انعام او غيره وحمد الله على صفاته لانه بمنزلة
 الاختيارى كاستقلال الذات اولانه مبادر افعال اختياريه
 واستعمال الحمد فيه مجاز اقول لابد من الحمد من التعظيم بالظواهر والباطن كما
 صرح به سيد المحققين في حاشية المطالع اما كونه حمد الله مجازا فانما يصح

اذا فسر الاختيارى بما صدر بالاختيار ولو فسر بما صدر عن المختار
 كما هو مختار كثير من الاختيار فلا يقال قد نسب الحمد الى ما لا اختياريه
 كالصبر والمقام كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما
 محمودا وفي قول الشاعر الصبر كجد في المواطن كلها لانا نقول
 انها يؤول لانه بالجذف والايصال وتقدير الاول محمود وفيه اي
 مقاما محمودا انت فيه وتقدير الثاني انه الصبر كجد عليه فهو محمود
 عليه لا الحمد لا يقال الاصل عدم التأويل لانا نقول بعد نقل
 الثقات من متبوع اللغة يكون التأويل لازما **قوله** لوليه قيل قيل
 انه يكون بمعنى المحب ومبغض من على امر كل احد والمعنى على الاول ان
 كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى لانه غيره يحب حمده او حمد من
 يحبه وعلى الثاني انه كل حمد لمن دلى امر كل حمد من خلق ما حمد عليه
 وبه خلق استعداد الحمد واسبابه في كماله وجوانه وانت تعلم بما
 في كمالها اما الاول فانه صدق محب كل حمد على الله تعالى ثم اذ هو
 لا يحب حمد المراتى والمعنى وانما له وايضا عدم صدقه على غيره مما
 فانه العارف العالم يرجع للمحامد اليه تعالى يجب كل حمد واما الثاني
 فانه ما ذكره من خلق ما حمد الى اخره ما ذكر ليس بمعبر في معنى الولى مطلقا
 بل الموصوف به فرد من افراده فانه الولى في اللغة بمعنى من على امر
 الشئ وبطلق على من يتصف بولاية جميع امور الشئ مثل الاب
 بالنسبة الى الطفل وولى المرأة بالنسبة اليها فيصدق على غيره
 الله وانما هو الولى من اسماء الله تعالى متولى كل شئ فولى الحمد من
 على امره فمن ضمن كل شئ فلا يصدق على الغير وايضا قد فسر الولى

ومجزة الامانة فانه مذكور
 ونسب الحمد للمعول للمعنى

فيه رد على

فيه انه حمد المراتى ونحوه لا يقال الحمد لله
 اللهم الا ان يعجز عن الصور كقولهم لا يدرى

بالقرب بالشيء أقرب علم فولي الحمد العالم حقيقة قبل كذا انه يريد بالحمد
 الحامدية له تعالى فيكون المعنى الحامدية مختصة به فتكون حمدا بظهور العجز
 كما في الاما حصى ثناء عليك وانت تعلم ان الاختصاص لا يفهم من هذا
 الكلام وان كان يفهم من كلام الاعلام ما يشعر بان مثل شعرا بالاختصاص
 فانه الاختصاص المستفاد ليس بمعنى المحصر بل هو تعلق خاص غير تعلق
 الملكية ويؤيده عدم عدم ما في ادوات المحصر **قوله** والصلوة الرجوة
 واللام فيها تجمل الحقيقة والاستغراق والعهد اي حقيقة الرجوة او كل
 رجوة او الرجوة المعهودة اي الكاملة ووجه الاستغراق انه تقرر عند الحكماء
 انه عليه السلام غاية الاجاد كما يؤيده حديث لولاك لما خلقت الافلاك
 وكل رجوة تعلق به او لا وبالذات وبغيره بتعا وتطفلا وبجملته
 دعائية انتانية بكمية فخطفه على جملة الحمد مع انها خبرية عند
 الجمهور كما صرح به عبد القاهر وجاراه العلامة في عطف الانتا على
 الاخبار وعلى هذا لا يصح الا انه يجعل الاول انتانية على خلاف الجمهور
 او يترك تقدير المعطوف مثل نقول اي نقول الصلوة في الله عليه
 فانه هذا القول صلوة من **قوله** على نبيه ارازاله على نبيه واصنافه النبي
 الى الضمير معنى العهد النبي المعهود وهو نبي عام والاستغراق وعلى
 الاول تركب التصريح بالاسم للتعين او اذ عاد تعينه وغير ذلك كما لا يخفى
 ولا يبعد ان يقال انه الالة لا يريد منه اطلاق النبي الانبياء واختار
 النبي على الرسول لمساواة الولي لفظا ولانه المتعارف ذكرهما معا وهو
 امامنا النبي بمنزلة لا يخبر لا يخبره غير الله تعالى او من النبوة بمعنى الخروج
 عن المعادة بالاعجاز او من كفا بالظهار وعلى هذا يكون خيرا لمعنى الفاعل

وفيه نظر

والله

موجب

والهجرة متعلقة ثم كنه الادغام واما من النبوة بمعنى الرفعة لانه رفعة
 على الخلق فهو فعل بمعنى مفعول والاهجرة فيه وصرح به في الصحاح لكن
 جمع كسيرة على انباء يدل على انه بمعنى الفاعل اذ قيل اذا كان بمعنى
 المفعول يكون جمع كسيرة على فعل كجرحي وقتل وشذ ايراد عدم الهجرة
 في انبياء يكون الية بعد اجمع منقبة او لانها جمع كلمة لاهاجر افعلة
 بنا وعلى الترم استعمال واحد من قولهم الهجرة كما ذهب اليه في الصحاح
 ولكن المصنف منع هذا لانه لا يثبت النبوة بالهجرة في القرآن على قراءة
 نافع ومذهب سبويه انه ذلك روي ولعل العروة السبع غير متواترة
 عنده والالم يحكم برداة ما ثبت انه في العروة الكريمة كما عفا وامام
 النبي ار الطريق لانه يوصل الى المتوحيص **قوله** وعلى الله قبل الترم
 السنة ادخال على على الال رد الشبهة فانهم منعوه وفيه ان
 الترم اهل السنة ذلك غير واقع والشيعة انما يمنعونه ادخال على في
 التشهد **قوله** وعلى الله المراد منه جميع امة الاجابة وهم الاتباع وهذا
 هو مختار النور في شرح سلم ونقله عن الازهرى وغيره من المحققين
 وبه فسر السيد في حاشية المطالع واهل بيته وذريته واصحاب
 جمع صاحب لو جاز جمع فاعل على افعال والاكاذيب اليه المخرى
 وغيره فهو جمع صحب اسم جمع كركب او صحب بكسر الحاء تخفيف صحب
 ولو اريد بالاول الاتباع فعطف الاصحاب من عطف الخاص على
 العام تنبيها على فضيلة الخاص والافتقار الى الال رعاية الجمع
قوله المتأدين بادابه يقال اذبه قارب والمراد اذبهم النبي
 قاربون بادابه الى صاروا موصوفين باداب تصف بها النبي

قوله يدل على انه قال لم يعقل في شرح الاغنية
 ومن امثلة جمع الكثرة فعلا كنعاد هو في
 فعل بمعنى فاعل صفة المذكور فاعل غير مضاف ولا
 معتل نحو كريم وكريماء ونوب غير فعلا في
 المصنف والمعتل فعلا نحو شذ وشذاء
 وولي واوليا وانتهى مختصا وقوله اذ قيل اذا كان
 انه دليل لما ارفاه من الالة قال لم يعقل في
 امثلة جمع الكثرة فعلا كنعاد هو في
 على فعل بمعنى مفعول وال على يلك او تخرج
 كقيل وقتل وجرح وجرحي انتهى وقدر

وهو ليس بشي بل لا يصح اصلا كما لا يخفى
فيه رد على المولى

التفصيل في توصيفه اي لا حاجة الى توصيفه لانه مشتهر في المشارق والمغرب
 كناية عن جميع المعمورة وجميع بناها على ان المتبادر من المشرق والمغرب
 طرفا المعمورة والاشتهار فيها فقط غير مراد ولما كان لكل موضع من
 المعمورة اقليم مشرق ومغرب فاجمع متوجه ويضم منها الاشتهار
 في جميع المعمورة وهذا كما يقال فلان مشتهر في الافاق ومن توهم انه اراد
 البلاد المشرق والمغرب فيصح الجمع لم يفهم انه على ما ذكر لا يحصل انما
 اشتهاره في جميع المعمورة وفي توجيه الجمع بان الشمس في السطح في
 اجدي وكل يوم مشرقا ومغربا انما هذا حاصل في افق واحد
 ايضا فلا يظهر كونه كناية عن جميع الارض **قوله** الشيخ انه يجب
 المراد بالشيخ الكبير السن وهو بلغ سنه احدى وخمسين
 او الكبر الشان من جهة الفضائل اذ يطلق الشيخ على من ليس له
 سن الشيخوخة للتبجيل كما قال الجوهري شيخه اي دعوته شيخا للتبجيل
 وهو مكنتي بابي عمر وايضا وتركه الش وكذا ترك لقبه واسم ابيه
 جمال الدين فسمته لانه مما ذكر استه وهو ابن ابي بكر بن بونس المصري
 المالكى كان والده حاجبا للامير غياث الدين موسى الصلحي وكان
 كزوايا استغل ولده بالقاهرة ثم انتقل الى دمشق ودرس بها
 فزاد به المالكية ثم عاد الى القاهرة واقام بها ثم انتقل الى الاسكندرية
 للقاء به وتوفر شوال سنة ست واربعين وسبعمائة وكان ولدا
 بسنا من قري الصعيد فواخر سنة سبعين وستمائة كذا ذكر
 في بعض حواشي المغني فقول من قال انه اطلاق الشيخ ههنا للتبجيل اذ
 المشهور انه قتل شابا محلا **قوله** تغره انه بخبره قال الساج في

رد على عبد الغفور

استغفر الله حتى يبرح في العربية والاسلام

في كتابه المسمى لم ينظر الى الوفيات
 انما كانت ولا الى طبقات النخبة
 للاسم السيوطي

الحاشية التغر السيرة انتهى وفي الصحيح تغره انه برحمته ارعته بها وتغرت
 فلان انما سرت ما كان منه وعظيتمه والمناسب ههنا المعنى الاول لانه
 الموافق للصحيح واختيار السيرة في تفسيره لانه قد مر ذكره بين المغنين
 ويشعر بحوار حمله على كليهما وكان التغر من الغر وهو خلاف السيف
 بمعنى تغر السيف جعله في غمده ارغلافه فتغره انه بغرانه انزل
 الغر من غمده وحاصله ستره من غمده وحفظه عن المكره كما يحفظ
 السيف بالغمد وفيه اشارة الى تشبيهه بالسيف القاطع فحدة
 البوكة قال المحتسبي قال في التاج التغر كناه بوشيدن وخزانة ولا
 يبعد ان يكون قوله خزانة اشارة الى كناه بمعنى بوشيدن وخزانة كناه
 وحاصله انه ستر سوا كاهن الذنوب او غيره وذكر الاول لكثرة
 استعماله فيه فلا يخالف قول الساج في الحاشية انه ستر وجعله دقة
 انشائية معز والتر قبلها خبرية ولهذا فصلت ههنا ولم يعطف بها
قوله مجموعة جنانة اي وسطها واراد به خبرها او لا خيرة الا في
 الوسط واجمعه جمع اجنة بمعنى البستان نظمتها صفة اخرى
 للفوائد او حال من ضمير شير المفهوم من هذه نحو هذا البستان او خبر آخر
 لهذه وعلى هذا فضمير راجع الى ما سار اليه بهذه والنظم بجمع
 يقال نظمت اللؤلؤ ارجعها **قوله** في سلك التقرير التقرير في اللغة
 جعل الشيء مستقرا او جعل احد مقرا ثم استعمل في البيت لانه يستقر
 الكلام ويجعل الغير على الاقرار وهو المراد ههنا اي جمعها في سلك
 البيت **قوله** وسمط التحوير السمت الخط ما دم فيه اللؤلؤ والافئو
 سلك والتحوير قيل هو التقديم وقيل انه الكتابة والاصل جعل الشيء

المولى عبد الغفور

حراً يطلق على جعل العبارة منقحة غير الزوائد ولعل محل على هذا
قوله للولد ار تعلمه وتفهمه وفي لفظ الولد يجوز فتح الفاء وكسرها
 وضمها ويستوي فيه الواحد والجمع ويجوز ايضا فتح اللام والكانها
قوله العزيز اي عند ابيه ولا يناسب غم الاب وصف ولده بغرة
 ونفس الامر الترهى بالذكاء والفضل فضلا عما فيه غير واقع لانه
 في سبب التعلم فلا فضل له يعتد به فمن وهم ان وصفه بالعزيز في
 قوة الوصف بالذكاء والفضل فلا يخفى حاله **قوله** التلief والتلف
 التأسف استحقاق وحسرة على ما ذكر في تفسيره يا اسفي على يوسف
 فضيه مبالغة ليس في التلief فالمراد حفظه عن موجبات احزان
 القليل والكثير مبالغة في قوله تعالى وتوكل على الاخروي الذي هو وجه قصور
 العاقلة والعائلة فانه نفوس المستعدين بعد المفارقة عن البعد
 متأسفة بتضييع الاستعداد فهذا دعاء لكمال العاقلة والعائلة
 هذا اذا كان المراد تلief وتأسف ويمكن ان يكون المراد التلief
 والتأسف من ابيه عليه ويناسبه قوله تعالى حكايته عن يعقوب
 يا اسفي على يوسف والمراد حفظه عما يوجبها كما وقع في سمية **قوله**
 وسميته بالفوائد الضيائية يقال سميته زيدا وزيدا كلاهما بمعنى
 ونسب الى اللقب دون الاسم لانه على هذا يمكن ان يجعل الضياء
 على المعنى اللغوي ايضا فانه قلت لقبه حركب اضافي فلم ينسب الى
 اجزاء الثاني كما يقال في النسبة الى ابن الزبير زبيرى قلت لو نسب
 الى المركب الاضافي قبل العلمية فالمنسوب اليه حقيقة هو المضاف
 لاكن اذا نسبت الى المضاف قلت في غلام زيد غلامى فقد نسبت

قال القاضي الكفاية في شرحه
 والالف بدل من ما المتكلم انتهى
 والاية في سورة يوسف قريباً من
 وذكره

الى ما هو المنسوب اليه حقيقة لانه المضاف اليه حقيقة كما لو وصف
 للمضاف اذ معنى غلام زيد غلام لزيد فالاولى بعد العلمية ان ينسب
 اليه دون المضاف اليه فانه كثر الالتباس بالنسبة الى المضاف بان
 يحكى اسماء مطروحة والمضاف لفظ واحد والمضاف اليه مختلف
 نحو الى زيد والى على والى الحسن وام على وام الحسن وكذا ابن
 الزبير وابن عباس فالواجب النسبة الى المضاف اليه اذ تصدير
 الكنى بالاب والام مطرد وكذا تصدير الامام بالابن فلو نسب
 الى الاول لطرأ اللبس وان لم يكن ذلك التصدير مطرد ابل كثيرا
 كعبد الدار وعبد مناف وعبد قيس فالقياس النسبة الى المضاف
 كما هو نحو عبدى فر عبد قيس وقد ينسب الى المضاف اليه في هذا
 ايضا نحو منافر في عبد مناف للالتباس فلو كان الالتباس بالنسبة
 الى المضاف اليه فبالطريق الاولى انه يكون النسبة الى المضاف
 واجبة كما فيها نحن فيه هكذا يفهم من كلام سيبويه وقيل معنى النسبة
 في المركب الاضافي الى اجزاء الثاني انه كان مقصودا من المركب الاضافي
 والا فالنسبة الى الاول ولما بهنا منه اجزاء الاول يكون الشخص
 ضياء للدين والمتم في الزبير الزبير ليرفع قدر الشخص بالنسبة اليه
 بخلاف عبد مناف فانه المنة اظهار كماله في العبودية حتى حص من
 بين عباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد اقول فيه نظر
 من وجه الاول انه يقرر في النسبة الى مثل غلام زيد ان الاول
 غلامى مع انه اجزاء الثاني مقصود والثاني انه قوله والا فالنسبة
 الى الاول ممنوع اذ يقال منافى في عبد مناف ايضا ثالث انا

لانه المقصود منها هو الجزء الاول اذ ليس المتو الضيائي مطلقا
 بل ضيائية الدين ليكون الشخص ضيائية لا لغيره والرابع انه
 يزعم انه لا ينسب في بعض الكنى كالي بكر مثلا الا الى الجزء الاول اذ
 ليس المتوفيه الجزء الثاني مع انه ينسب الى الثاني يقال في الي بكر
 بكرى **قوله** لانه لهذا الجمع والتأليف لم يكتف بالتأليف ههنا
 لنف اذ التأليف المتبادر فافيه تحقيقات وتصرفات بخلاف
 الجمع فانه يشعر بانه كلام القوم وهو تصدى بجمعه وذكر التأليف
 بعد الجمع لتعلق الجمع كانه الف بين ما جمع اى جمع على وجه مشتمل
 على الالف والمناسبة لاجمع بلا مناسبة بين الاجزاء ولما كان
 للفظ اجمع فائدة يعتد بها ولا يخرج الفقرة بزيادتها عن حد حسن
 لا يحسن تركها فاقبل الاول ترك اجمع لانه يخرج به الفقرة من المساواة
 ليس **قوله** كالعلة الغائية قبل هو ما تقدم في التصور واما
 في الوجود اقول الاول انه يقال انها اثر ترتب على الفعل باعتبار
 عليه ولا يخفى انه الولد ليس اثر ترتب على الفعل باعتبار عليه بل
 تعلمه والولد شبه العلة الغائية لمذ خيلتها في الباعية ان كان
 الولد يتمس منه انه يقع هذا التأليف لاجله فوجه التسمية على هذا
 جلي وقيل في ان الولد مقدم في التصور لكن ما تأخر في الوجود فليس
 علة غائية يشعر بانه لو كان متأخرا في الوجود ليصلح لانه يكون علة
 غائية ولا يخفى فاده **قوله** وسائر معناه الباني قال الجوهري
 سائر الناس جميعهم وانكره لانه الصلاح وقال انه تفرد به فلا قبل
 منه وهو وفق الزمخشري فيه وليس كذلك فانه كثير من العلماء

مثل العزالي والنووي وابن عبد الله وغيرهم واقفوا الجوهري واما استعمال
 الزمخشري السائر بمعنى اجمع فيجوز ان يكون مجازيا وكلامه في المعنى الحقيقي
 نقول في قال في شأنه من غاب عيب غيب وههنا حمله على المعز
 الاول اولى لاشعاره بانه ولده من المستدين من اصحاب التحصيل
 بخلاف اكل على اجمع فانه غير هذا الاشعار عار نقول في قال ههنا
 بمعنى اجمع النفع لا ينفع **قوله** من اصحاب التحصيل هذا القيد للتاكيد
 المستدين على الذين ابتدوا هذا الكتاب وليسوا بصدد التحصيل
 او ابتدوا تعلم العلم وما كانوا بصدد تحصيله فانهم ليسوا باخلاق
 في هذا الدماء وليس لهم نصيب من النفع بل النفع لاصحاب التحصيل
 الذين هم في ابتدائه وانت تعلم انه هذا الوجه مما قيل انه هذا القيد
 للاختصاص من المستدين من اصحاب الصنيع **قوله** وما توفيقر الاباء
 التوفيق موافقة التدبير للتقدير ومن الناس من قال العزالي وما توفيقر
 الاباء وقال استفتح اهل اللسان دخول الباب المخصوص بالالة
 على الفاعل اقول المقصود من هذا الكلام رفع الاسباب والآلات
 والموجه الى ذات قاضي الحاجات اذ لا انظر في حصول مطلوبه وهو
 انتفاع الناس بتصنيفي باسباب والآلات كما استعداد يقول به
 الحكماء ويقولون بتوقف حصول الفيتن عليه بل اعتماد عليه استغناء
 منه فادخل الباب التريخي لالة على الفاعل للاشعار بانه ما يتوقع
 ويترقب من الالة يتوقع هو من الله تعالى **قوله** وهو سبي مؤكده بحصر
 التوفيق وقطع النظر عن الاسباب اى انه كافي ولا حاجة الى غيره
قوله ههنا لنف مفعول له لما يتضمنه لم يصدر ان ترك تصدير الكتاب

بها مضافا ولولم يؤول بفيدانه التصدير لم يكن للمضمحل امر آخر بنا
 على ما استه من ان النفر اذا دخل على المقيد يتوجه الى القيد **قوله** ان
 جعله جزء منها اجزؤه فيه لغته احد بها ضم الزاء والثانية اسكانها فاما
 ضمت وكان مفردا كـت رفعا وجزا بالراء منه غير زيادة وفي نصب
 بالواو والالف واذا اسكنت زانه كتب في الافراد في الاحوال كلها
 بغير صورة الهمزة الا انه يكون في النصب بالالف عوضا عن التنوين
 انه كان منونا **قوله** تخيل اي بادر نقصه كتابه في خياله او خيال
 الغير فانه لا يراى في خياله او الغير يفيد كسر النفس وحمل التخيل على
 المعنى الاصطلاحي مع انه مخصوص بالقول قول باصطلاح جديد واطلاق
 على سبيل التشبيه ولا يخفى تكلف فيه **قوله** ليس كنت السلف اعلم ان
 الهند راودانه لم يبد ابا محمد مضافا لنفسه تخيل انه كتابه ليس كنت السلف
 حتى يكون على سنه ولا ذابال حتى يكون بترك احمدا قطع والتاريخ صلحه
 بحمل ترك الاقتداء بالسلف على ترك كتابه احمدا لانه مطلقا لانه
 يلزم منه فساد بجاية في سائر العبادات وما لوهم انه لم يلم بجد
 ترك العمل بالسنة وجهها اعرض عنه فقيه انه هذا جواب عنه اذ لا يفهم
 من الحديث تخصيص بالكتاب وانت تعلم انه من يدعي انه فيه ترك الاقتداء
 بالسلف انه كان مراده جميعهم فغير مسلم اذ البخاري والمزني وكثير من
 من العلماء الراغبين والمحدثين لم يفعلوا ذلك والظاهر انهم حملوا لفظ
 عملا بالحدوث وان كان المراد بعضهم فلما محذور واما ما قيل يمكن ان يقال
 ترك احمدا اقتصارا على ما يتضمنه التسمية فقيه انه بعض طرق الحديث
 يقتضي ذكر لفظ احمدا **قوله** بتركه اقطع كماروي لبني ماجة كل امر ذي

قبل والذرية في بعض المقدمات من علم التصريف
 كانت فيه وخبره انه الهمزة المتحركة المنقطعة
 كتبت على ذنب حركة ما قبلها واما اذا اسكنت
 ما قبلها فلا كتبت على صورة شئ اصلا نحو
 ولفظ وانتهى قبل والوجه بان كانت في حث
 قال والاخر ان كان ما قبله كان حذف نحو
 خبا قال الفاضل الجارودي وليس بالالف في
 رابت خبا في صورة الهمزة واما ما لا يفتي
 بوقف عليها عوضا عن التنوين منها في رابت
 انه كلامه وقال هناك ايضا والظرف الذي لا يوقف
 عليه لا يقال فيه فهو كالوسط نحو جراك
 وجراك وجراك استمر هذا ايضا وحده

بال لم يبد فيه باجمده اقطع اي مقطوع البركة **قوله** لانه بحث في هذا
 الكتاب عن احوالها اي احوالها من حيث انها موضوع للبحث والبحث
 عن المبتدأ بانه قد يكون نكرة وواجب التقديم على الخبر وامثاله بحث
 عن الكلمة من حيث انها موضوع للبحث او موضوع هذا بحث الكلمة من
 حيث انه مقيد به وتسل عليه ولا حاجة الى تكلف حمل احوالها على
 احوال منسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها سواء ثبت لا فنيها
 اولاق مضافا من حيث انها اقسامها واعلم انه البحث عن الكلام في هذا
 الكتاب غير ظ الا انه يقال البحث عن الكلمة كصريح البحث عن الكلام لانه
 النحوي يريد معرفة احوال الكلم في الكلام ولذا قال الشريف العلاء قدس
 سره في شرح المفتاح انه في النحو يبحث عن المركبات باعتبار بيانها الترتيبية
 وما ديتها المعانيها الاصلية وقال في الحاشية تقديم بعض الكلم على بعض
 ورعاية ما في اواخر الكلم من الاعراب والبناء وما فيه اصل المعنى
 وقد يقال بحث في النحو ايضا عن المركبات الاضافية والوصفية والمركبة
 وغير ذلك ايضا كوجوب بناء الجنتين في احد عشر داعوب احدهما
 دون الاخر في اثني عشر ونحو ذلك من الاحكام فينبغ ذكر هذه
 المركبات كما ذكر الكلمة والكلام ولذا جعل سيد الشرف في شرح
 المفتاح المبحث عن المركبات مطلقا قلت انها الفاظ غير الكلمة
 والكلام فبعد معرفتهما تعرف بالمقاييس ولما كان البحث عن احوالها
 يرجع الى البحث عن احوال الكلمة والكلام اكتفى بهذه المعرفة وشار
 المص الى موضوع المسائل دون تعريف العلم والغاية كما هو دأب
 المصنفين لانه معرفة لازم لانه التصديق الكل مسئلة لا يحصل

المولى العاصم رحمه الله

بدونه معرفة الموضوع بخلاف الرسم والغاية فانها ليس بتلك المثابة
فيجوز في هذا المتن الذي يراد فيها غاية الاختصار والاقتصار والاعتماد
على المعلم او الاستظهار وقيل اعرض عن الاخيرين لانه كتابه للصبي الذي
لا يكون تحصيله الا تسرياً فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا المعرفة
ما يوجب الرغبة بل نفسه المعلم على حفظ ما في الكتاب هو لا يستدعي
معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه ولا يخفى عليك انه هذا ينبغي ان يكاد
يضحك عليه الصبي **قوله** فمتى لم يعرف كيف يجب عن احوالها
اي متى لم يعرف على وجه يتميز عن جميع ما عده كيف يجب عن احوالها
على وجه يختص به الحكم ويحصل التصديق بانه هذا حاله لا حال
غيره ولا يقال كل معرف يجب ان يكون معلوماً قبل التعرف فلم لا
يكفر تلك المعرفة في كونه مجتمعة **قوله** لكونه افراداً باجود من افراد
الكلام الانسب ان يقال لانه افراد الكلام مركب مما هو من افرادها فانه
يناقش فيما قال بانه مستفيض بالحرف ويحتاج الى انه يراد بالافراد
اكثرها وقد يدفع النقض بانه الحرف قد يكون جزءاً من السند والسند
كما في زيد لا حجر واعلم انه يتوجه على هذا الوجه انه لا يلزم من توقف معرفة
المفرد على المفرد وتوقف معرفة المفهوم على المفهوم حيث ثبت وجوب
تقدم تعريفها بجواز ان يكون فرداً في جزء فرداً في اخر وطبيعة الكل
جزء لطبيعة الجزء ولكن طبيعة الذراع جزء لطبيعة الذراع ومعرفة
متوقفة على معرفتها مثلاً ونصف الذراع جزء لفرد الذراع ومعرفة
متوقفة على معرفتها **قوله** الكلمة تميم يقول كسر الكاف وعلى الفراء
فيها ثلث لغات ما هو المشهور وكسر الكاف او فتحه مع سكون اللام

قوله مشتقاً من الكلام الاشتقاق صغير وكبير والكبر والاقسم الثلاثة
متباينة فانه يعتبر في الاول الترتيب والموافقة في اصل المعنى
وفي الثاني يعتبر الترتيب وفراقت لث عدم الموافقة في جميع الحروف
الاصولية بل موافقة اكثرها وعلى هذا لا يندرج هذا الاشتقاق تحت
احده هذه الاقسام ولا يسجد انه يكون حذف القائل اسارة الى
ضعف القول بهذا السب **قوله** حراثة السنة قال المحقق في مجمع
جواحه بكسر الجيم اقول في الصحاح انه جراح جمع جراحة بكسر الجيم
وعلى هذا الظاهر انها جمع اجمع والسنة اما العضو المخصوص بجمعه
السنة واما كناية عن الكلمة فيجمع على السن وما قيل من انه بمعنى
اللغة فمأرياً في كتب اللغة والمذكور في الصحاح انه اللسان بكسر
اللام اللغة وعلى تقدير الوقوع لا يلزم ارادتها كما لا يخفى على صاحب
سلامة الطبع **قوله** بدليل اليه يصعد الكلام المدعى له جواز اثبات
اجنبية وسلب اجمعية والدليل لا يفيد الا الثاني فلا يتم التقريب
الا انه يقال بعد ثبوت اجنبية لا يتوهم قسم آخر **قوله** الطيب فانه
تذكر الصفة يدل على عدم اجمعية وعلى تقدير اجنبية يجوز فروضه
التذكر نظراً الى اللفظ والثاني نظر الى المعنى كما في قوله تعالى
اعجاز نخل منقعر منقطع عن مغارسه وقال ايضا كانوا اعجاز نخل
خاوية اي متاكلة الاجواف ومن ادلة اجنبية انها لو كانت جمعا
لكانت تكسر اوجب انه لا يصغر بدون الرد الى الواحد ومنها انه لو
كانت جمعا لا يصغر على كل اسم فعدم مجيئ كل كلمة وجز كل اسم على
عدم اجمعية وايضا فعلى هذا ليس من ابنية اجمع واذا تردد النور

عبد الغفور

ما يجب معرفة

ومنها اسناد رفته في العمل الصحاح
على ما ذكره القاضي وغيره في سورة الفاطر
قد بر دق

فتح باب التعريف بالاسماء

بين كونه جمعا ومفردا لم يثبت الجمعية الاثبت لانه الاصل في الاسماء
 الافراد ومنها وقوعها ميمز الاحد عشر واخواته **قوله** قيل جمع ذكر في
 الصحاح ان الكلم لا يكون اقل من ثلث كلمات لانه جمع كلمة مثل نفع
 ونفعة **قوله** الا على الثلث فصاعدا صاعدا جتمعا وقع نصب على الحال
 اى فراد الوقوع على الثلث صاعدا **قوله** يا اول بعض الكلم فان
 الصاعد الى محل العوض بعضه قال المحشى فاما قوله كتاويل الرحمة بالاجناس
 في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحشين وفيه ان هذا التاويل
 بعيد جدا وفيه نسبة بعض اجزاء شئ الى الكل ثم ارادة ذلك
 البعض من ذلك الكل وليس التاويل في الآية المذكورة كذلك
 فانه الامور التي يبنى غير الانفعالات ينسب اليه تعالى باعتبار العايات
 ويمكن رد سائر اجناس ما يقال ان اكثر الاصولين صرحوا بان الاسم
 تبطل معنى الجمع وبما يقال قد يكون اجمع مجازا عن اجنس كما ذكره المحقق
 التفتازاني في التلويح من ان مثل فلكه ليس الشاب للجنس
 وخرج عليه انه لو حلف انه لا يتزوج النساء بجنس الواحد لان اسم
 الاسم حقيقة فيه بمنزلة الثلث في اجمع قيل كيف لا يكون الجمعية
 متروكة ولو كانت باقية لزم انه لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة مالم
 يصير جماعة من الكلم وفيه نظر اذ معنى الجمعية لو لم يكن متروكا لزم صعود
 الجماعة ويشعر به الحديث لانه المروي في بابها سبحانه الله واحمد الله
 والله اكبر واما عدم صعود الواحدة فغير لازم **قوله** واللام فيها للجنس
 ارشادة الى المماثلة من حيث هو بلا اعتبار بالوحدة والكثرة دون
 الاستغراق لجميع الافراد والعهد المشير الى المماثلة من حيث وجودها

في اعرابها

وقيل الكلم الطيب تنادى الذكر والدعاء
 وقرأة القرآن وغنة عليه الصلاة والسلام هو
 سبحانه الله واحمد الله ولا اله الا الله والله
 اكبر ارادة لها العبد عرج بها الملك الى
 السماء فجا بها وجه الرحمن فاذا لم يكن
 لها عمل صالح لم يقبل كذا ذكره القاضي
 وقد مر

في الخارج المشير الى المماثلة من حيث كونها محدودة والذهني المشير
 وجودها فرادى لانه مقام التعريف يقتضي بيان حقيقة فلا يناسب
 بحسب الظاهر لانه حقيقة مع انه اكمل على العهد الذي يوجب جمالة
 المحدود وقد يمنع كونه المقام للتعريف مستندا بانه لم لا يجوز ان يكون
 المقصود ببيان الطرد اللازم للتعريف في كونه التعريف مقصودا شتبا
 بتعلافا صاعدا فانه نظر النجاة ابتداء الى افراد الكلمة لا الى ما بينها وهذا
 منع ضعيف اذ لا ان العوض قبل شروع في المقاصد والمسائل التي
 هي حالات للكلمة والكلام اللذين هما الموضوع لتعريفهما حتى يسهل
 معرفة احوالهما فكيف يكون التعريف مقادا بتعلافا **قوله** وانما للوحدة
 قال المحشى لقابل ان يمنع كونها للوحدة سيما عند عدم اللفظ
 الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولكن سلم يجوز تجريد ما في الوحدة
 كما تجرد اسماء الاجناس عنها على تقدير وضعها للفرد المنتشر لميت
 التاويل في الوحدة حتى يمنع التجريد وفيه انه لا شك ان التاويل للوحدة
 وعدم ارادتها بناء على تجريدها مطلقا بط والظاهر انه نص
 في الوحدة الا انه يقال انها ليست بنصر في الوحدة فقط بل هي للثبات
 والوحدة ومنها جردت عن الوحدة واستعملت مجازا في جرد المعنى
 وهو التانيث والقرينة مقام التعريف المقصود ببيان حقيقة الافراد
قوله ولا منافاة بينهما لوهم المنافات بناء على ان اجنس موضوع
 للمماثلة من حيث هو لا الافراد المنتشر والمفهوم من كلام جهازة النحوي
 ان في فائهم عرفوا اسم اجنس اسم وضع شئ وما يشبهه وعليه المص
 كما يشعر بكلامه في شرح المفصل وايضا يمكن ان يقال دلالة التاويل على

الوحدة ممنوعة بل لفظ الكلمة نقل الى المعنى الاصطلاحي ولادلالة للتاء
ولالكلمة على معنى بل الدال هو المجموع قبل قول التاء لانها كانت منها
جواب جدلي الزائر اذا التحققت التاء ليست لوحدة جنس مشيرة اليه
باللام بل يحل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة فكونها افراد لا يحل
جعل الكلمتين معا فردا لهذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة الترتيبية
الجنس وتوهم القائل انه توهم المنافات بعد دخول اللام من ضيق
العطف واراد ان يدخل اللام هو الجنس وينافي الوحدة وفيه
نظر اذ نفى كونه التاء لوحدة الجنس لما رايه باللام الترتيبية له التاء
باطل اذ تقرر ان التاء هي الفارقة بين الجنس والفرد ولادلالة للتاء
اللاحقة بجنس على انه فرد في الفردية مشروطة بالوحدة فانه التميز
والتميز فرد للتميز كالتميز فالاشتراط المذكور غير صحيح وتوهم ضيق
من ضيق العطف اذ قيل اللام لا يتوهم المنافات بناء على ان المراد
بجنس المطلق للتاء الفرد وبعد دخول اللام يتوهم اذ لام الجنس مشيرة الى
الجنس فيدل على انه يدخلها الجنس لانه لكثرة وكثرت التاء المدخولة
فيها لكثرة فين في اللام **قوله** يجوز ان تصاف بجنس بالوحدة والواحد
بجنس اربها يتصادفان والحاصل انه لام الجنس داخل على المماثلة
من حيث هو ولا ينافي فيها الوحدة ولا الكثرة وما قال المحقق من انه هذه
الوحدة مغايرة للوحدة الترتيبية مدلول التاء فانها فردية لاجنبية بمعنى
على حمل الوحدة هنا على الجنبية ولا يلزم ذلك فانه زيد امثلا ان
واحد ويصدق على هذا الواحد المراد به زيدا انه **قوله** ويكره جعلها
على العهد الخارجي بقية انه المتكلم نحو متكلم بمصطلحه ولا يلزم في

العهد الخارجي تقدم ذكر المدخول بل يجب معلومية ليكون الاشارة صحيحة
ولم يشتر الى مكان الحمل على الاستغراق بناء على ما ذكره ولا يتوهم انه العهد
يشركه في عدم المماثلة بالمقام لانه على تقدير العهد يكون المراد منه
مفهوم ما يقصد بالتعريف تميز افراده وما لا يلائم مقام التعريف قصد
لما لا افراد **قوله** اللفظ في اللغة الرمي الظرف يتعلق بالاتحاد والمفهوم
من الحمل فلا يتوهم انه لا معنى لتعلقه بالرمز ولا باللفظ **قوله** اربها فسرنا
تصريحا بانه المراد الرمي المطلق لانه الفهم قبل يقال ذلك فيما اذا ربح
النواة المنحجرة من التمر قبل ان يدخل الفهم وفيه انه هذا مما لا يفهم فكتب
اللغة المشهورة وقال السيد الشريف قدس سره في حاشية المتوسط
انه في الاصل مصدر بمعنى الرمز مطلقا او بمعنى الرمي من الفهم كما يقال
لفظت الرمي الدقيق ولفظ الكلام وبالكلام فالتاء الى ان الكلام
المعنيين صحيح لكن يفهم من كلام الرمي في الاساس استعمال اللفظ
في الرمي المطلق مجازا اذ صرح بانه لفظت الرمي الدقيق استعمال
مجازي ويمكن ان يكون اللفظ منقولاً عما هو معجز التكلم ولعله لما كان
الشائع النقل من الاعم الى الاخص لا العكس جعل اصل الاصطلاح هو
بمعنى الرمز **قوله** عرف النخاة العرف ما يتفق عليه طائفة والنخا جمع نخا
من نخي اذا نظرت النخا اصلها نخوة كنصرة بفتح الحروف لا اصول ولما
قرب الواو الفاضل الاول لدفع الالسا **قوله** الى ما يلفظ به قال
المحقق التاء للتعدية ولعله لدفع شبهة وهو انه التعريف يصدق على الواو
الحاصل للصوت وعلى الساكن ومنشأ واحمل التاء على الاستعانة او
السببية فاذا حمل على التعدية لا مجال لورودها كمن فيه بحث او التلظظ

مطلقا

ويحمل التجاذب وان نزع كاذب اليه على قدر

والحكم متعدي به نفسه ما فلا حاجة لها من التعدي الى الباء ويمكن حمل
الباء على السببية ولكن يراد السبب القريب والفعل للصيرورة والمعنى
ما به يصير الانسان لا قاطنا فانه اطلاق اللفظ على الانسان بسبب اللفظ
قوله حقيقة او حكما المراد بالمفقط الحكم اما بان رك الحقيقة في جميع
الاحوال او بان شاركه في بعضها وعلى الاول يتوجه انه الضائر المستمرة
لان اركان المفقط في جميع الاحوال وعلى الثاني انه يلزم دخول كثير من
المعاني في اللفظ لم تكن ركن المفقط الحقيقي في بعض الاحوال والمجرب
انه المراد به ما يتكلم في بعض احواله من حيث كونه مفقطا او لا والمتأثر
فوقه سند اليه ومعطوفا عليه لا مطلقا وعلى هذا يخرج التحركات
الاعرابية وهر داخل على الاول لم تكن اللفظ في الالف مع انها
ليست بالفاظ اذ صرح المصنف في شرح المفصل بان ادنى ما يطلق
عليه اللفظ حرف واحد **قوله** واللفظ الحقيقي كزيد ضرب قبل الصوت
المتلفظ به الحقيقي لان المتكلم لفظا حقيقيا بالتعريف المذكور وفيه ان
المراد بما الموصولة الصوت المعتمد على احد مخارج الحروف فيكون قوله
حقيقة او حكما تفصيلا للموصول لا للصلة **قوله** محملا كان او موضوعا
نقل عنه رحمه الله انه اثار الموضوع على المستعمل للتنبيه على انهم ارادوا
بالمستعمل الموضوع حقا لا بمرم الواسطة وهي الموضوع قبل الاستعمال
واقول لزوم الواسطة انما هو على تقدير انه يراد بالمحمل خلاف الموضوع
لكن في الصحيح خلاف المستعمل وعلى هذا يكون الموضوع قبل الاستعمال
محملا فلا واسطة والوجه انه يقال ما في الصحيح اطلاق آخر وهو غير مراد
هنا ولذا يطلق المحمل على المستعمل الذي هو غير موضوع او يقال اراد

في الصحيح المستعمل الموضوع ايضا **قوله** اذ ليس من مقولة الحروف والصوت
لم يكتف بالصوت مع انه اعم ونظر العلم مستند من المعنى الخاص والعموم
والخصوص ههنا مذنب بعض كتابين اذ حرف عنده صوت موزون
لكيفية خاصة يمتاز بها صوت عن صوت آخر فالحدة والنقل وعند
بعض مجموع العارض والمعووض وعند بعض آخر العارض فقط وعلى
الاخيرين ليس بينهما عموم بحسب الصدق بل بحسب الوجود لكنه لو كلف
بالصوت ينوهم كونه الحرف في الزواجر فصرح بالحرف في قوله قال المحشي
لا ادري انه من اي مقولة وغرضه انه لو لم يكن محذوفا وقد قالوا
للمعنى فلا بد من ادر اجه تحت مقولة وهم العجب انه بعض الناطقين في
الكتاب ذكر انه ليس من مقولة معينة بل تابعة للمرجع فتارة يكون
واجبا وتارة جوهرا وعرضا وامر يحفظه ووصفه بانه حقيقي من غير
يلوغ قوله الى المحشر ولا يخفى انه النظر هنا في لفظه لا باعتبار معناه
نظر الى المعنى لا خصوصية لما ذكر بالمستعمل بل بآثار الضائر الغائبة
كذلك وسلب المعنى عنه والقول بان الوضع اعم من ان يكون حقيقة او حكما
كما لا قال به فلذا قال المحشي لا ادري انه من اي مقولة ونقل الشيخ الزمخشري
في تحت المضمرات من بعض النحاة انه المستمر في ضرب نصف الالف او ثلث
الواو لانه ضمير المفرد يناسبه ان يكون اقل من ضمير المتنبي والمجموع ولا يرد
ذلك بانه لا يخط بالبال عند سماع اضرب تنبي بازاء المخاطب في نصف
الالف وثلث الواو او خطوط بالبال في فرع العلم بالوضع وذكره عند
السماع ولا يحصل بدونها واما فهم المعنى فيجوز له ان يقال انما هو بقرينة
الخطاب والتكلم وسبق الذكر فانه قلت لما كان المعنى يفهم بقرينة

عبد القادر

المعصم

المقام فأي فائدة في ذلك الوضع والقول به قلت ان عت على ذلك
 محاذية بعض القواعد وهو امتناع حذف الفاعل وامتناع تقديمه على
 الفعل **قوله** لانه قد تلفظ به الالف في بعض الاحيان اما في هذا المقام
 الذي حذف فيه كما في حذف على سبيل الجواز واما في مقام آخر وانه امتنع
 في هذا المقام الذي حذف فيه كما في حذف على سبيل الوجوب كعامل امر
 ونفسه فانه ترك وهو لفاعل وانه لم يستعمل مع معموله لكن تلفظ به
 بدون كسر الخلف المستتر **قوله** وكلمات له تعا داخله فيه بناء
 على مذهب القدماء القائلين بقدم الالفاظ او بناء على ما يظهر في غير
 الالف **قوله** والدوال الرابع وكذا ما وضع لمعرفة القضاء والاقامة
 وايقاد النار على الجبال لظهور الحش **قوله** وهو مخطوط فانها موصوفة
 للالفاظ والعقود والمراد بها عقود الاصابع **قوله** لانه لم يقصد الوحدة
 عدم قصد الوحدة وعدم قصد التانيث وقصد الاختصار وجه واحد
 فلا يتوهم تعدد الوجه تامل قبل عدم قصد الوحدة ليس لانه غير صحيح
 والالم يصح قصد ما في الكلمة وفيه انه الكلمة مجردة عن الوحدة او يقيد
 وحدة يتصف بها الجنس واللفظة ليست كاللغة بل هي لا يقع الا
 على حرف واحد ان نسبتها الى اللفظة نسبة الضربة الى الضرب وصرح
 المصنف في اما الى المفصل انه اللفظة لا يطلق على معنى اللفظة فانه قد يتميز
 معناه بامتدح الزيادة ودر عليه ودره ولو قدر مشتهر العلة ودره فو
 ولو قدر المتوسط ودر عليه ما فو ودره **قوله** الوضع تخصيص شئ
 قبل الاول تعيين شئ بشئ ليطهر تعلق لغز فيه انه تعلق لغز بالمعنى
 الاجمالى للوضع ط والردود في تعلقه بالمعنى المفصل المذكور في التوفيق

وكذا الجذر والموصوفة بالتميز
 الاطلاق غير الجذر كما لا يخفى

ولا يلزم انه يكون المفصل والمجمل متوافقين مثلاً القول بغير ضرب ضرب مقول
 بالزمان الماضي منتسب الى فاعل لا يقع هذا المفصل موقع معنى ضرب
 حتى يرتبط بزيد وهذا مثل ما في الحكم بقولنا النسبة واقعة مع انها
 لا تتعلق بالطرفين والحكم يتعلق بهما **قوله** متى اطلق قال للمحتسب اطلق
 وسمع او حسن بغير السمع وفيه تنبيه على ضم الموضوع من اللفظ وغيره
 وقيل حسن او بصرف وفيه انه الموضوعات لا يسمع ولا يبصر كمن وضع عني
 رجل صاحبه للخروج غم المجلس وامثاله والاولى انه يقال متى سمع او
 حسن بغير السمع فانه فيه تنبيه على ضم الموضوع ويشمل الاصوات الموصوفة
 التبريت من الالفاظ كصوت النخلة لركوب السلطان **قوله** ويجب
 بان المراد متى اطلق انه قيل يرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي
 لانه متى اطلق اطلاقاً او اطلاقاً ارباب اللسان اي اللغة في محاوراتهم
 يفهم منه المعنى المجازي لانه شياً من هذين الاطلاقين لا يكون برونه القرينة
 مع انه تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو الاختص
 وانه كان من افراده بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى سواء كان
 بنفسه او بقرينة والصواب ان يقال المراد يفهم المعنى عند اطلاق الموضوع
 او حساسه اعم من الفهم اجمالاً والدلالة على معر في نفسه عبارة عن الدلالة
 على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلاً غير ضمنية فلا اشكال اصلاً
 اقول فيه بحث اما اولاً فلاننا نسلم انه في المجاز تخصيصاً وتعييناً فانه
 لم يتعرض لذلك احد من العلماء سور الفاضل التفاضل الى في التلويح وهو
 انكره في شرح المفصاح وقال لم يثبت وضع المجاز من احد من المعتمدين
 ولم يثبتوا سوى نوع علاقة ولوهم بعض انه معر الوضع وكولم انه فيه

قيد بحيثية وقد عرفت ان المراد بقوله وضع الوضع في الحقيقة المذكورة فيتم
 الكلام **قوله** فان المعنى ما يتعلق به المقصد لا يتوهم انه مخالف لما سبق من
 انه المعنى ما يقصد بشئ لانه المعنى المطلق هو ما يقصد بشئ ومعنى اللفظ
 ما يقصد باللفظ والكلام ههنا من معنى اللفظ فهو ما يتعلق به المقصد باللفظ
 ولم يذكر اللفظ في التفسير بناء على الظهور مع ملاحظة ما سبق فلا يرد
 انه عموم العام لا يستلزم عموم الخاص ولا حاجة الى حمل لام المقصد على
 العهد وظن اولوية تفسيره بما يقصد بشئ في بعض النظم اذا الكلام في
 معنى اللفظ وتفسيره به غير مناسب **قوله** وهو عام في انه يكون لفظا او غيره
 اعلم انه قوله المعنى ما يتعلق به المقصد تعريف لفظي ولا تفاوت بين الموضوع
 والمحمول الا في اللفظ والعبارة وايراده لبيان مفهوم المعنى ورفع الالتباس
 عنه لانه ايراده من مقابلة اللفظ يوهم انه ينافي اللفظ وليس منوخوا
 من دليل صدق المعنى على اللفظ بل بانية به ما يقصد به اللفظ اعم من اللفظ
 وكل ما هو عام منه يصدق عليه فالمعنى يصدق عليه فلا يرد انه قوله هو
 اعم قضية طبيعية وهو لا يقع كبرى للشكل الاول وما اجيب به من ان
 المعنى عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كفاية
 قولنا الان في حيوانه ناطق وهو كلي فحيث نظر لانه الانتاج ههنا فضلا
 عن ان يكون بينا لانه لا دخل للمقدمة الاولى في النتيجة وما ذكره في النظر
 منظور فيه بل النظر الان في فرد البش حيوانه فالانسان حيوانا فانه يبار
 والانتاج فيه **قوله** فانه قلت قد وضع في توجيه هذا السؤال على تقدير
 انه يكون مفرد مجرد واصفة للمعنى ولو كان مفردا واصفة للفظ فلا يوجه
 كما لا يخفى وعلى التقدير الاول حتى نظر الى ما اجيب به اولاً الى اعتبار

حيثية اي وضع المعنى هو مفرد من حيث هو معنى فلا يرد ما هو مركب حيث
 هو لفظ **قوله** وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا قال المحقق
 ههنا اشارة الى مقام نقض تعريف الكلمة وقيل اشارة الى ما بين
 الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ ولا يخفى انه ما ذكره لانه
 انه يقيد مقام نقض تعريف الكلمة اذ بدونه لا يتم الكلام ولا يحصل
 المزمع فالاولى الاكتفاء بحكم الغرض واسقاط الفضول **قوله**
 لا يخفى عليك انه هذا الحكم منقوض قبل حصول الجواب المنع لكنه في صورة
 الدعوى ومقابله بالنقض غير مناسب واللايق اثبات المقدمة
 الممنوعة الا انه يقال بالنقض راجع الى السند وهو انه كل ما يستعمل
 في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي فانه ظاهره الحكم بجم لا مجرد
 الاحتمال وفيه نظر اذ المراد بالنقض ههنا المعنى العرفي اي هذا الحكم مختل
 فاسد لا المعنى الاصطلاحي والغرض اثبات المقدمة الممنوعة ولكن لما كان
 المنع فيما اوردته المانع في صورة الحكم قال هذا الحكم منقوض بسبب انه
 خلافه وهو المقدمة الممنوعة ثابت هذا ولا يخفى انه هذا النقص انما يتم لو
 سلم المانع انه الوضع في الضمان عام والموضوع له خاص ولو لم يسلم
 ذلك وقال بعموم ما وضع له لا يتم ولكن يمكن النقض باسماء حروف
 التبعي بلا خفاء وانما مجرد على انه صفة للمعنى يمكن ان يكون مجزوا
 بكونه مضافا اليه للمعنى بالاضافة البانية **قوله** وفيه انه يوهم بهذا
 الايهام متحقق في لفظ المعنى ايضا اذ افسر بما يقصد بشئ اذ يوهم ان
 الموضوع له متصف بكونه معنى قبل الوضع وليس كذلك فلا بد فيه ايضا
 من ان يرتكب التجوز المذكور اما اذ افسر بما يمكن ان يقصد بشئ الكفائي

بصحة القيد فلا يرد ذلك وأعلم انه من امثال ذلك الاتصاف قبل التقييد
هو المتبادر عند المحقق الشريف قدس سره وعند الفاضل المتفاني هو
حقيقة فيه وقوله فينبغي ان يركب فيه تجوز يشعر بانه اختار ان لا يركب
على الاول بل يحتاج الى حمل اللفظ على خلاف المتبادر ولا يخفى ان كلاهما
غير مناسب بمقام التعريف **قوله** ومعناه ما لا يدل ان يصدق على
الافاظ المعجلة بالنظر الى مدلولاتها العقلية مع انه الاتصاف بالافراد
والتركيب متفرقة على الوضع ولا يتحقق بدون الا انه يخص اللفظ بالوضع
وح لا حاجة الى قيد الموضوع في التعريف **قوله** وكان النكتة استبعاد
بعض استعمال الماضي في التقدم بالرتبة واستحسن ان يقال لما كان الوصف
الوضع معمول والاصل في العمل الفعل اختار فيه الفعل والاصل في
الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له الافراد ولا يخفى عليك انه لا بعد
فيه استعمال الدال على التقدم او التأخر زمانا في الدال عليها رتبة كثيرة
ومنه استعمال ثم في التأخر بالرتبة وما استحسنه لا يكون نكتة لا يراد الماضى
بخلاف ما ذكره الشافعي وذكر المحشى انه النكتة في تقدم الوضع على الافراد
التبني المذكور وكانه لا حسن لا غير الافراد الا بعد اعتباره بالدلالة
او ما يستلزمها وهو الوضع قبل هذه قناعة في مقام البرورة وظهر
الشدة بان يقال لو قدمت الثانية لا واهم تقدم الافراد على الوضع
كما في جعله صفة عن المعنى وانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل كونه صفة
للمعنى واللفظ ليندب النفس كل من ذهب ممكن بانه لو قدم كان معناه
غير ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع في غير عكس ولا يخفى عليك
ضعف ما قال اما اولاً فانه تقدم الثانية لا يولم تقدم الافراد على الوضع



بنا على انه الوضع مستند الى اللفظ لا من حيث هو موصوف بالافراد ولما
كان صيغة الماضي الدالة على التقدم الزماني مستعارة للتقدم الزمني
يفهم تقدم اللفظ واما ثانياً فانه النظر الى الاحتمالين انما مناسب
لولا يمكن لاحدهما جحانه وهما في حمله على وصف المعنى ما ذكره في كتاب
التجوز واما ثالثاً فانه ما ذكره من انه لا حسن ان يرجع الى هذا فليس
بما هو ثروته **قوله** واما نصبه عدل عن أسلوب العبارة التي ذكر
في بيان الرفع والتجوز ان المنصب ليس من محتملات الخط وانما تعرض له
لانه من محتملات اللفظ **قوله** مثل الرجل قال المحشى وكذا رجل لان
التسوية كاللام في حروف المعاني اتفاقاً قيل هذه فريضة بلا حجة لانه
الاعراب جرى على الرجل قبل التسوية فلا وجه لجعلها كلمة واحدة **قوله**
فيه نظر لانه ما ادعاه المحشى من ان مثل رجل عند كلمة واحدة اعطاه من
اطلاقاً ثم وما ذكر بان فريضة بلا حجة شبهة على ذلك الدعوى ولا يلزم
من ورود شبهة على حكم انه يكون ذلك الحكم فترادف لونه الى احد مع
ان الشبهة في غاية الضعف اذ لا يلزم من اجزاء الاعراب قبل التسوية
انه لا يكون بينهما شدة امتزاج على الوجه المذكور وما يزيل استبعاده
ان اللام يجوز ان يدخل الكلمة بعد التسوية بان يحدف التسوية لاجله و
لا كلام له في دخول اللام مع جواز ان يكون دخول بعد التسوية وعلى هذا
يلزم انه يكون رجل منوناً غير لفظة ويصير بعد دخول اللام عليه وحذف
التسوية لفظة مع انه تقدم الاعراب **قوله** باعوب واحد النظم
الى مقابلة المركب الوضع ومحتاج الى توجيهه بما ذكره المحشى من ان المراد اعم
من الحركة الاعرابية والبنائية مع انه غير خلاف الرجل وحذف في المشي والمجموع

ان لم فان علامة التثنية واجمع فيها اعرب بالحقيقة كنهه قال وفيه تأمل
 اشارة الى انه الحرف الاخير الصالح فيها لا اعرب جعل اعرابا فيصح ان
 للمجموع اعرابا واحدا ولم ينقل المعترض قوله وفيه تأمل وجعل وجه
 التأمل اعتراضا على ما ذكره **قوله** فمثل عبده خرج عنه قيل انه خروج عبده
 من تعريف الكلمة فريه بلا حجة لانه قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا
 المعرف وهو جنس تحت ثلثة انواع اسم وفعل وحرف ومن اضاف العلم
 العلم وينقسم الى مفرد ومركب والمركب اما جملة او مضاف ومضاف اليه
 كعبد مضاف وفيه انه خروج عبده من تعريف بناء على اعتبار اللفظ
 احرفا هو ولا فريه هنا بلا حجة فانه كون تقسيم المفصل على وجه مستلزم
 لدخول عبده في الكلمة لا يستلزم عدم خروجه من التعريف والحاصل
 انه المراد هنا انه تعريف المفصل واقع على وجه مستلزم بخروج عبده لانه
 عبده عند صاحب المفصل ليس من افراد الكلمة حتى يكون ما نقله منافي له
 ونبت كونه فريه قيل يخرج من تعريف الكلمة بعلمك فلما مع انه يناسب
 انه يدخل لكونه معربا باعراب واحد على انه غرض النحوي ليس به حال
 آخر الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز حالها باعتبار احوال عما هو حالها باعتبار
 الاصل وذلك يقتضي كونه عبده واخلا في حد الكلمة ليسين انما لا
 فيها ليس باعتبار احوال بل باعتبار الاصل وفيه نظر اما اولها فانه
 اعتبار احوالين في الاعراب والبناء يناسب اخراجه عن حد الكلمة سواء
 كان احوالهما اعرابين كما في عبده او اعرابا وبناء كما في بعلمك فان
 اجزاء الاول فيه مبني وان في معرب كما قال المص والاعراب الثاني
 كبعلمك وبني الاول على الاصح وما يؤيد انه اخراجه مثل عبده اولي

انه لو كانت كلمة لكان احوال ان طلق علما ايضا كلمة مع عدم صدق
 التعريف عليه فيوجب تغير تعريف المعنى المفرد واما ما نيا فلان حاصل
 الكلام ان غرض النحوي معرفة احوال اللفظ ونظره فيه لاني المعرف لما
 كان مقتضى خروجه مثل عبده ودخول قائمه والرجل وامثالها احوال
 اللفظ وعكس ذلك انما يناسب نظر الى المعنى فالتناسب لغرض النحوي
 ترك فيه الافراد حتى يكون الاول واخلا دون الثاني وليس كونه معرفة
 حال الاخر في عبارة الشرح اثر والتقييد المفهوم من قوله بل على وجه
 ممنوع فانه من الافعال الناقصة في الافعال واسماء الافعال في الاسماء
 باعتبار احوال الاصل واعتبار حالها بحسب احوال يقتضي فكس **قوله**
 فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فيه نظر اذ بمجرد تحقق الوضع لا يتحقق
 الدلالة ما لم يتحقق العلم بالوضع واجواب انه المعبر عنه اهل العربية في
 الدلالة الفهم من الجملة وهو تحقيق بالوضع او تحقيق الفهم عند العلم
 بالوضع وهذا القدر كاف **قوله** كدلالة اح اح على وجع الصدر الكلام في
 اللفظ واعنا سبق قيد الوضع غير ذكر با فالاو لي التمثيل بان اح على
 التوجع لانه اح اح حكاية غير الصوت المخصوص الدال على وجع الصدر
 ونبت هو بلفظ **قوله** فبعد ذكر الدلالة لا بد ان هذا على تقدير انه يطلق
 المفرد على اللفظ الدال عقلا او طبعا والا فذكر الوضع ليس مما لا بد منه
 بخروج غير الدال الوضع بقية الافراد **قوله** اسم وفعل وحرف قيل
 الواو بمعنى او لانه تادل على اجمع فيلزم انه يكون الكلمة جميع تلك
 الاقسام والصواب انها على معناها الاصل اذ الانواع مجمعة في الاول
 تحت الجنس **قوله** منحصرة فيها يفهم احصاء ما في السكوت في معرض

ابيهم او من انه الاصل في التقسيم ولا حاجة الى تقدير منحصرة او في
 معناها ليكون متعلقا للفظ او بمعنى للفظ لا يخص المفهوم من التقسيم
 والظان ان هذا حصري على اذنيته احواف بحسب المفهوم اعم من اللفظ وغيره
 وتشرط القوم في دلالة احواف ذكر متعلقة بمعنى على استواء افراد احواف
 ولا يدل على الماخوذ في التعريف حتى يحتمل في نظر العقل ما يحتاج في دلالة
 الى غير اللفظ ويحل بحصر العقلي **قوله** لما كانت قيل نقلا عن الرضي لما ظفر
 بمغز اذا ويلزم بعده الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية
 مقرونة باذا للمفاجأة او مع الفاء وربما كانت ماضيا مع الفاء ويكون
 مضارفا لقوله في جواب لما بدا اشكال اقول لما عند كثير من المحققين
 كابي على الفارسي وابن جنى وابن السراج وغيرهم ظفر بمغز حين قال
 السبكي في شرح التلخيص لما حوف عند سيبويه يدل على ربط جملة باخرى
 وذكر في المعنى ويكون جوابا لجملة ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة
 باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وقال ابن خروف هر حرف لا ظفر
 فماتل عن الرضي ليس مما اتفقوا عليه فلذا يقال هنا ان الجواب محذوف
 كما قيل في قوله تعالى فلما نجيمهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجواب انقسموا
 الى قسمين **قوله** اما من صفتها لما كان ان يدل لا يحل على الكلمة لزم تاويل
 في الاسم او الخبر وقيل ان يدل بمغز الدلالة وقيل هو مبتدأ وعلى معنى
 خبره او خبره محذوف وهو بانه وقال صاحب العباب شرح اللباب
 ان المول بالمصدر يحل على الجملة دون المصدر وجعل يعذبهم في قوله تعالى
 وما كان الله ليعذبهم خبر كان بلا تاويل وفيهم من خوانني الشريف الشريفية
 على الرضي انه عرضي له وان كلمة ان زائدة كما قيل في عسى زيد انه يقوم

ونقله في المعنى وشرح عدل عن الاول لانه قوله الثاني احواف لا يناسبه
 لعدم انحصار الحال في الدلالة وعدمها ولان تقديره لا يناسب تقسيم
 الكلمة وعن الثاني وان لا لا تنحصر لا يناسب ايراد ان وجعل الفعل
 في تاويل المصدر ولا يقال ان لا لا تنحصر على المجاز لانه استعمال المضارع
 مع ان في المعنى المصدرى حقيقة اذ هي موضوعة له بالوضع النوعي وما ذكر
 في اللباب كلام ظاهري ويتوجه عليه منع ظاهر ولذا اول قوله تعالى وما كان
 هذا القرآن ان يفترى بالمفترى والقول بالزيادة كما لا يخفى بعده ومنهم من قال
 ان الشارح ادرج لفظه من لانه حصر الصفة في الدلالة وعدمها بط الوجود
 صفات لا تخصي للكلمة وقيل التامل منه لان حصر الصفة ايضا باطل لان
 كل صفة مما تخصي يصدق انها من صفتها على ان معنى حصر التقسيم ليس الا
 ان المقسم ليس خارجا عما ذكر في التقسيم لانه ليس له امر اخر واما ما ذكر
 فان معنى الانسان اما عالم اوليس عالم انه لا يخلو عنها لانه لا يكون له غيرهما
 اقول لو لم يكن كلمة من كانت مبتدأ او رد في خبره بانها الدلالة او عدمها
 وهذا التردد غير حاصر وعلى تقدير ذكرها يكون من صفتها خبرا وان يدل
 مبتدأ وحاصل الكلام ان المندرج في الصفة اما الدلالة او عدمها اي
 لا يندرجان معا وهذا المعنى واضح فحمله على السهو هو وما اورده من نظر منظور
 فيه اذ حصر الان في القسمين صحيح دون حصر الصفة فما ذكر فهو ليس
 نظرا يجب عنه ونظيره ان يقال صفة الان انما العلم او عدم العلم **قوله**
 او من صفتها ان لا تدل جملة قوله او عطفا على قوله ان يدل ولذا ذكر
 من صفتها ولم يجعله عطفا على قوله في نفسها اي اما ان يدل على معنى
 في نفسها او لا في نفسها مع انها اقرب كلمة اما مانعة عنه فانهم **قوله**

الثاني احرف قال المحشي انه استيناف كان سائلا يقول ما الثاني وما الاول
 وفيه انه حمله على الاعتراض اولى لانه هذا السؤال فرأى الاستدلال الخلو
 عن بعد فانه غير متعارف وايضا قوله والاول في جملة اجزاء الدليل **قوله**
 اعني الابتداء والانتفاء الاول انه يفتر با لمخصوصين لا المطلقين
 لتوافق ما سنده **قوله** ما هو في التسموطة به العبارة ان البصريين
 والكوفيين استعملوا هذا اللفظ في المعنى المصطلح مع قطع النظر عن المعنى
 اللغوي والتعارف المعتاد عندهم النقل في المعاني اللغوية الى الاصطلاحية
 ولو ذكر مع لغويته لكان مفعولا منه لكان اولى ويحتمل انه يكون مختلفا
 القريتين باعتبار اللغة لا باعتبار وضعه اصطلاحا **قوله** وقد علم
 قال المحشي الواو للاعتراض وفائدة فيه لا يجزئ الاشارة او للعطف على
 انحصرت او على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل ان العلم انحصار الكلمة
 وقد علم وعلى هذا التفسير يحتمل انه يكون الواو للحال ولا يخفى عليك انه محمل
 على الاستيناف مساع او لما لم يعرف اقسام الكلمة واستدل على انحصار
 كان سائلا يقول هذا انحصار في الجمول فلما فائدة فيه فنقول في جوابه وقد
 علم انه قد يكون الاستيناف مع الواو وان كان قليلا وعلى تقدير
 الاعتراض يمكن ان يكون الفائدة مدح الدليل لترغيب الطالب وانه
 سعي ان يحفظ الاستدلال معرفة الحدود **قوله** بذلك امي بوجه حصر الكلمة
 وهذا دليل على مقدامة اصطلاحية نقلية راجعة الى قياس اقرب اليه
 مركب من حليتين مرددتي الجمول ويحتمل ان يكون الباء للمصاحبة وذلك
 اشارة الى دعوى انحصار الذي استدل عليه امي قد علم مع دعوى انحصار
 حد كل واحد **قوله** كل واحد قال المحشي هذه الاضافة لاميته وان لم يخبر

اظهار العلم وتوضيحه انه لفظة كل لاحاطة بخرجات فهو حكمها واحد
 منها كل والاقام الثلاثة مندرجة تحت فكانه قال قد علم خريجات
 مختصة بواحد منها **قوله** الكلام في اللغة احاصل انه في اللغة اسم جنس
 يشمل القليل والكثير واعتباره بوصف صاحبه بانه متكلم مقابل للاخر
 والاعم فهو كجب اللغة اشمل من الكلام لشموله الكلمة الواحدة ومنه الكلام
 فانه لا يطلق على اقل من ثلث وظاهر هذا التفسير انه غير مصدر لكنه
 يستعمل استعمال المصدر وايضا الظاهر انه لا يشترط صدوره من باطن
 واحد فلو قال احد زيد والاخر قائم متصلا بقوله كان المجموع كلاما لغة
قوله فالمتضمن اسم فاعل قيل هذا الرفع الانتباس عن المكتوب فهو
 بمنزلة الاعراب فينبغي ان يرى ولا يقرأ وفيه انه كما يرفع الانتباس
 عن الخط يرفع الانتباس عن اللفظ على السمع فينبغي ان يرى ويقرأ
قوله فلما يرفع اتحادهما قال المحشي امي في الكلام الثاني وهذا التقيد
 لانه لو فهم الاتحاد انما هو فيه فاقيل فانه تضييق للمعجب غير مناسب **قوله**
 بسبب اسناد واحد الكلمتين حمل الباء على السببية ولمراد بسبب
 الباعث اذ يحصل الاسناد بسبب تضمن الكلمتين باعته له ولم يحل
 على الاتصال والمصاحبة لئلا يشمل نحو الذي ضرب وجعل فالمتضمن
 بشئ منهما للكلمتين ليس بسبب الاسناد ويقصد حصوله بل الغرض
 التوضيح والتقييد **قوله** فائدة تامة امي يصح سكوت التكلم عليها بسبب
 السكوت ان لا يكون سكوتها عيبا عما قد اقول المراد بصحة السكوت اما
 صحته في الجملة او دالما على الاول فيفيض بسائر المركبات الاضافية
 والتقييدية اذ كل منهما يمكن ان يقع في جواب سؤال بحيث يكون

السكوت عليه صحيحا مثلاً فلام زيد في جواب غرانت ورجلا عالما فخر جواب
 غرانت وكداز مقام التعداد وعلى الثاني ينتقض بضرب في جواب
 من ضربت **قوله** خرجت المصاحف قال المحقق المصاحف الصرفية لا المركبة
 من الكلمتين ومحمل وقيل انه كلام شتمل على حشو او نقول كلمة بالعبارة
 عن الموضوع اقول في خروج المصاحف الصرفة ايضا نظر اذ يصدر تعريف
 على مثل حشو من غير على غير اراو النسبة البليغ في الالهام والكلمة
 من تحقيق الحكمي ويمكن التفسير هنا بكلمة مثل هذا ذلك وليس بذاك
 وما ذكره البائل ليس بشي اذ يصدق على هذا المشتمل على الحشو تعريف
 الكلام فلزم انه يكون المجمع كلاما وظاهرا في الحشو غير داخل في قسم الكلام
 واردة الموضوع تناقض دخول نحو بين محمل وتعيم الموضوع في مرتبة تعيم
 الكلمة فلا فائدة فيه ولا يبعد ان يكون مراد المحقق بالمصاحف الصرفة ما لا يكون
 كلمة لا حقيقة ولا حكما **قوله** وحيث كانت الكلمتان اعم قيل في كونها خبر
 مركبا نظر لانه خبر عندهم قائم وفاعله خارج وانت تعلم ان هذه فريفة
 والخبر هو المسند به وظاهر المراد به اسناد قيام الالب لا مطلق القيام
 نعم لما تحقق له اعراب الخبر اطلقوا عليه انه خبر مجاز واعتمادا على انه المتو
 معلوم بذلك على هذا اقول صاحب الكشاف في قوله تعالى سوا وعلينهم
 وانذرهم ام لم تنذرهم انه سوا خبر لان ثم ذكر انه الفعل وقع موقع
 الفاعل تأويلها وجملة خبر لان ثم قال هذا القائل انه هذه الامثلة داخله
 والكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم اقول هذا بنا على ان اخرج
 من الاسناد بما يكون بين ذين الكلمتين فلا يدخل الامثلة المذكورة
 بدون التعيم **قوله** مع انه المسند فيهما محمل وكذا يدخل سن حشو كحاشي

ان كلامه من طرف الاسناد ومحمل قبل الاحتياج الى تعيم الكلمتين في دبر
 مغلوب زيد بجمل قوله بالاسناد على محمل عليه ولو حمل الالب على المصاحفة
 لم يتجوز فيه انه الاسناد ولا يحقق الا بين كلمتين فلا بد من تعيم **قوله**
 اعلم انه كلام المصاحف ظاهرا قال لانه يمكن ان يقال مغر تضمن كلمتين
 ما شتمل عليهما قال في الصحاح فهمت ما تضمنه كتابك اي شتمل عليه
 ويطبق مثل هذه العبارة فيما لا جوده خارجا عن المذكور كما يقال الكتاب
 مشتمل على كذا قيل قال طحطا جواز ان يراد ما تضمن كلمتين فقط وفيه
 انه لا يفهم من الكلام والكلام لا يدل عليه اصلا لانه خلاف ط قال
 المحقق يرمز اتركيب تحقيق افراد من الكلام في هذا التركيب قبل تحقيق افراد
 في هذا التركيب كتحقيق افرادية في ضربت قوم رجلا ضربت وهو قائم على
 تعريف المفصل ايضا ولا يخفى انه خبر المبتدأ في قولنا زيد ضربت عمر في
 ادر اجمعه مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد انفقوا على انه خبر المبتدأ هنا جملة
 فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند المفصل بحسب ان يكون مجموع ما جعل
 خبرا فعدول المصاحف عن عبارة وفيه بحث لانه تحقيق افراد الكلام في
 التركيب الذي ذكره بحسب تعريف المفصل ليس امر معتدا بخلاف ما ذكره
 على تعريف المصاحف او تحقيق عند تحقيق المسند الواحد والمسند اليه الواحد
 افراد من الكلام وهذا لا يخلو عن بعد وعلى تعريف المفصل يرمز تعدد افراد
 مع تعدد افراد المسند والمسند اليه ولا اعرب في ذلك واما قوله
 فعدول المصاحف انه اراد به لافترضا على الس فباطل اذ غرض التبرج
 تحقيق عبارة التعريفين وان اراد التوضيح فلا كلام فيه **قوله** فحينئذ
 يصدق على جملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا وكذا يشتمل الجملة

القسمية والشرطية قيل مرادة افتراق الجملة عن الكلام اضره في زيد
 اضره سواء كان خبراً او متعلقاً للخبر قول لو كان متعلقاً بالخبر يكون كلاماً
 ولا يقدح في كون نسبتها مقصودة كونها متعلقة لمصدره واللازم
 انه يكون مقول القول في مثل قالوا انك لرسول الله مثلاً كلاماً **قول**
 ولا يتأتى اى لا يحصل قال في الصحاح تاتي اذ يتأتى فهذا التفسير باللام
قوله ذلك اى الكلام حين الكلام لا تعريف ولا المتضمن ولا الاسناد
 لانه الظرفية في الكلام اظهر لانه المقصود افادة حصه في القسمين بعد
 تعريفه على وتيرة الكلمة لكنه صرح هنا بحصر بخلاف الكلمة لانه المنطوق
 اتفقوا على انه المقدم في الشرطية هو المحكوم عليه والتالي هو المحكوم به
 واهل العربية قاطبة كما ذكره العلامة التفارقي على خلاف ذلك وعند
 المبرور كعب عن اسم وحرف كما زيد فصرح المصدر بالحرف والهم **قول**
 احدهما سند والاخر مسند اليه ام اقول فيه انه يشك في كل قول ارجل
 يقول كذا فانه كلام لانه مفيد والى مسنده فانه الاصح ان قلنا مبتدأ
 لا حاجة له الى خبر وحق انه قوله في اسمين او في فعل واسم اعلم في تحقيق
 والتأويل والكلام هنا مركب من فعل واسم بلا تأويل اذ هو في تأويل
 بل رجل والمراد انه يحصل من هذين النوعين لا انه يحصل من كل اسمين
 وكل فعل واسم فلا يرد اسمان من اسماء الافعال واسم منها مع
 فعل والفعل الناقص مع اسم **قوله** لانه التركيب الثاني قيل فيه ان
 حصر الثاني فرسته لا يوجب الا حصه والمدرع حصه مطلق الكلام بعبارة
 التركيب الثاني وهو الكلمتان المتضمنتان لهما الكلام فاحاصل انه تلك
 الكلمتين في بادى النظر يحتمل ستة صور فلم يكن من تركيب الحرف والاسم

كما ذهب اليه المبرور على ما نقل المص في شرح المفصل والرضي فرجحت المنادى
 فذكر ان المقدر عند المبرور الفاعل لانه نائب مناب الفعل وعند سيبويه
 المقدر الفعل والفاعل **قوله** اى كلمة دلت ارضاعاً وفهم هذا من جعله
 وصفاً للكلمة والكلمة لا يتحقق الا بالوضع والظاهر من دلالة وقعت صفة
 لها انه يكون باعتبار تحققها متوقفة عليه **قوله** فتذكر الضمير بناءً على لفظ
 الموصول جعل كلمة ما موصولة وقد يقال الادلى انه جعل موصولة لتأويل
 الاقتصار على الفصل في اخذ الموصول مع صلته بمنزلة شئ واحد
قوله ومحصله ما ذكره بعض المحققين قبل اسم كانه اراد انه هذا التحقيق
 ليس في السبيل لتحقيق كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه
 لانه الناطق في كلام الايضاح يعرف انه المص بعيد عنه وان كانت عبارة
 الجملة وقعت اتفاقاً بحيث يحتمل الفصل كيف وقد ذكرنا الفرق في الاسماء
 اللازمة للاضافة والحرف انه الوضع شرط في دلالة الحرف على مغاير
 ذكر المتعلق ولم يشترط فيها ولا خفاً في انه بعد الوضع لا دخل للوضع
 حتى يكون الدلالة متوقفة على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق
 لم يصدر منه مثل هذا الكلام اقول كقولك العبارة المجمل المنقولة جملة
 لكونها متصلة للتحقيق في ان يكون ما خذ له كما لا يخفى اذ كونه كلاماً ما خذ الكلام
 لا يستلزم عدم التفادوت بينهما على انه سبب في حاشية الرضى نقل هذه
 العبارة بعينها وقال محموله ما ذكرنا كما لا يخفى على ذي فطنة وخفي على
 هذا القائل والفرق المذكور ذكره المص لاينا في هذا التحقيق اذ قال المص في
 اماليه على المفصل على قوله الحرف يدل على معر في غيره معنى ذلك ان
 وضعه بمعناه مشروط بذكر المتعلق بعينه ان يخصص اللفظ بالمعنى بحيث من

ادرك الاول فهم ان في مشروط متوقف والدلالة التي نقلها مبنية على
توقف الوضع او الدلالة وضعية وشرائط الوضع به لا ينافي التحقيق المذكور
كما انه في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره اشارة الى قسمي
الموجود الممكن اي الجوهر والعرض ويريد افادة تشبيه المحسوس بالمعقول
كما ذكره قبل لوقيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره هو موجود في غيره كالنار في البضاح وما يقابلها وتنويرها بالاستعمال
في فركها فان في قوطم السواد في زبد ليس كما في قوطم الماء في الكوز
بل بمعنى الاعتبار فانضج السواد في زبد والدار لا في نفسها في واحد
واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال في وهو انما
شابه المعنى الخبر في العرض في الاحتياج الى الغير صح ان يربط الى ذلك الغير
بغض المعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه لم يكن
في غيره كما يقال الجوهر قائم بذاته اي لا بغيره فلم يدر تدبر اقول فيه نظر
اما اول فلانه لو ذكر كما ذكر كانت العبارة موجبة للتباس والجملة
ولا ايضا في ذلك ولا تنوير واطلاق الموجود في ذاته على الجوهر غير واقع
وهم لا يطلعون ذلك الا على الواجب كالتاسانة والحكم عليه لا يناسب
وانما ثانيا فلان السواد في زبد بمعنى الاعتبار ولا يلزم من عدم كونه
نظير لقولنا الماء في الكوز ان يكون بمغناه ونظير لقولنا النار في نفسها
بل كلمة في تستعمل في المكان المحيط بالشيء وفي المحل للشيء المنعوت بذلك
الشيء كما في قولهم السواد في الجسم كذا والمعنى متغيران ومتغيران
لقولنا النار في نفسها كذا وكلام المحشى وقع فرقا في التوضيح وهو بحدود
ردايردي في الكلام بايضاح المرام ونسبة المحشى لعدم التدبر فانه عدم

الاضاف ونهاية العناد والاعتقاف **قوله** كذلك فالذين يقولون
كان المراد تشبيه المعقول بالمحسوس ناسب ذكر المعقول ووجه المعلوم قبل الاول
معلوم وما فيه معلوم ثم قيل لا يذهب عليك التفاوت بين التشبيه والتشبيه
بانه لا يصير القائم بذاته قائما بغيره ولا عكسه بخلاف المدرك قصد اتباعا
اقول ان كان هذا القول اعراضا كما هو دأبه فهو بطلان اذ هو لفظ عدم وجوب
التفاوت بين التشبيه والتشبيه به مع انه التفاوت لا يظهر من بانه كما في
وانه كان محققا فنقول القائم بذاته يجوز ان يصير قائما بغيره لان التحقيق
انه احتياقي توجه في الذهن والجواهر في الخارج قائمة بذواتها وفي ذلك
بالذهن **قوله** يصلح ان يكون محكوما عليه وبه قبل يستفاد من كلام اهل
التحقيق انه عدم كونه محكوما بشئ منهما وانما الغير الذي يذكر المحفوظ
يعتقنه ويجعل الة للملاحظة لا بد ان يذكر ويفهم معهما حتى يفهم المحفوظ
تبعاً لفظه وكل الامرين باطلان فان رجل مفهوم ملحوظ ابدأ بتبع
لملاحظة افراد الرجل والة لتعريفها وملاحظة ما مع انه كل رجل
يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو الة للملاحظة معهما
معناه فان التحقيق ان الملحوظ تبع لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذ لم يكن
الة للملاحظة ما حكم عليه وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا
لم يحصر المتعلق مجرد ذكره اقول فيه بحث اما اول فلانه عدم صلا المدرك
بالسبع لكونه محكوما عليه وبه يدعي السيد المحقق قدس سره ذكر ان نسبة
البصير الى مدركاتها كنسبة البصير الى مبصراتها وانت اذا نظرت
في المرأة وشاهدت صورة فانه كنت متوجها اليها جاعلا المرأة الة
لثبوتها فلانك ان المرأة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث

انه يحكم عليها وينتف الى حالها وانما توجهت الى المرأة قصد ان يكون
صاحبة لانه يحكم عليها ويكون الصوت متباعدة تبعا نفس على ذلك
المعنى المدركة بالبصيرة انتهى وتوهم القائل من ان مفهوم كل رجل ملحوظ
ابدا تبعا وهو باطل فانه التحقيق انه الحكم في الكلية بالذات على الطبيعة
اذا حاضر في الذهن ليس الا الطبيعة والمحكوم عليه بالذات بحسب
حضوره في الذهن فالمحكوم عليه في كل رجل طبيعة الرجل لكن على وجه يتعدى
الحكم الى الفرد ومعه الكل ملحوظ بالذات لكن بجعله وسيلة له لملاحظة الافراد
والاحاطة بها وفرد ذلك الحال الذي ليست الافراد ملحوظة بالذات لا يصلح
الحكم على الافراد بالذات وباسماء تحقيقا وان لم يكن بهذا الاسم حقيقا
فيه انه لا يجوز ان يكون الملحوظ تبعا الى ملاحظة المحكوم عليه مع كونه
محكوما عليه قصد **قول** لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى
قال المحشى الدلالة من دل عليه انتهى اي لا يحتاج المتكلم في ان يدرك على ذلك
المدلول الى ضم كلمة ولو كان المراد نفي الحاجة عن الابداء في الدلالة على مدلوله
كما قيل لكان المنسوب الى انضمام كلمة اخرى الى كلمة تامل **قول** وهو هذا الاعتبار
مدلول لفظ الابداء ولا يصلح كونه مدلولاً عنه قيل لكن يصح ان يكون مدلول
لفظ الابداء ملحوظ تبعا كانه يقول كل ابداء انتهى اقول فيه نظر اذ في
قولنا كل ابداء مع الابداء ملحوظ بالذات كما عرفت **قول** والفتنة
موضوعة لكل واحد من جنسية اى هذا معنى على كونه الحروف موضوعة بمعنى
عام والموضوع له الملحوظ تبعا خاص كما هو تحقيق بعض من المتأخرين
وهذه الجزيئات الجزئية الحقيقية وهو المنسب اذ في اطلاقها وجعل الحق
اجزى الحرف مما هو موضوع لشخص وضعا كلياً والحق انه لا يصلح ان يكون

مدلول من جنس الابداء اذا الكلى يصدق على الجزئية ومنه لا يصدق
عليه سوى على مدلولات من مبانته بمعنى الابداء المطلوب اذ غير المتقل
لا يكون فردا للمتقل فضلا عن ان يكون حصته له ولذا اصرح ابن سينا
بان اطلاق الوجود على الموجود وعلى الوجود الرباطي بالاشارة الى اللفظ
قول والمراد بكنيئة المعنى الكنيئة والكونه بمعنى ظهر انه لا يتخلل ويمكن
الدفع بكنية مفهوماتها فانه مفهومات الحروف جزيئات كما عرفت لانه
معانيها اى معانيها الافرادية مفهومات كلية وان كانت يستعمل جزيئا
كما في زيد والمال معهود **قول** ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه
باعتبار معناه التضمني انما قال باعنا برفعه التضمن لانه المعنى المطابق
له مجموع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل مخصوص فدلالة المطابقة
متوقفة على ذكر الفاعل المخصوص لكن الشك في قسم الفعل ذكر ان
جزء معنى الفعل النسبة الى فاعل والظان فاعلا ما يفهم من لفظ
الفعل اجالا بدونه ذكر لفظ وال عليه فيلزم استقلال معناه المطابق
ايضا كما ذكره في الابداء المطلوب الا ان يقال يقيد بحدث الزمان
ايضا جزء للفعل وهو معنى غير مستقل لكن ان لم يعبه في اجزائه
وقال اجزائه ثلثة فانه قلت يلزم على ما ذكرنا من استقلال معناه التضمن
دونه المطابق ووجود التضمن دون المطابقة مع انه يمنع قلت اذ
يستلزام التضمن دونه المطابقة في عبارة القوم استلزام بها
وجه كانه في نظر الواضع وظاهر ان النسبة المعبرة في الفعل بعقلها
الواضع جملة وبعض قصدي لتحية الشرح هنا كلام يلحقه كلام وتطول
بلا طائل وفي تحقيق غمته تامل وقع سحر والاحجيه وحاصله اعتبار

الارادة في الدلالة والقول بان دلالة اللفظ هي التفتات النفس المعنى
فمحيث انه مراد اللفظ مستدلا بان فهم المعنى مسبوق بتذكر الوضع وعند
التذكر يفهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى وتعلقه يقتصر لتعلق
الطرفين وذلك الفهم عند التذكر ليس دلالة اذ الدلالة متاخرة عنه
اقول نحن نتذكر الوضع عند سماع اللفظ اي تعيين ذلك اللفظ للمعنى
فيلتفت الى اللفظ ثم الى المعنى وهذا الالتفات الذر الى المعنى هو الدلالة
وهو مسبوق بتذكر الوضع لا بالتفات يستلزم التذكر وما ذكره جاز في
الدلالة الوصفية التي هي غير لفظية اذ يتذكر عند رؤية خط دقيق للفظ
فيلتفت عند التذكر الى الخط واللفظ الذي هو مدلوله والالتفات الى
المدلول في الدلالة ولا ارادة هنا لكونه الدلالة عبارة منها واعلم ان
الحكم باستقلال المعنى التضمني للفعل مبني على جعل المعنى في تقسيم الكلمة
والتعريف الاسم اعم من المطابق وغيره وعلى هذا مستفيض حد الاسم
بالحرف اذ له معان الترابية مستقلة اذ المدلول المطابق نسبة مخصوصة
وتعلق النسبة لمخصوصة يستلزم تعلق اطرافها اللهم الا ان يقال بان اعم
من المطابق والتضمن فقط وانت تعلم انه مثل هذه الارادة لا تناسب
مقام التعريف **قول** يدخل فيه اسماء الافعال تعريف الدخول على المراد
يشعر بانها دون ارادة الوضع الاول غير داخله مع انه لا يدخل لوقيل
بوضعها لا لفاظ الفعل وهو لفظ من عبارة المص في الايضاح وفيه شغل
اذا حكم تعريفه انه يكون على موضوع اسم للفعل الذي بمعناه فاقبل
هو اسم للفعل على كل تقدير انتهى لكن فيه تكلف تام لا يناسب ارتكابه وثبات
قولهم نزل سعدول غير انزل اذ معنى المعدول عنه واحد مع انه نزل معنى

لفظ **قول** وخرج عنه الافعال المنسجمة غير الزمانه وهر الافعال الانشائية
سواء كانت الانشائية لا زمانا اي غير مفارق كما في عسى او غير لازم كما في
وتشريت **قول** لا قرانه معناه بحسب الوضع المراد بمعناه عرض له
الانشاء ولا المعاني الانشائية اذ هي غير متفرقة بحسب اصل الوضع كما في قول
في مثل يزيد ويشكر علما **قول** فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
هذه يشعر بتفرق الاشتراك لانه اقوى المذهب انه بمعنى الحال اذ عند عدم
القرينة يحل عليه ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذات
الحقيقة وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال بخلافه في
العقلاء فيه **قول** فبدل على واحد معين ايضا فضمنها هذا دفع
لما يورد هنا من ان المراد باحد الارزمنة انه كان معينا يخرج المضارع
لان زمانه غير معين للاشتراك وانه كان غير معين يخرج الماضي للتعين
وطاهر هذه العبارة اختيار الاول ومنع خروج المضارع ويمكن ان
يجاب بان المراد بالقرانه باحد الا بشرط التعيين ولا بشرط عدمه
فيدخل المضارع والمما اذ لا يفرق في الدلالة الكلام في القرانه لاني
الدلالة لكن لما كان المراد بالقرانه المعنى على تفسير فهم الزمانه مع عز
اللفظ الدال عليه ذكر ذلك قبل المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل
الا على زمانه واحد هذا قول عدم دلالة المشترك بدونه القرينة عند
الميزانيين لكن عند ائمة العربية المكثفين في الدلالة بالفهم جريا يدل
على ما هو معناه اذ فرقت تحقق القرينة يفهم المعنى فيتحقق فهم المعنى
جريا **قول** وفي خواصه لم يقل في خواصه كما في الفصل لانها اشهر وانما
اختص في خواصه هذه الجملة بالذكر لتضمن كل منها خواصا كما في بظنه

قوله وعن التبعية على انه ما ذكره بعض منها هذا التبيين على ما
ملاحظة الربط عن العطف واللام يفهم الابعضية كل واحد من المذكورين
قبل افادة انه كلام الخمس انما هو اوضح ما هو اوضح من ان يحذف وفيه نظر
لانه انما يكون كذلك لو كان كل منها خاصة للاسم معلوما واضحا
وليس كذلك لانه افراد خاصة للاسم غير معلومة فالحق انه كلمة من
تبني على البعضية لانه لو لم يكن يحل جمع الكثرة على الخمس اذ لا فرق بين
جمع الكثرة والقلّة في جانب القلة بعد ذكر كلمة من لا يتوهم كونه انما هو
منحصرة في الخمس وكلمة من مفيدة لكونه كل واحد بعينه انما لا يلبس
بالافادة **قوله** خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره قبل قوله و
لا يوجد في غيره تفسير للاختصاص بناء على رجوع النفر الى القيد فيكون
ماله انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم
يتبدل او تدبر ولم يتذكر اقول في كونه ماله ما ذكره بحث اذ القيد في هذا
التركيب لفظ في غيره المقيد الموجود للمطال الموجود في الشيء بقصد رجوع
النفر الى القيد يكون المال لا يوجد ولا يوجد في غيره والموجود الذي هو
لا يوجد في الغير صادق على الاعيان وبجواهر يظهر ان القائل بالثبوت
جوذا معنى الاختصاص تدبر وتذكر وهذا القائل لم تدبر فيما تذكر تدبر
التعريف المذكور تعريف بالاعم بناء على صدقه بالامور الغير المحمولة لان
اعتبار الحمل مصطلح اهل النظر والنحو يطلقون الخاصة على ما يصدق عليه
المفهوم المذكور **قوله** اي لام التعريف خصه بلام التعريف لانه المطايشل
لام الابتداء الافرد الزيادة ولام جواب القسم وجوابه انها غير مختصة
بالاسم فلانه عوض المضاف اليه ان كان تكلفا ودعوى الشيوع في التعريف

بحث ينصرف اليه من غير ظاهر سيما بالنسبة الى المبتدأ فان كتاب
التكلف اولى وقيل لم يقيد لوقيل المبادر في اللام جميع اللامات المختصة
بالاسم كلام الموصول والتي هي جزء الكلمة كالنجم واللام الزائدة وثبت
تعليمه مجرد دعوى نعم لوقيل للام التعريف يشتملها لا بعد الاخر الزيادة
قوله ولو قال دخول حرف التعريف كانه مالا للميم فمن مثل قوله عليه السلام
اخرج هذا الحديث احمد فرسذه والطبراني الكبير في حديث كعب بن جهم
ورجاله رجال الصحيح قال الازهرى والوجه انه لا يثبت الالف في الكتاب
لانها تم جعلت كالالف واللام لكن ذكر في التوسيل وقد يجعلها ام وهي
اهل الميم في شرحه انه رواة الحديث السمر من بولب غم النبي عليه السلام
وليس له الا هذا الحديث وصيام نكرة هذا ما وصل اليه **قوله** ما ذهب اليه
سبويه هو عمر بن عثمان بن قنبر ابو بشر طلب الاثار والاهم صحب الخليل
ويريم في النحو وهو مولى النضر عليه السلام حارث بن كعب ولكن ايضا
اما الخمس وتفسير سبويه بالفارسية راجحة التفاح قال ابراهيم الحارثي
سمر بذلك لانه وجنته كائنا كتفا حين قيل لما نظر سبويه الكسائي
فات في الطريق في سنة ثمانين ومائة قاله الذهبي **قوله** تعذر الابتداء
بالكن قد يقال هو غير متعذر بل واقع في لغة العجم لكنه متعذر فيقول
قوله واما الخليل وهو خليل بن احمد بن عمر الزاهد النحوي البصري
شيخ سبويه والفراهية لطن من الارامولده سنة مائة ولم يكن في
العرب بعد الصحابة اذكي منه ولا اجمع وهو اول من استخرج العروض وكان
من ازيد الناس واشدهم تعظفا واختلفت وفاته فقيل سنة وسبعين
ومائة وقيل غير ذلك وقيل هو اول من سمي باحمد ابوه كذا قال المبرد

قوله والمبرد أبو العباس محمد بن يزيد اللاذقي خذ من المازني وحاشي النجاشي
واخذ منه نسطورية وكان يحب المناظرة مع تغلب وتغلب يكره ذلك لأن
المبرد كان فصيح العبارة توفرت له ستة وثلاثين بعبارة **قوله** لتعين معنى
مستقل بالمفوضية ان هذه متبعة للبريد وعليها المجازات المعرفة باللام اراد
السيد في حاشيته للرضي الصفات فانه دلالتها على الذات ليست مطابقة بل
تضمنها وقال الاول ان يقال الاسم صحيح ان يكون محكوما عليه ويقصد به غالبا
افراده لا مفوضه والافراد لكونها متعددة لا يحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم
فحقه ان يراد به مفوضه وكذا الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين وفيه نظر اذ
اللام قد يفيد تعريف المفهوم كما يفيد لام الحقيقة وقيل الاول ان يقال التعريف
والتكثير يتقاربان على اللفظ وكذا علامتا هما فلما لم يدل على عدم دخول التعريف
على الخالي من علامة التكثير وحق ان العمل المذكورة في الكتب كلها ضعيفة والى
انها اختفت بالاسم لانه الفعل غير قابل للتعريف **قوله** كالمصولات قيل
قد حقق في موضع ان الذر في الاصل لدى زيد عليه اداة التعريف انتهى اقول
قال المصنف في شرح المفصل ان الذر وضع وصلة فكيف يكون الذي يقالها
وصلة للتعريف ويكون الالف واللام وحدهما للتعريف انتهى واذا عرفت ان الذي
وضع للتعريف بتامها ولا يدخل عليه اللام ثم كلام الشئ **قوله** لانه اثر حرف الجر
لا يقال لا بد من كون اثر ما ان يكون مختصا بالاسم بجواز ثبوت الشئ لموثرات
كالنصب مثلا فانه اثر النواصب المخصوصة بالفعل وليس مختصا بالفعل وجوب
في الاسم لموثر آخر ولو قيل ليس هنا موثر آخر بخلاف النصب قلنا جواز ايراد
اثر حرف الجر لانه قليل لا يعتد به **قوله** لانه لافضا بمعنى الفعل الى الاسم
يسهل بمثل ما جاء في اخره وحسبك درهم ولم يلتفت اليه لقلته والاول ان يقال

وثانين

لا لافضا بمعنى الفعل الى الاسم اذ لافضا بمعنى الوصول والمراد هنا الاصل
فلان من باب التعدية كما في عبارة المصنف في تعريف حرف الجر **قوله** ليفضي معنى
الفعل الاول بمعنى الفعل كما عرفت **قوله** واما الاضافة اللفظية فهي
فرع للمعنوية هذا بخلاف ظاهر عبارة المصنف في المتن وصرح عبارة في الشرح
وهو تفصيل الاضافة بتقدير حرف الجر الى المعنوية واللفظية ولذا قال
بعضهم بتقدير اللام للتقوية او في المسألة **قوله** ومنها دخول التثنية والتثنية
في اللغة اسم لهذه التثنية الساكنة اذ ذكر في الصحاح ثلثة توثينا والظان
الفعل يتعدى الى مفعولين فلما جعله عطفا على المدلول لا على الدخول **قوله**
والمراد به كونه الشئ مسندا اليه لانه يحضر الاسناد كونه الشئ مسندا اليه فالتصميم
راجع الى ذلك الشئ المفهوم من الاسناد وقيل الاسناد بمعنى المسند حتى يكون
اللام موصولة ويكون التصميم راجعا اليها لانه المصدر المأول لا يفيد وقوعه
صلة قيل لم يفسر بالاسناد الى الاسم لانه لا يصح ان يجعل كونه الاسم مسندا
اليه علامة تعرف بها الاسم لانه معرفة بعد معرفة الاسم وفيه نظر اذ ذكرنا
ان ذكر الخواص لا فائدة بزيادة معرفة الاسم فبعد حصول معرفة الاسم يمكن ايراد
ما يتوقف معرفة على الاسم لا فائدة بزيادة المعرفة به ولا بعد حصولها **قوله** فانه
حرف متضا الى زيد بواسطة حرف الجر هذا الحكم موثق لقول المصنف والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديره وهو في ذلك تابع
سبويه وجمهور لا يطلقون المضاف الى على المجرد بواسطة حرف الجر لفظا **قوله**
وهو محب في الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الف وواو في المصنف في الايضاح
بقوله وهو محمل اظهار المعاني وازالة الف والابتن وهذا يشعر بان اسم مكان
ويمكن ان يكون اسم مفعول لانه اظهر ازيل الابس وعلى اي تقدير يتوجه ان

المعرب الذي لم يجر عليه عيب لا يجدر فيه شيء فيما ذكر اذ هو معرب بلا عيب فهو
كالشيء المركب مع العاقل الا انه يقال هو محل لذلك بالقوة القريبة من الفعل بخلاف
الاسماء المتكلمة قبل التركيب والمبني المركب مع العاقل او مع العيب الكلمة اذا جعلت
الاعراب منها والوجه ظاهر الا ان الاعراب العرف بمعنى انه الاعراب يتحقق فيه لان
القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح ايضا قال المحشر فيه انه لو جاز اخذ
منه كذا انه يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره **قوله** ويراد
بقوله لو جاز انه يكون بمعنى مصدر كالاختلاف مثلا كما هو رأي المحشر واورد
عليه بانه لم يأت بشيء لانه المراد بالاعراب ما هو مذهب المفضل والمختلف بمعنى
مختلف الآخر هو المعرب لا محل الاختلاف اذ لا يسمي اسم الفاعل مكانا كذا وفيه
نظر اذ نفي العموم مسلم ولا يضره وعموم النفرح والسند في تركيب مع الغير قال
المحتسب اعترض عليه بانه المتبادر من المركب ما يقابل المفرد والفاظ التعريفات
محمولة على ما هو المتبادر فالفاظ صدق التعريف على جعلك وقيل هذا ضعيف
لانه ظاهرا كونه المعرب اسما وداع الى القيد المذكور وفيه انه المعرب اسم اعم من
التحقيق والحكمي يشمل مثل قائم ويجوز كونه الاسم الحكمي مثل جعلك كما
انه المصروف المركبات بقوله كل اسم مركب في كلمتين فالضعف في توجيهه كما
لا يخفى **قوله** تركيب يتحقق معه عامله اعتبار هذا القيد مع بعده لعدم قرينة دالة
عليه يوجب كونه التعريف دوريا لتوقف معرفة العاقل على الاعراب المتوقف
على معرفة المعرب **قوله** اي المبني الذي هو اصل في البناء وليس المراد بقوله
هو اصل في البناء تفسير مفرغ الاصل حتى لا يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم
فوجه فيشكل كونه الاضافة بيانية بل الاصل مطلقا وذلك المبني اصل باعتبار
انه اصل في البناء هذا على تقدير وجوب الاضافة البيانية مشروطا بان يكون

بين المضاف والمضاف اليه عموم فوجه كما هو مرضي الرضي لكن الظاهر جواز الاضافة
البيانية من غير هذا الشرط كما في شجر الاراك وعلم المعاني فان البيانية لا يقتضي
الاعتماد المضاف وخصوص المضاف اليه اما كونه تلك العموم والخصوص من وجه
فما لا يقتضيه البيانية فيجوز ان يكون العبارة المذكورة تفسيرا للاصل وفهم
الرضي من قوله مبني الاصل انه الاصل في البناء فتوجه عليه انه الاصل في
المضارع ايضا البناء فيلزم بناء اسم الفاعل لما به من المضارع **قوله**
وهو الماضي والماضي غير اللام واحرف وعند بعضهم اجلة من حيث لا جملة
من جملة مبني الاصل وقيد الجدية لانها من حيث الافراد معرب فان قائم اليه
في زيد قائم اليه باعتبار قيام الاب معرب **قوله** فالتميم تعريف المعرب
قال المحتسب اشار به الى انه ليس في نفس التعريف فادخل الف في المقصود
في التعريف ويمنه بينه وبين وقيل اشار به الى انه لا يمكن ان يعرف
المتعلم للمعرب باختلاف الاخر بالتبع لانه المعارف بالتبع لا يتعلم المعرب بهذا
التعريف لانه يكون عشا فتعين انه يكون معرفة اختلاف الاخر بالتعلم في هذا
الفن والعلم فيه يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم الدور وهو
الحش معايب التعريف لانه اشرح طوي ذكر الدور لئلا يحتاج المتعلم الى
معرفة معناه والحجج من قال اشار بقوله فالمقصود الى انه ليس في نفس التعريف
فادخل في المقصود منه انه فانه صرف الكلام الى تحوّل يقصد في المقصود واخرجه
عن الوضع والانتظام ثم بالغ في التسبّع ثم نقل عن المولى داود الجوزي الذي ذكر
انه حده ووصفه بانه استنادا لانه انما يمنع انه ليس الكلام مع التسبّع لانه
يجوز ان يكون الكلام مع التسبّع الفاء اختلاف الاخر من غير تبين بين المرفوع
واخويه فيعلم المعرب من الفن بهذا الوجه كما لا يتعرف من نحو هذا الحكم بل يتعرف

منه المرفوع واخويه اقول قوله لتعلم فيه يتوقف على معرفة المعرب انه اراد به ان
تعلم افراد ما يتحقق الاختلاف يتوقف على معرفة افراد المعرب فبما ان ذلك
الادوار لتعرف المعرب لا يتوقف على معرفة تلك الافراد بل يتوقف على معرفة
مفهوم الاختلاف وان اراد ان معرفة مفهوم الاختلاف يتوقف على معرفة المعرب
فظاهر البطلان فانه مفهوم الاختلاف امر ظاهر يبيح الاحتجاج الى تعريف فظهر انه
ليس في التعريف دور بل لاف وفيه اصلا اذ معرفة المعرب متوقفة على معرفة
الاختلاف ومعرفة حاصلة بالبدية ولا توقف لها على شئ لكن المقصود
في هذا التعريف ما ذكره الشرح وتبعه المحشر وهو لا يحصل بهذا التعريف لغير
هذا الاعتبار فاعلم ان المحشى سمع المقالة وحفظها ودعاها وادبها كما يليق بها فحضر
باغتراضه اظهر صدق قول الشرح وكلمه فابن قولنا صحيحا وفيه من القم القم
وما نقل في هذه الذرك استاذ زمانه مما لا يلقى انه يوجب اجدهم الطلبة في زمانه
اذ وجه هذا المصغ في التعريف المشهور لا يتوقف على انه يكون الخطا في الفرض غير شائنة
يتمتع اصلا بل كغيره لا يكون الخطاب للمتبعين ويكون غير المتبع **قوله**
وانما المترتبة عليه يفهم من الرضى انه تفسير الحكم بالامر المترتب عليه من اصطلاح
اهل الاصول وقد فرس الحكم هنا بالخاصة ايضا فمحيى هو معرب لام حيث هو
اسم معرب لانه يشمل المضارع **قوله** او صفة بان يتبدل ان يمكن ان يقال ان
صفة الآخر يشمل المعرب بمجرد اذا اختلا الف والواو والياء يستلزم اختلا
كونه واوا او الفا او ياء **قوله** والعوامل جميع فاعل وذكر المحشر في توجيه جميع فاعل
صار اسما وقيل ان جميع فاعله ولا يخفى بعده اذا عاكمة تتعلم فيما بينهم والمعرب
هو العامل وتقييد الاختلاف بهذا التقييد لانه بهذا التقييد يصير خاصة للمعرب
قوله الداخلة عليه وحكم بانه اولى مما ذكره المحشى في انه خرج بهذا التقييد من

ومنا ومنى باختلاف العوامل والداخلة فليست تفهم عنه وفيه نظر اذ بعد تعريف
المعرب بالركب واردة تركيب يتحقق مع تركيبه فلا حاجة الى زيادة قيد لاخراج
ما ذكر **قوله** بانه يعمل بعض منها خلفا ما يعمل البعض الآخر لا يبعد ان يقال بهذا
التقييد بغيره لا يكون اختلاف العوامل في رايه احد ومرت باحد واختلفا
يراد باختلاف ههنا فلا يرد انه احد لم يخلف اخره مع تحقق اختلاف العوامل
الداخلة عليه فلا حاجة الى ما يتكلف الشرح لدفعه **قوله** لتلا يتقصر بمثل قولنا ان
بمثل رايه مستكاه ومرت بمثل ويمكن دفع الانتقاض بانه يراد من اختلاف
اخره اختلاف في كونه للفاعلية والمفعولية والاضافة **قوله** مشي او مجموع
المحشى اراد بمسكين وسليم مدلول ما بين الصورتين فاذن ظهر نمو للمعرب والمجموع
وقيل قوله مشي او مجموعا متعلقا بمثل لانه قوله وقولنا معطوف على قولنا
فلا يتوجه انه لا يصح الا انه يكون مشي او مجموعا وذكر انه قول المحشى بما يفيض منه
العجب ولا يخفى عليك انه يفيض العجب من قوله اذ جعله متعلقا بمثل لا بدفع
ما يتوجه او مسكين اما مشي او مجموعا فالمد بالمثل ليس الا سائر افراد المشي
او المجموع فلا يظهر نمو للمعرب والمجموع الا بالادل الذي ذكره المحشى او بكل المثل على
كل من المعرب بمجرد لا يظهر اختلاف فرضيه وجه سواء كان النصيبا
للجزء او بجزءا بالنصب واردة هذا المعنى من المثل ليس اقرب مما ذكر المحشر **قوله**
فانه قلت حاصله لانه حكم المعرب يقتضي تحقق اختلاف الاخر واختلاف العامل
مع انه لا يتحقق شئ منها في هذا المعرب قال المحشر التركيب مع العامل انما يتحقق
اذا كان العامل لفظيا يمكن سبق فاعل من مضمون عليه فيتحقق اختلا الاخر
والعامل واجب بانه اختلاف العامل في العمل لا يكون في مضمون لفظي قيل عليه
السؤال انه انما يرم هذا اذا كان كلمة مع متعلقة بالتركيب لكن المراد اذا ركب

كائنا مع عامله وايضا اذا سور اجزئية وانما يرد لو كان الحكم كلياً وعلى الجواب
 انه المراد بالعوامل ما فوق الواحد وانه لا يوافق قول السمع ولا اختلاف الآخر
 وانه العامل المعنوي لا يتغير فاعلم الرفع وفر كلامه تحت اما في السؤال فلا يتغير
 مع متعلقة بغير التركيب مع بعده عن العبارة لا يفيد اذ قيدت العوامل
 بقوله الدخلة عليه والدخول لا يكون الا في اللفظي فلذلك لم يفتحت المحشى الى
 هذا الاحتمال ولانه القول بان الحكم المصدر باذ اجزئية على قول الميزانيين ولا
 يفتت الاداء الى مثله كما لا يخفى واما في الجواب فانه ارادة ما فوق الواحد
 اجماع خلاف الظاهر وانه المخالفة لقول الترح عدم الاختصاص فهو لا ينفذ لان
 يفرض كلامه فيما لا يصلح ان يعمل فيه مع الفعل غاية الامر ان الحكم لا يكون في محض
 ان ملته قيل اذا كان المعنى بهذا اي بعض المعرب لم ينفذ المبتدئ المتعلم بين
 هذا الحكم فله اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا وفيه
 انه لا يفر للمبتدئ معرفة انه هذا الحال يتحقق في المعرب كما في خواص الاسم **قوله**
 منها ما ليست شاملة ومع هذا اوردوا المص لا نهما لوجوب زيادة معرفة الاسم
 ولا يفر من ان يعرف المتعلم ابتداء جريته هذا الحكم وعدم جريته في كل معرب ثم
 قيل لو اريد اختلاف آخوه باختلاف العوامل وقتاً ما يكون كلياً ولا يرد باحتمال
 انه يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة لانه الاحتمال الصرف لا يكفر لبعض
 الاحكام الاربعة والظاهر انه قوله لا يرد اعترض على المحشى وكلامه في لزوم
 وذكر انه على هذا التقدير لا يصير لازماً بناء على هذا الاحتمال على انه ما ذكره ولا
 فانه لا يكفر للمبتدئ انه يتوجه عليه ايضا لما كان الاختلاف بالفعل مفقود او
 احتمال عدم ورود العوامل واقع فهو لا يعلم انه يجري هذا الحكم في كل معرب
 اورد عليه ورجح المحشى جواب السمع على ما ذكره على كونه المراد استعداد الاختلاف

بانه اوفق بالعبارة المتب در الاختلاف بالفعل من غير تعقيد توقف ما قيل هو
 ليس بمرجح بما عرفت انه الظاهر الحكم الكلي لتتبع المتعلم وانت عرفت انه لا يقع
 الذي زعمه لا يحصل بالتعقيد **قوله** الاعراب اربعة حركات او حرف اختلافاً بهذا
 التعريف لا يتناول اعراب مثل عبدالله علماً اذا اختلف آخوه وقد يقال تعريف
 الاعراب غير جامع اذ لا يتناول اعراب الاسماء المتعددة كحادثة ابتداء دخول
 العامل بناء على انه السمع سلم انه هناك ليس اختلافاً فآخوه **قوله** في كاشفة كنهه
 يشكل بما اذا كان العامل حرفاً واحداً يمكن ان يرد بالحرف في الواقع في الآخر
 وقربة التحصيل تفصيل الاعراب بالحركة وحرف الواقع في الآخر ولا يخفى عليك
 انه المناسب ترك قوله كنهه حتى يكون الكلام اقرباً على قوله لا يرد في الحال
 على السلب الكلي **قوله** فانه المتبادر من السبب القريب قبل لا يخرج مجموع العاقل
 والمقتضي والاعراب من تعقيد سبب القريب لانه تقدم المجموع على الاختلاف
 ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخوه اقول المراد بالسبب القريب ما ينفذ
 الاثر بالذات لا بواسطة امر وظاهر انه افادة ذلك المجموع بواسطة اشتماله
 على الاعراب فانه افادة ليست بواسطة وهذا امر اذ قال ليس للمجموع سببية
 الاسببية اجزاؤها المركبة من القربة والبعيدة ارسببية المجموع واستناد الاربعة
 اليه بواسطة الاجزاء وفي هذا المقام اسناد الاثر الى المجموع بواسطة جزاء
 هو الاعراب فليس المجموع سبباً قريباً خرج حكمة نحو فلان قال المحشى وكذا
 جوار قبل هذا خلاف ما اجمع عليه من كونه جزاء جوار وارجار الزائد في الكلام
 اقول لا يخفى عدم صدق تعريف المضاف اليه على الجوار بجوار فغور الجماع
 في هذا العبارة دعور لا يثبت لها ولو كان لهذه الدعور تحققات لم عدم صحة تعريف
 المضاف اليه وتعريف الاعراب ايضا لو كان ليدل من تيمم والا عدم صحة **قوله**

ليدل على المتكلم جمع معتر بمعنى القائم بالشئ مقابل العين والفاعلية المفعولية
 والاضافة امور قائمة بالاشياء وحمل المعنى على ما يقصد بشئ ههنا بعيدا
 لو قيل الفاعلية مثلا معتر لا يفهم الا الامر القائم بالغير لا يقصد ولهذا
 من يستبعد الاول واستوت الثاني والظاهر انه المراد على معتر المتكلم او دلالة
 على المتكلم **قوله** المحتوق على صيغة اسم الفاعل قال الفاعل المندرج
 على صيغة اسم المفعول فيدل على انه كل معرب باحد تلك المعاني ولا يخفى ان
 نفس الاعتوار كما ذكرنا لا يقتضي انه يكون فاعله جماعة مساوية وهذا في
 المتكلم ظاهر دون المعرب فلذا خالفه السارح لا ما قيل انه استحسن ترك
 ما هو المشهور **قوله** على تضمن معتر الورد والاكسلا والظاهر تضمن التثنية
قوله ولا شك انه الصفة متاخفة عن الموصوف وجه تآخها ظاهر او الصفة
 محتاجة الى الموصوف لقيامها به وقيل الظاهر انه وجه التآخ تأخر المدلول
 والادجبه انه تأخر الدال على الصفة لانه تعقل الصفة يتوقف على تعقل
 الموصوف ولا يخفى بطلان الحكم بتوقف تعقل الصفة على تعقل الموصوف
قوله اي انواع اعرب الاسم ثمة قيل ثمة على انه انجبر مجموع التثنية فلا يكلل
 اكمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط ان جمع في القائل به بل
 ليس فيه الا صورة العطف والظاهر انه الرفع اعم مما هو اعرب الفعل
 وما هو اعرب الاسم فنوع اعرب الاسم الرفع بل رفع الاسم **قوله** بخلاف
 الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البناءية غالب
 المستفاد من الرضى انه المفهوم من اطلاق الرفع والنصب واجز الاعراب
 والمفهوم من اطلاق الضم والفتح والكسرة البناء عند البصريين وبعضهم ذكروا
 انه الضمة يطلق في الاعراب والبناء والضم مختص بالبناء وقال الشيخ

بهاء الدين في الناس فرحانية على المعرب بعض النحاة قالوا يجوز اطلاق
 المضموم على المعرب والمرفوع على المبني المراد الفرق واطلاق كل واحد
 منهما على الآخر بعدم الفرق ومنهم من قال يجوز لانه اطلاق مجاز وقرينة
 هو المعنى ومنهم من يقول يجوز اطلاق المضموم على المعرب دون المرفوع على
 المبني فيقال يجوز اطلاق المضموم على المعرب دون المرفوع على المبني فيقال
 زيد مضموم ولا يقال حيث مرفوع ارضاء كونه الشئ فاعلا اطلاق العلم
 بمعنى العلة غير مشهور فلا يثبت ايراده في التعريف **قوله** فاعلا حقيقة
 ادعيا يشمل الملحقات بالفاعل وهو ليس له حكم الفضلة والكلام في
 الهند راطال الكلام في هذا المقام ولا طائل له وبالفاعلية غم جميع المرفوعات
 تنبها على انه الفاعل هو الكسب واليوتن ملحق به ولذا عجز السارح عن البوابة
 بالمحقات هذا ما ذهب اليه الخليل وذهب سيبويه على انه الاصل هو المبتدأ
 واستوى الكل عند النفس **قوله** مفعولا حقيقة ادعيا وحكم المفعول كونه
 فضلة في الفصل وفي غير ما وقعها بعد ما لا يتم بالمرفوع **قوله** العامل ذكر في
 وجه تآخ تعريفه عن تعريف الاعراب انه سبب بعيد والاعراب قريب وقيل
 هذا خروج عن سواد الطريق وظن انه الوجه توقف تعريفه على مؤنة المركب
 المتحقق معه العامل فالقول يخرج ذلك العامل عن سواد الطريق خروج
 عن سواد الطريق **قوله** ما به يتقوم المحضر شعرا به سببية ليس سببية
 الاعراب غير تامة ودفع بعضه بالسناد وما يتقوم المعنى المقصود بالغير
 عرفا ما به يحصل حرارة الماء الا النار وانت تعلم انه لا ياسب في مقام
 التعريف وبحسب المفهوم النظرية البناء على الاطلاق العرفية فانها
 غير كلية ولو تم ما ذكر لصدق تعريف الاعراب على العامل اذ في العرف لا يعد

رسالة كبرى في كسالة
الحمد والثناء على الله

غيره سببا كما لا يعد النار سببا للحجارة مع انها سبب بعيد والقريب حارة
المقدر **قول** المعنى المقصود ذكر انه لم يبال بخروج نحو حبك زيد لقلته
وقيل يتقوم بالباء كونه الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال
لم يبال اقول لو اعتبر المضاف اليه اعم من ان يكون حقيقة او حكما وصورة
ليتناول مثل ما زيد بالبحر حال كونه زيد محليا اذ هو في صورة المضاف
اليه وفي حكمه في حق البحر باخوه واللام في المعنى للعهد الخارجي والمقصود
للمحقيقة والعهد من توهم في تفسير الـ اي معنى في المعنى انه للعهد الذي
اذ لم يتغيره اشار الى المت راليه بلام العهد وهو مذكور لانه لا يتغير
فان المعنى جمع معرف بلام المبطل للجمعية اكل كل معز وفي رأيت زيد اذ
عامل فيه منسجمة اذ العامل رأى ولا دخل للفاعل في نصب زيد عند النصب
نعم العامل مجموع الفعل والفاعل وهو م في مقدمة على انه العامل الفاعل
قول وفمرت بزيد الباء عامل اما العامل في مثل غلام زيد فزيد العامل المقدر
وقيل المضاف وقيل الاضافة لا يقال العامل ما به يتقوم المعنى المقصود فاذا كان
الاضافة فاعلا يلزم تقوم الشيء بنفسه اذ الاضافة بمعنى نفس النسبة

الى هذا فاصل الاستدلال في هذا الذي
هو المتوفى من قول ما رآه العالم الذي
عزته وجله برأيه وعم سلطانه

مم مم مم
مم مم مم
مم مم مم

قوله وبعد انما ان يكون على ما قبله عطف قصة على قصة
 والجمع ان ما سبق وقع منه انما يتصرف في هذا بيان
 لانه انما ان يكون في مقصود لا عنه فصل في الاشارة
 نوع من الاقضية في القابلة في الظرف والاولاد
 والقادرين في انما في القابلة في الظرف والاولاد
 نوع ايضا عن صورة اما وزينا للفظ والاعطاف
 حيزها من انما واما الفاء على تقدير العطف
 في الظرف ما يفهم السياق من انما العلم وقول
 الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم . والصلوة والسلام على
 محمد الذي هو صاحب العلم . وعلى آله واصحابه الدين
 كانوا خير الامم . وبعد فهذه قطعة من السطور مع
 قلة البضاعة وكثرة الفتور . لحق التسمية والتحميد والتعظيم
 لتكون للبستين تبصرة وتذكيرة . جمعتها من مصنفات
 العلماء الاعلام . بالناس بعض اوكياء الطالبين الكرام
 غير محتجبين بالبسط والتطويل . لتكون شافية لمن هو
 عن الفهم عليل . وان شك . فلا تطعن بجهلي ان عالمي
 على مقدار احسن الكريم . وان الفضل لطف من
 الهوى ومقسوم بتقدير العليم . وها انا اشعر . واقول لا كانت
 بجانب الاعلى وتقدس وعالم مكنه ومكروه اربع وجودات
 اعلاها

قوله وبعد انما ان يكون على ما قبله عطف قصة على قصة
 والجمع ان ما سبق وقع منه انما يتصرف في هذا بيان
 لانه انما ان يكون في مقصود لا عنه فصل في الاشارة
 نوع من الاقضية في القابلة في الظرف والاولاد
 والقادرين في انما في القابلة في الظرف والاولاد
 نوع ايضا عن صورة اما وزينا للفظ والاعطاف
 حيزها من انما واما الفاء على تقدير العطف
 في الظرف ما يفهم السياق من انما العلم وقول
 الله

اعلاها الوجود العيني ثم الوجود الذهني واما حقيقان ثم
 الوجود للفظي ثم الوجود الخطي واما مجازيان ووجود الله تعالى
 اقدم من كل وجودات العالم ومعرفة تعالى عند العباد
 المعبد لهم اول المعارف المعتمدة بها وذكر اسم تعالى اول
 ذكر الاسماء ونقش اسم تعالى اول نقش الاسماء وكان العبد
 لا يستقل في شيء من غير اقدار وتكليف من الله تعالى فلهذا
 ان يتوجه قبل الشروع في فعله الى الاقدس الغياض لكل شيء
 ببعض اسمائه ولهذا السر قال النبي عليه الصلوة والسلام
 كل امرئ في بال لم يبداه بسم الله فهو ابتر رواه ابو داود واثنا
 بنقش اسم تعالى اول الى ان اقدم الوجود العيني والمعارف
 والاذاكار والنقوش هو وجود الله تعالى ومعرفة وذكر اسم
 ونقشه فقال **بسم الله الرحمن الرحيم** ذكره بعض الفضلاء
 وفيه اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وعن بشارع بلقيع
 عليه الاجماع وامثال الحديث الشريف وهي جملة فعليه
 عند الكوفية وهو الاشهر واسمية عند البصرية ذكره القرطبي
 والمراد بالابتر في الحديث هو الابتر الشرعي فلا يرد ما قبل كم من امر
 ذي بال لم يبداه بسم الله ولم يبن ابتر كما انه ممن مبتداه
 به بغير ابتر والامر ان محسوس لا يمكن انكاره مع ان الحديث
 ينافي الاول بمنطوقه والثاني بمفهومه **الباء** للاستعانة

قوله وبعد انما ان يكون على ما قبله عطف قصة على قصة
 والجمع ان ما سبق وقع منه انما يتصرف في هذا بيان
 لانه انما ان يكون في مقصود لا عنه فصل في الاشارة
 نوع من الاقضية في القابلة في الظرف والاولاد
 والقادرين في انما في القابلة في الظرف والاولاد
 نوع ايضا عن صورة اما وزينا للفظ والاعطاف
 حيزها من انما واما الفاء على تقدير العطف
 في الظرف ما يفهم السياق من انما العلم وقول
 الله

او للمصاحبة والاول تخار الامام البيضاء في لانه مشعرا
 الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه تعالى والثاني ما ذهب
 اليه الزحشر لانه ادخل في التعظيم حيث لم يحل اسم الله
 تعالى انه يستند له غير مقصود بذاتها هو متعلق بمحذوف
 لانه من الحروف الجارة الموضوعه لافضاء معاني الافعال
 الى الاسماء فلا بد من فعل او شبهه حتى تتعلق به فاذا
 استعملت بغير متعلق مذكور بقدر لها فعل عام اذا لم توجد
 قرينة مخصوص والا فلا بد من تقدير الخاص وليس هنا
 فعل مذكور فعلمنا انه محذوف وهو الف وخوذه والقوية
 المعينة لهذا المحذوف هو الفعل الذي ينسب اليه
 بتحقيق بعدها وكذا كل من حاول فعلا فسمي الله تعالى
 فسمي فيه بقدر فيه من الفعل ما بشق من ذلك المشرك
 فيه كالم فاذ حاول النزول فقال بسم الله كان التقدير
 فيه بسم الله انزل وقس عليه وانما كسرت الباء ومن حروف
 المفردة ان تفتح لا خصوصها بل زوم الحرف والجر كما كسرت
 لام الاضافة واخذت على المنظر لفصل بينها وبين لام التاني
 ذكره البيضاء في ثم ان المتعلق المحذوف اما فعل او اسم
 وعلى التقديرين اما مقدم على المفعول او مؤخر عنه والاولى
 كونه فعلا الى الف او الف بسم الله لانه اقوى ولان في
 تقدير

قوله فلان والظاهر ان لا بد ان يكون متعلقا
 قال الرضي بكونه متعلقا بغيره
 هذا الخارج مع جود رتبة في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 المتضمنه بغيره في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 عليه وعلى قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 المتضمنه بغيره في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 وذهب الى ان ذلك الى ان من هذا المعنى

وانما كسرت الباء وجهه في كسر الباء
 نقض في عدم الحركة والكسرة في كسر الباء
 والاسماء وعلمه في الافعال ووجهه في كسر الباء
 ظاهر كذا قال مولانا عطاء الدين في حاشيته على تفسيره
 الفاضل رحمه الله تعالى
 ونسب من الحروف المفردة ان تفتح لا خصوصها بل زوم الحرف والجر كما كسرت
 فيها كالحاف للشيء واللام لا بد ان يكون متعلقا بغيره
 وفيه كذا في الظاهر والاولى ان تفتح لا خصوصها بل زوم الحرف والجر كما كسرت
 قوله وانما كسرت الباء وجهه في كسر الباء
 ظهر من الحروف المفردة ان تفتح لا خصوصها بل زوم الحرف والجر كما كسرت
 فيها كالحاف للشيء واللام لا بد ان يكون متعلقا بغيره
 وفيه كذا في الظاهر والاولى ان تفتح لا خصوصها بل زوم الحرف والجر كما كسرت

قوله وانما كسرت الباء وجهه في كسر الباء
 ونسب من الحروف المفردة ان تفتح لا خصوصها بل زوم الحرف والجر كما كسرت
 فيها كالحاف للشيء واللام لا بد ان يكون متعلقا بغيره
 وفيه كذا في الظاهر والاولى ان تفتح لا خصوصها بل زوم الحرف والجر كما كسرت

زيادة انما كسرت الباء وجهه في كسر الباء
 نقض في عدم الحركة والكسرة في كسر الباء
 والاسماء وعلمه في الافعال ووجهه في كسر الباء
 ظاهر كذا قال مولانا عطاء الدين في حاشيته على تفسيره
 الفاضل رحمه الله تعالى

تقدير الاسم اي ما يليق بسم الله زيادة اضمار مع ما فيه من
 اضماره بفعله ابرزوا اضمار الفعل ليس كذلك لان
 فاعله مستتر فيه وعلى تقدير كونه الالاستغناء كما هو مختار
 البيضاء في يكون الطرف لغوا كما في كسرت بالفهم والمعنى ان
 فيما قصده من التلخيص مستعيا بسم الله وقال بعضهم
 كونه مستقرا حاله من الفاعل سواء كان مقدما او مؤخرا وعلى
 تقدير كونه للمصاحبة كما هو مذهب الزحشر يكون الطرف
 مستقرا قطعاً والمعنى انما قصده من التلخيص مستعيا بسم الله
 ومصاحبا بسم الله وعلى الشيخ الاكبر ان الجار والمجرور متعلق
 بالحمد والمعنى حمد الله باستغناء اسمه الشريف ذكره في قوله
 والاولى ايضا كونه المتعلق مؤخرا واليه ذهب الزحشر
 ومن تبعه لوجه الاول ان تقديم المفعول بغيره مع الاختصاص
 الاهتمام لان المتكلمين كانوا يستبدون باسماء الهاتم فيقولون
 باسم اللات وباسم العزى فقصده الموجد تخصيص اسم الله
 بالابتداء للاهتمام والادعائهم ذكره النفاذاني في مختصر المعاني
 فيكون حينئذ قصره اذا دلل ان الموجد قصد بعبارة قطع
 شركة الاصنام ولو اعتقد المخاطب عكس الحكم المذكور ذكره
 المنكح بان اعتقد مثلا ان الاصنام هي التي يتحد بخلق
 ان يترك بها فقال المنكح في ربه بسم الله لكان قصر

قوله فلان والظاهر ان لا بد ان يكون متعلقا
 قال الرضي بكونه متعلقا بغيره
 هذا الخارج مع جود رتبة في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 المتضمنه بغيره في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 عليه وعلى قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 المتضمنه بغيره في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 وذهب الى ان ذلك الى ان من هذا المعنى

قوله فلان والظاهر ان لا بد ان يكون متعلقا
 قال الرضي بكونه متعلقا بغيره
 هذا الخارج مع جود رتبة في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 المتضمنه بغيره في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 عليه وعلى قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 المتضمنه بغيره في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 وذهب الى ان ذلك الى ان من هذا المعنى

قوله فلان والظاهر ان لا بد ان يكون متعلقا
 قال الرضي بكونه متعلقا بغيره
 هذا الخارج مع جود رتبة في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 المتضمنه بغيره في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 عليه وعلى قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 المتضمنه بغيره في قوله تعالى لا تشرع في الفاعل
 وذهب الى ان ذلك الى ان من هذا المعنى

فكتب ولم تشارك في الامر ان عنده لكان قصه تعيين سما
 تقرر في كتب المعاني وان في من الوجوه ان تقديم المعول
 احسن وقوم لا لانه اسم الله نعم ههنا وذكر انه نعم نصب عين
 المؤمنين لا سيما عند الشروع في امر خطير والثالث انه ادخل
 في التعظيم لان تقديم الاسم تعظيم للمسمى والرابع انه ادفع
 للوجود فانه اسم تعالى مقدم على التاليف في الوجود لتقدم
 مسماه على جميع الملكات واسم التاليف في الوجود سابق فان
 قيل الابداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الابداء
 ولفظ اسم ليس شئ منهما اسم الله تعالى قلنا ذكر اسم الله
 لا يجب ان يكون بذكر اسم خاص من اسمائه نعم بل يجوز ان
 يكون بذكر لفظ وال على اسم الله تعالى وههنا كذلك فان اضافة
 الاسم الى الله تعالى ان كانت بمعنى الاختصاص في الجهة
 اي سواء كان لفظا موضوعا للدلالة على الذات المقدسة
 او على معنى صفة قائمة به تعالى بشل اسماءه نعم كلها وان
 كانت بمعنى الاختصاص به نعم يكونه موضوعا للذات المستجبة
 لجميع الكالات فهو لفظ الله خاصة لا تشارك في على ان ما سواه
 معان وصفات فظهر ان الابداء بلفظ الاسم ابتداء
 باسم الله نعم حقيقة واما الابداء فهو وسيل الى ذكره على وجه
 يوزن يجعل مبتدا للفعل فهي من تمة ذكر على الوجه
 المقصود

المقصود اعلم ان صاحب الكتب فرج كون الابداء بلفظ
 بوجوه الاول كونه الابداء بلفظ الله اكثر من بقاء الاستعانة
 والثاني ان التبرك باسم الله ثواب وتعظيم له تعالى بخلاف
 جعله الله مبتدأ غير مقصود بذا انها والثالث ان ابتداء
 المشركين باسم الله كان على وجه التبرك فينبغي ان يرد
 عليهم في ذلك والرابع ان بقاء المصاحبة ادل على ملازمة
 جميع اجزاء الفعل باسم الله من بقاء الاستعانة والخاص
 ان التبرك باسم الله معنى مكشوف يفهم كل احد من ابتداء
 به في اموره والثاني المذكور في كونه الله لا يهتدى اليه
 الا بنظر دقيق والباقي ان كونه اسم الله الله للفعل هو
 الا باعتبار انه يتوسل اليه ببركة فقد رجع بالآخرة الى التبرك
 وليس له باعتبار الالائية زيادة معنى يعتد به وللا ان البقاء
 ان يجب عن هذه الوجوه بان يقول في الاول لا نسلم
 اكثر من بقاء الملازمة بالنسبة الى بقاء الاستعانة وفي الثاني
 ان تلك الجهة غير ملحوظة بل الجهة الملحوظة هي كونه الفعل
 غير معتد به شرعا فلم يصدر به وفي الثالث لا نسلم ان ابتداء
 المشركين باسم الله كان على وجه التبرك لجواز كونه مرادهم
 الاستعانة وفي الرابع ان الابداء للاستعانة تدل على
 الاستعانة باسم الله تعالى في جميع اجزاء الفعل اذ ليس

في اعلاه كلمة العلم للمعاني في معنى الله الى ما يقفها
 في التبرك في معنى الله

ای بگویند اسم من از این گرفته است
 و زن و عیال بجا فلان می
 دزدان اذ او را نمی
 و زن و عیال بجا فلان می
 دزدان اذ او را نمی
 و زن و عیال بجا فلان می
 دزدان اذ او را نمی

[illegible]

ان الذي ينبغي انفا على اناني به رزاقه تعالى شذو
لان اسم احد واني به فضله بذكر اسم على لك سلا
ان ينبغي

فقرطوبت الباء وقيل انما طوبت تفخيماً للاشارة الى انها نسبية
نسبة من القول والفعل

ادباً / افعال الداء / نقوين زوا / الالف واللام

عن وف اصل جوت مجرى الهمزة الاصية فقطعت واما
 في غير الداء فقد روي اصل حالها فقطعت في الدرج
 مع كونها للتعويض انتهى والقول بان اصله آله اولى من
 قولهم ان اصله الآله لانه بواهم ان الالف اللام معتبر في الاصل
 وليس كذلك للعرفان على زيادتهما على الاصل ولان قولهم
 دعوض عنها الالف واللام يحتاج الى توجيه بان يقال المراد
 التعويض بالنظر الى الاصل الحقيقية وهو آله وقيل ان
 الهاء من لفظة الله كناية عن الغائب وذلك انهم اثبتوا
 موجودا في نظر عقولهم واثاروا اليه بحرف الكاية ثم زيدت
 فيه لام الملك لا علموا انه خالق الاشياء وما كلفها فصار له ثم
 زيدت فيه الالف واللام تعظيما وفخوة فخيم فصار الله
 واعلم ان العقول كما تجرت في ذات الله تعالى كذلك تجرت
 الافهام في اللفظ الدال عليه لان فيه اربعة اقوال الاول
 انه اسم عربي مشتق صار علما بالغلبة والثاني انه اسم عربي فيه
 مشتق كما ذهب اليه الخليل والراجح واختاره الفقهاء
 والثالث انه صفة مشتقة صارت علما بالغلبة واختاره
 البيضاوي والرابع انه سرياني معرب ومنهم من توقع في طلب
 مأخذه وذكر معناه ومنهم من قال انه مشتق لكن لا تعرف
 المشتق منه ولم يخلف بمعرفته والقول بانه اسم عربي مشتق
 صار علما

قال الفقيه ابو البيث اسم موضوع ليس له اشتقاق
 وهو اصل من ان يذكر له الاشتقاق كذا روي عن ابن
 عن محمد بن الحسن رحمه الله قال حجة الاسلام لا
 ما ذكر في تكملة اشتقاقه

صار علما بالغلبة موافق لما ذهب اليه جمهور اهل اللغة لان
 الاله في الاصل يطلق على كل معبود حتى ادب باطل ثم قلب الاله
 المعروف باللام على ذات الواجب وجوه فصار علما بالغلبة
 ينصرف اليه اللفظ عند اطلاقه كذا الاعلام الغالبة ثم
 اريد تأكيد لفظ الآله به تعالى بتغييره فحذفت الهمزة منه
 ثم ادغم لام التعريف في لام الاصل فصار الله كذا حقيقة
 المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اسم للذات
 الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم
 الواجب لذاته او المستحق لعبودية له وكل منهما محلي انحصار في
 فرد فلا يجوز علما لان مفهوم العلم جوني وفيه نظر لان الاسم
 انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف قد اجمعوا على ان قولنا
 لا آله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما
 افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة
 ذكره المحقق النفاذاني في شرح النخبة وقيل انه اسم
 للذات الواجب الوجود المستجمع بجميع الصفات الكمالية لا
 المستحق لسائر المحامد وقيل اسم للذات من حيث هي اياها
 عند الجمهور لا باعتبار اتصافها بالصفات ولا باعتبار لا
 اتصافها بها وقال بعضهم اسم للذات والصفة معا وقال
 بعض آخر اسم للذات الحق الموجد المتصف بالالوهية

والربوبية اي من حيث ارتباط العالم به وارتباطه بالعالم
 ذكره بعض الفضلاء قال البيضاوي في الوار التنزيل
 واشتقاقه من الاله من باب فتح الاله بكسر الهمزة وفتح اللام
 والوهم والوهمية بضم فيهما ومنه تأله واستأله فيكون
 الاله بمعنى تأله اي معبود وكونه الها في الازل لا يستلزم ازلية
 العابد لان المعنى انه مستحق للعبادة ممن يصح صدورها
 منه وقيل من الاله بكسر اللام وكذا ما يأتي بعده اذا تحير فكبر
 الاله بمعنى المتحير فيه لان العقول تختبر في معرفته او من
 الهنت الى فلاز اي سكنت اليه لان المقلوب تطلق بكسر الهمزة
 والارواح تسكن الى معرفته تعا او من الاله اذا فرغ من امر
 شغل عليه والاله غيره اجاره وخلقه فالهمزة للسبب لان
 العابد يفرغ اليه ويوجبه حقيقة ان كان الها بالحق او بغيره
 ان باطلا فكبر الاله بمعنى الجأ او من الاله الفصل اذا وقع
 بآله والنجاء اليها بالحرص والسوق وكذا العباد يولعون بالنظر
 اليه في الشدائد او من الاله اذا تحير وتخطت عقله وهو الاله
 لفظان مترادفان على معنى التحير وكان اصله ولاه فقلت
 الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضم في وجوه فقبر
 الاله كاعاء واشاح في دعاء ودشاح ويرد هذا الوجه الجمع
 على الاله دون اولهية ولو كان اصله ولاها لكان ينبغي ان

ان يجمع

ان يجمع على اولهية لان جمع الكثير كالنصف غير ليدل على
 اصله وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليهاء ولاها اذا اجتمع
 وارتفع لانه تعالى محجوب عن ادراك الابصار ومن نفع عن
 كل شيء وعما لا يتيقن به وقيل علم لذاته المخصوصة وليس
 مشتقا وهو وضع لذات بهيمة باعتبار بعض معانيه واصح
 لانه بوصف فيقال الله الحي القيوم ولا يوصف به فلا يقال
 الحي القيوم الله وادرد عليه قوله تعالى الى صراط الغير الحميد
 الله الذي له ما في السموات واجيب بان فيه قرأتين احدهما
 الرفع بالابتداء فلا اشكال وبانه عطف بياني دلالة لا بدله
 تعالى من اسم يجري عليه صفاته ولم يصلح له مما يطلق سواه
 ولانه لو كان وصفا لم يكن قول لا اله الا الله توحيد امثله لا اله
 الا الرحمن فانه لا يمنع الشبهة والظاهر انه وصف في اصله
 لكنه لا غيب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم
 مثل الشرا والصنوع اجرى مجراه في احوال الاوصاف
 عليه والتمتع الوصف به وعدم طرق احتمال الشبهة
 اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر اخر حقيقي
 او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ
 دلالة لودل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى
 وهو الله في السموات معنى صحيحا دلالة معنى الاشتقاق

وهذا القول يذهب الخليل والراجح

فوله مثل الشرا والصنوع اجرى مجراه في احوال الاوصاف عليه والتمتع الوصف به وعدم طرق احتمال الشبهة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر اخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ دلالة لودل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا دلالة معنى الاشتقاق

هو من الافعال وكذا الحال في سائر الاسماء الدالة على الصفات
 التي لا يمكن ثبوتهما تعالى كالزود والعطوف والمكر والغضب
 والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى
 كما قطع وقطع فان التشديد في الثاني لكثير وكذا زيادة الاء
 والنون في الرحمن تدل على ان الرحمة التي هي مدلول تضمني له
 ازيد من التي تضمنها الرحيم وتقصت هذه القاعدة
 بالصفة المشبهة التي قلت حذرها من حروف اسم الفاعل
 نحو حذر وحاذر فان الاول دلالة على الثبوت والادام
 ازيد معنى من الثاني مع ان الثاني ازيد ح فانه واجبت
 بان تلك القاعدة مشروطة بكون البناءين من اصل واحد
 بانحادهما في النوع مثل الرحمن والرحيم فانها من نوع واحد
 وهو الصفة المشبهة فلا بد والنظير نحو حذر وحاذر لانها
 نوعان فان الاول صفة مشبهة والثاني اسم فاعل وقد
 يجاب بان القاعدة الكلية فلا اشكال وكبر الرحمن
 ابلغ من الرحيم انما تؤخذ تارة باعتبار الكمية فيقال بالرحمن الدنيا
 لان الرحمة المدلول عليها بلفظ الرحمن تتعلق بالموثوقين والرحمة
 بل جميع انواع الدواب والطيور والحشرات والهوام البرية
 والبحرية ويقال بالرحيم الاخوة لان الرحمة المدلول عليها
 بلفظ الرحيم تخص بالموثوقين ولا شك ان المراد في الاخوة

اقول

اقل من الرحيم في الدنيا فيكون الرحمن ابلغ من الرحيم نظرا
 الى كثرة افراد مستحقة وتؤخذ اخرى باعتبار الكيفية فيقال
 بالرحمن الدنيا والاخرة بالاضافة الى الدنيا لان من
 نعمها ما هو عظيم يتوسل به الى السعادة الابدية وبالاضافة الى
 الاخوة لان نعم الاخوة كلها عظام لكونها مؤبدة ويقال بالرحيم
 الدنيا بالاضافة الى الدنيا لان من نعم الدنيا ما هو حقير
 فاسب ان يضاف اليها لفظ الرحيم فيكون المعنى بالمنعم
 ما هو اجل النعم في الدنيا والاخرة وبما منعم جلال النعم في
 الدنيا فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يقدم الرحيم ليعظم
 فائدة ذكر الرحمن بعده لانه لما كان ابلغ من الرحيم كان مستملا
 على معناه مع زيادة فيضه ذكره بعد ذكر الرحيم وانما اذا قدم
 الابلغ فلا يكون للذكر الا في بعده فائدة وقد اجاب عن
 البضاوي بوجوه الاول ما ذكر بقوله وانما قدم والقياس
 يقتضي الترتيب من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا يعني
 ان الرحمن باعتبار الكيفية يتناول نعمة الدنيا بخلاف
 الرحيم رحمة الدنيا متقدمة في الوجود فاسب ان تقدم
 اللفظ الدال عليها هو الرحمن والثاني ما ذكره بقوله ولانه
 صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره فاسب ان
 يقارن بلفظة الجلالة الذي هو علم لان معناه المنعم

قول وذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا

الحقيقى البالغ فى الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على
 غيره لأن من عداه تعالى فهو طالب عوض بفظه وانعامه
 ويؤيده جولى ثواب أو جميل ثناء أو يزيل النقص الخلة أو
 حب المال عن القلب ثم أنه كالمواسطة فى ذلك لأن
 النعم ووجودها والقدرة على إيصالها والداعية الباعثة
 عليه والتمكن من الانتفاع بها والقصور التى يحصل بها الانتفاع
 إلى غير ذلك من خلقه تعالى لا يقدر عليها أحد غيره فإن
 قلت قد اطلق فى قول الجنيصة على مسيلة رحمن اليمامة
 وقول شاعرهم وانت غيت لازلت رحمانا كيف قال
 لا يوصف به غيره قلت المختص المعروف باللام كما فى شرح
 الامالية عن ابن جماعة رح واثالث ما ذكره بقوله ولا ثم
 الرحمن لا دل على جلالة النعم واصولها ذكر الرحيم يتناول
 ما خرج منها فيكون كاللغة والرد يفسله ولا يظهر أنه غير
 منصرف وان منع اختصاصه بانه تعالى ان يكون له ثبوت
 على فعل او فعلا لانه الحاقه بما هو الغالب فى بابيه وانما
 القية بهذه الاسماء ليعلم العارف ان المستحق لأن
 يستعان به فى مجامع الامور هو المعبود الحقيقى الذى هو
 مولى النعم كلها عاجلها واجلها جليلها وحقيقها فيتوجه
 بشرائه الى جناب القدس ويتمسك بحبل التوفيق
 ويشغل

قوله الغالب في بابيه وهو فعلا من فعل من خذ علم
 اكثره غير منصرف او اكثره على فعل من فعل من خذ علم
 مؤنثه تعالى ويجوز ان يكون لا يمتنع الاختصاص ببابيه
 فعلى جميع اجزاء المحبة والنفوس الاثقال
 انه اشرف من كل شيء
 كذا فى القاموس

الاجماع لان النعم لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا

وبشغل سره بذكره والاستعداد به من غيره ثم الرحمن هو دور لكونه
 صفة للفظه الجلالة أو بدل منها والرحيم صفة بعد صفة لها
 ويجوز ان يكونا من نوعين او منصوبين على اللاحق كما فى شرح النقاية
 وقد استفيد احد من البسطة بطريق الاشارة استأنفة بالنقص
 به مقبلا فقال الحمد واداء الحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه
 التى ان يلف اثر من آثارها كما فى المطول وذكره عقيب التسمية
 اقتداء بأسلوب الكتاب الجيد وعملا بما شاع بل وقع على الاجماع
 وامثالا بقوله عليه السلام وهو كل امرئ بال لم يبدأ بالحمد لله
 فهو اوفى رواده الوداد عن ابي هريرة رضى الله عنه وحسنه ابن
 ابن الصلاح قال العلامة الثانى الحق التفتا لاني فى التوبع قد
 البسطة والمجدة متعارضان ظاهرا ان الابداء باحد الاخرين
 يفوت الابداء بالاخر وقد امكن الجمع بان يقدم احدهما على الآخر
 فيقع الابداء به حقيقة وبالاخر بالاضافة الى ما سواه انتهى
 ويرفع ايضا على الابداء على العرفى المتمد ذلك ان تجعل الباء
 فى الحديثين للاستعانة ولا شك ان الاستعانة بشئ لا يأتى
 الاستعانة باخر او للملازمة ولا يخفى ان الملازمة تقع وقوع
 الابداء بالشئ على وجه الجزئية وبذكره قبل الابداء بلا فصل
 فيجوز احدهما جوازا وذكر الاخر قبله بدون فصل فيكون ان
 الابداء ان التمس بهما ذكره المولى الجيالى فى حاشيته

قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا

بما عداهما ان كل واحد منهما
 عليم او كونه
 من نوعين او منصوبين على اللاحق
 فان قلت كل من فني بال الله لذاته لا لغيره
 من صفة وحده او فني بال الله لذاته لا لغيره
 كونه كذا فني بال الله لذاته لا لغيره
 والنسب الى شئ اخر
 قوله متعارضان ظاهرا ان الابداء باحد الاخرين
 الابداء به فاما رادى
 وذلك غير جائز
 لاني فى الاستعانة باخر
 المبدء به فاما رادى
 التقدري المستعانة به وذلك جائز
 والمجدة فيما نحن فيه وذلك جائز
 بالاستعانة الفهم واليد والقول والعبرة
 بالنسبة للملازمة
 لا جواز ان يكون الابداء
 لان الانية تقتضى التبعية والابتداء فنانى
 النعظيم والاحمال قلت فى الانية حسنان
 النعينة او توفيق نفس الفعل او محالة
 عليها وقد لفظ بهما الثانية لا الاولى

قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا
 قوله ذلك لا يصدق على غيره تعالى قال مولانا

من الافعال الاختيارية فلا يكون جامعا واجاب عنه
 عصام الدين بان تلك الصفات بمنزلة افعال الاختيارية
 في استقلال الذات فيها اذ باعتبار كونها مبادر افعال اختيارية
 فهو ليس بمحد حقيقة استعمال الحمد فيه مجاز وفي الجواب
 ان المراد بالجنس الاختياري الاعم للنسب الى المختار سواء
 صدر بالاختيار بالايجاب والصفات صادرة بالايجاب
 كما في شرح المواقف قال ابو الفتح في حاشية الاداب
 للمجد معينان مشهوران احدهما لغوي والاخر في وكل واحد
 منهما محتمل ههنا وعلى كلا التقديرين اما ان يراد المعنى المبنى
 للفاعل او المعنى المبني للمفعول او الحاصل بالمصدر يجوز
 ان يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعمل الكل دلام التعريف يحتمل
 ان يكون للاستغراق وان يكون للجنس وان للعهد كما جرى
 اشارة الفود الكامل دلام الملك ايضا يحتمل ان يكون للا
 لاختصاص بالصفة بالموصوف وان يكون لاختصاص
 المتعلق بالمتعلق فهناك اثنان دارجوع احتمالا احدهما
 من ضرب الثلاثة في الاثنين اذ لا وضرب الثلاثة في سبعة
 ثانيا وضرب الاثنين في احد وعشرين ثالثا انتهى وقال
 عصام الدين ذلك ان يحل الحمد المبني للفاعل ثابتا له
 تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به دون غيره ويزيد بالحمد
 بقرينة

وحيث ان يراد قد المشرك فانه فعل واحد من المجرور
 واذا انخرعت نسبة الى المصدر جادته واذا انخرعت
 المحمودة نحو كونه كذا في بعض مواضعه فيستعمل في
 المصدر كونه محمودة كذا في بعض مواضعه فيستعمل في
 واعلم ان المصدر في اللغة الاول والثالث الهمزة
 الضرب فهناك امور موجودة والثالث الهمزة
 الهمزة القائمة بالفاعل الموجودة في كسر اعران الاول
 بالمفعول الموجودة اذ كان لازما فهناك الهمزة
 والثاني الهمزة القائمة بالمصدر اعم من الهمزة
 مثل هبة الضاربة والعالمية واستعمال المصدر في الهمزة
 كمن صدر من كسر الهمزة في لازمه والالكان
 حقيقة الحمد عند العارفين اظهر حال المحمودة او فعلا
 او حالا سواء كان ذلك الحال اختياريا او غير اختياريا

بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة
 به تعالى لا يثنى من غيره فيكون حمدا له باظهار الجزع عن الحمد كانه قال
 لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان
 هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبيا عليه السلام
 ليلة المعراج حين لا اتي ربه انتهى ثم اعلم ان لام التعريف اما
 للجنس اي حقيقة الحمد من حيث هي هي مستحقة لله فلام لله
 للاختصاص او مختصة به فلام لله للاختصاص على الاختلاف
 المشهور وكونه للجنس راجع عند اهل المعاني لانه يناسب مدح
 الذي هو الجنس ولانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه الى
 الفروع ولانه غنى عن ثبوت القرينة فاعرف ان اسم الجنس اذا وقع
 باللام فان كان هناك خصنة من الامة معهود حمل عليها
 والا فان لم يكن هناك ما يدل على اقامة الحقيقة من حيث
 وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت قرينة
 على ارادتها من حيث وجودها فان المقام مناسب للاستغراق
 حمل عليه والا حمل على غير معين كذا حقيقة المحقق الشريف في شرح
 المفتاح فظهر منه عدم احتياج كونه للجنس الى القرينة واما
 الاستغراق بقرينة المقام اي كل فرد من افراد الحمد لله تعالى
 اذ الحمد في الحقيقة كله له اذ ما من خير الا وهو مولاه بوسط او غير
 وسط كما قال وما يكمن من نعمة فمن الله ذكره البيضاوي وزعم

١٢
 ٤٤

بعضهم ان كبر اللام في الحمد للاستغراق خلاف ما ذهب
اليه الاغتر لان الحمد كلها ليست مخصوصة به تعالى عنده
بناء على قاعدة الاعتزالية ان افعال العباد ليست مخلوقة
له تعالى فاللام عنده بجنس وهذا الزعم مردود لما ذكره
التقاضي في المطول من قوله وقدم الحمد لا قضاء المقام
مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه على
ان صاحب الكشف قد صرح بان فيه اى في التقديم
ايضا دلالة على اختصاص الحمد والله تعالى به حقيق ولا ذكره
السيد الشريف في حاشيته من قوله اختصاص بجنس الحمد
بانه تعالى يستلزم اختصاص جميع المحامد به استدلالا على
اذ ثبت على ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره ثم كان
جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به والمقدر
خلافة فصاحب الكشف حيث صرح باختصاص جنس
الحمد بالله تعالى فقد حكم باختصاص المحامد كلها به تعالى
فكيف نبصرونه ان يمنع الاستغراق بناء على ان افعال
العباد عندهم ليست مخلوقة له تعالى فلا يكون جميع المحامد
راجعة اليه فان قلت جعل المحامد باسمها مختصة به تعالى
ينافي هذه القاعدة المشهورة من الاعتزال فكيف يذهب
اليوم تصكيبه في مذهبه قلت هو لا يمنع ان تكون العباد
واقدارهم

واقدارهم على افعالهم الحسنة التي يستحق بها الحمد من الله نعم
في هذا الوجه يمكنه جبر ذلك الحمد راجعا اليه تعالى ايضا
الى هذا المعنى انه قال في سورة التغابن قدم الظرفان ليدرك
بتقديمها على اختصاص الملك بالله تعالى ثم قال واما غيره
فباستدراك ان نعمه تعالى جوت على يده انتهى كلام الشريف
الشريف فالحاصل ان الاختصاص بين متلازمان لان
اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع المحامد به تعالى
كما عرفت من كلامه قدس سره وان استدرك اختصاص
الافراد اختصاصا بجنس ظاهر لان الجنس لا يتحقق
بدون الفرد والمقدر ان كل فرد من الحمد مختصة به ثم يبدل
اختصاص الجنس بلا شبهة والله سبحانه اعلم واما للعهد
الخارجي وهو ادنى من كونها للاستغراق عند الأصوليين
لما تقرر عندهم ان العهد مقدم على الاستغراق ذكره القمى
واجازه الواحدى والمعنى الفرد الكامل الذى هو محمده
على ذاته العبد وصفاته العظمى مختص به تعالى ثماني التحقيق
وقيل حمد الانبياء عليهم السلام ومنه قول نبي عليه
الصلاة والسلام النجاة لله وقوله لا احصى ثناء عليك
الحق فان اظهار العجز عن اداء الحمد كمال الحمد وقيل حمد الاوليا
العارفين وقيل حمد العلماء الراستخين وقيل هذا قول

المعتدلة فانهم قالوا بخلق الافعال الاختيارية للعباد فلم
 يمكنهم جعل جميع المآمل له تعالى فجعلوا معظم الحمد تعالى الى
 كثيره وغالبه وانما كونه للحمد الذي فلا يناسب المقام محام
 لا يخفى وانما عدل عن الفعلية لان اصل الحمد نصب
 وهو من المصادر التي تنصب بافعال مضمرة لا يكاد يستعمل
 معها ليدل على عموم الحمد وثباته له دور وجدوده وحدوده
 لان الجملة الاسمية يقصد بها الاستمرار بحسب المقام
 استمرار الثبوت اذا كانت مثبتة واستمرار النفي اذا كانت
 منفية وكل من استمرار الثبوت والنفي اعم من ان يكون
 ممكن الزوال او لا وهو المعبر عنه بالضرورة عند اهل المنزلة
 فقوله الحمد له اما خبر وان على الاختلاف المشهور في
 الاول اما قضية طبيعية او موجهة كلية او شخصية على ما
 من الاحتمالات في لام التعريف وعلى تقدير كونه موجهة
 كلية اما دائمة او ضرورة لان المتكلم اذا لاحظ ثبوت المآمل
 له نعم حقيقة تكون ضرورة لان ثبوت ذاته تعالى ضروري
 وان لم يلاحظ ذلك تجوز دائمة واكثر العلماء على انه اخبار
 واقع موقع الاثبات مستعمل في معناه مجازا اذا اظهر ان
 المتكلم ليس في سدد الاخبار والاعلام لان المآمل طلبه
 هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضمرة والتقدير الحمد

وهي التي حكم فيها بديمومتها
 عن مادام ذات الموضوع موجودا
 وهي التي حكم فيها بضرورت ثبوت المآمل للموضوع
 او سبب عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقول
 بالضرورة لان خبر جواز وبالضرورة
 من الان بغير سبب

يارب

يارب فحمد الحمد لله انت ثبوت ثنائية معنى محام في شروع مقدمة
 الجزى وانما قال الحمد ولم يقل الحمد الخلق او الازرق لئلا
 يتوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف فان تعقيب
 الحكم بالثبوت يفيد علية ماخذ الاشتقاق كما هو المشهور
 عند الجمهور ثم ان الحمد مفعول بالابتداء وخبره له ولا يبعد ان
 يكون الحمد صفة للجلالة مقطوعة او مجردة ولا ملة منبهة تقوية
 عامل صغيف والمعنى بسم الله الحامد او المجدود ولما كان
 اعظم نعم تعالى واطهرها واشهرها واعتمها نفعا لعباده جميعا
 كونه رب العالمين وصفه بقوله **رب العالمين** الرب في الاصل
 مصدر من رب فلان ولده بره رباد هو بمعنى ربه بره
 تريبا ابدت ابا ربها النفل الضعيف محام في تقضي ابا زى
 فصار رباه فبكر الرب بمعنى النزية وهي تبين الشيء الى محاله
 شيئا فشيئا والمصدر اسم معنى لا يطن على الذات الا لفص
 المبالغة مثل رجل عدل اي عادل وقيل انه صفة مشبهة
 من فعل متعد اخذ منه بعد جعله لازما بنفذه الى فعل يضم ثم
 سمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربته وقيل مقصور من
 راب ثم انبجى بمعنى السيد كقوله تعالى اذكرني عند ربك
 اي سيدك وبمعنى الصاحب كقوله تعالى معاذا الله انه
 ربي احسن مثواي اي صاحبي وبمعنى المولى كقوله عليه السلام

في اشراط الساعة وان تد الاله ربها وفي بعض الروايات
ربها اي مولاه او مولاتها والرب لا يطلق على غيره تعالى
الا مقيدا بالاضافة كقوله ارجع الى ربك وكقولهم هو رب
الدار ورب البعير قالوا لم يسمع اطلاق لفظ الرب مجردا
عن الاضافة على غيره تعالى في الاسلام وسمع في الجاهلية نادرا
اعتمادا على ظهور التعبدية واما لفظ الارباب فانه يطلق على
غيره تعالى مضافا ومطلقا كقوله تعالى ارباب متفرقون
والعلم اسم لا يعلم به كالحق اسم لا يختم به ثم كثر استعماله فيما
يعلم به الصانع وهو كل ما سواه تعالى من الجواهر والاعراض
فانها لا مكانها واقتدارها الى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده
وانما جمعه توضحا لشموله ما تحته من الاجناس المختلفة فان
كيف جمعه بالباد والنور والاسم انما يجمع بالواد والنون بشرط
ان يكون صفة للعقل او يكون في حكمها وهو اعلام العقلاء وان
العالم ليس بصفة فضلا عن كونه صفة للعقل اجيب
بان العالم اسم لكونه لكنه لا يربى الصفة من حيث كونه موضوعا
لذات مع ملاحظة معنى قائم به وهو كونه بحيث يعلم به الصانع
وغلب العقلاء لشرفهم وفضلهم على غير العقلاء من اجناس
العالم فجمع كالحق اوصاف العقلاء المختصة بهم واختلف
في اعداد اجناس العالم فقيل انه تعالى له الف عالم
ستائة

ستائة في البحر واربعمائة في البر وقيل ثمانية عشر الف عالم
الدينا عالم منها وانا العمران في الخراب الا كسطاط في الصحراء
وقيل اربعون الف عالم الدينا من مشرفها الى مغربها عالم
واحد وقيل ثمانون الف عالم اربعون الف في البر واربعون
الف في البحر وقيل مائة الف عالم اذ روى ان الله تعالى خلق
مائة الف قديلا وعلقها بالعرش والسموات والارض وما فيها
حتى الجنة والانس والحيوان في قديلا واحد ولا يعلم احدا ما في القديلا
الا الله وقال كعب الاخبار لا يحصى عدد العالمين احدا
الا انه وما يعلم جنود ربك الا هو وقيل العالم اسم لذوي العلم
من الملائكة والانس والجن فيطلق على كل جنس من تلك
الاجناس وعلى مجموعها لا على كل فرد من افرادها فيقال عالم
الملائكة وعالم الانس وعالم الجن ولا يقال زيد وتا ولهم لغز
من الحيوانات والجمادات على سبيل الاستثناء وقيل ان العالم
في الاصل ما يعلم به لكن المراد به اناس فان كل واحد
منهم عالم من حيث انه يشتمل على ما في العالم الكبير لانه كما ان
في الارض دلائل دالة على حال علمه وقدرته وحكمته من كونها
على هيئة الدخول واستقرارها باجبال الاسباب واختلاف
اجزائها بخواص والكيفيات واشتمالها على انواع المعادن
والحيوان والنبات وغير ذلك فذلك في نفس الان

دلائل كونهم على هبات لطيفة ومناظر هائلة وتكثرت من
 الافعال الغريبة والصنابع العجيبة والكالات المتنوعة بالقوى
 المختلفة والحواس المنفردة ولاشمال الناس على نظارها في
 العالم سوى بين النظر فيهما بقوله وفي الارض آيات للمؤمنين
 وفي انفسكم افلا تبصرون ثم ان رب العالمين بالبحر عند
 الجمهور على انه نعت له او على انه يدل منه ويجوز ان يكون مرفوعا
 غير المبند المحذوف اي هو رب العالمين والجملة استئناف
 او صفة وان يكون منصوبا على الملاح او على كونه مضافا
 او على كونه مفعولا لفعل مقدر يدل عليه لفظ الحمد تقديره
 نحمد رب العالمين وكونه منصوبا بلفظ الحمد ضعيف لقلة
 اعمال المصدر المجرى باللام ولانه حقيق الفصل بينه وبين
 معموله بالجزم ويجوز ان يكون ماضيا والعاملين مفعول والجملة
 استئناف او صفة له فان قلت الجملة مكررة كما قالوا فكيف
 يجوز ان يكون صفة للجملة التي هي اعرف المعارف قلت
 ان الصفة اذا اخصت بموصوف جاز ان يكون نعتا له
 ولو كانا نعتا لهما وتكبر اقولهم صدر ذلك عن علي قاتل
 الغر كما في التشديد شرح التمهيد للعلامة التفقار في الحكم
 في الغر الثاني ولما كانت نفس الانانية منفتحة في العلائق
 البدنية ومكدة بالكدرالات الطبيعية والذات وذات
 المفيض

المفيض غراسه في غاية الشدة عنهما لاجرم وجب الاستغانة في انقضاء
 الكلمات الدائقة من تلك الحضرة بموسط يكون ذا جهتين
 الجرد والتعلق حتى يقبل الفيض من المبدأ الفياض بتلك
 الجهة الردحانية فلذلك وقع التوسل في استحضار الكلمات
 العلمية والقيمة الى المؤيد باريا سنبين بافضل الرسائل نفقا
والصلوة والسلام ذكره بعض الفضلاء وقال بعضهم كما
 ان الله تعالى انعم علينا نعم لا يتصور احصاؤها لذلك نسبنا
 عليه السلام بهدائه لنا الى سواد الصراط ممن لا يمكن استقصاؤها
 فمن ثم ذن بتجديد بالصلوة بتجديد الله تعالى له دعا ينزل كل
 على نية عليه السلام ولا يلزم منه ان يكون غيره عن الرحمة لان ما
 ينزل عليه صلى الله عليه وسلم يعود الى غيره لانه رحمة للعالمين
 وقال التفقار في التنوير لما كان اجل النعم الواصلة
 الى العبد هو دين الاسلام وبه التوصل الى النعيم الدائم في
 دار الاسلام وذلك بتوسط النبي عليه السلام صادر الدعاء
 له بتواثنا على الله تعالى فاراد الحمد بالصلوة انتهى وقيل
 اقتداء بالحديث الذي رواه ابو هريرة عن النبي عليه السلام من
 صلى على واحدة صلى الله تعالى عليه عشر صلوات وحط عنه
 عشر خطيئات ورفع له عشر درجات كما في الجامع الصغير
 للسيوطي وبالحديث الذي رواه ابو موسى انه قال عليه السلام

اعلم ان الصلوة على النبي ايكبر زكوا واجبا في
 سنة ومكررا وسجدا الاول في العشرة والاربع
 كما ذكر على الصحيح والثالث في الصلوة والرابع
 في جميع اوقات الامكان والاربع في الصلوة
 من غير التشديد في الصلوة الاخرى يمكن
 ان يكون الصلوة او اما في صلاة واحدة
 والاربع في صلاة واحدة او في صلاة واحدة
 وصلى على النبي

كل كلام لا يبدأ فيه بالصلاة على فهو اقسط محقق من كل بركة كما
 في المفتح ووافقتا بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا
 عليه وسلم اجمعين واعلم ان الصلاة اسم من التسمية وكلما
 مستعملان بخلاف الصلاة بمعنى اداء الاركان فان مصداق
 لم يستعمل ذكره الجوهري وفي القاموس والصلاة الدعاء والرحمة
 والاستغفار وحسن الثناء من الله تعالى على رسوله عليه
 السلام وعجابه فيها ركوع وسجود واسم يوضع موضع المصدر
 انتهى والقها مبدلة عن الواو لفظا وبالواو كتابة الا اذا اضيف
 او نعت فكتب بالالف فقولك اوصلا تان وقال ابن دريم
 لم يثبت بالواو في غير القرآن كما في امداد المفتح للشيخ بل في
 انشاء الكامل الا ان ذلك ليس في سغفاننا ان نكل ذلك اليه
 تعالى كما في شرح التاويلات وافضل العبارات ما قال
 الامام المزي في اللهم صل على محمد وقيل هو التعظيم فالمعنى
 اللهم عظّم في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته وفي الآخرة
 بتضعيف اجره وتثنيته في امته كما قال ابن اثير وفي المعنى
 انه العطف لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار
 والى المؤمن الدعاء الجهورى على انه في الدعاء حقيقة وفي غيره
 مجاز ثم الالف واللام اما للجنس او للاستغراق وهو مرفوع
 بالابتداء على المشهور ويجوز الجر بالعطف على الاسم الى
 بالصلاة

قوله اللهم صل على محمد
 تعالى ان يصلي ولا يصلي
 في الآية على اللفظ
 في الآية على اللفظ
 في الآية على اللفظ

بالصلاة االف وجملة الصلوة الثانية دعائية حتى تحلفوا
 في عطفها على الجملة المحذبة فقد رونا مرة لفظ نقول وقالوا
 انوى بالجملة المحذبة ايضا الثانية وان كان على خلاف
 مذهب الجمهور ويجوز ان يقال انه عطف القصة على
 القصة مع قطع النظر عن ملائمة خصوصية المعطوف
 والمعطوف عليه من التجربة والاثنية وقوله السلام ام
 من التسميم وقيل مصدر ثلثي اى جعل الله تعالى اياه
 سائلا عن كل مكره وانما ذكره لان الصلاة بدو السلام
 مكرهه قاله النودى ولان فيه امثالا لفظا هو قوله تعالى صلوا
 عليه وسلم اجمعين ومنهم من اكتفى بلفظ الصلاة لا فيها من
 معنى السلام ولان الكراهية في الاكتفاء ممنوعة وقوله **على نية**
 خيرة لقوله والصلاة على تقدير كونه مبتدأ متعلق به على تقدير
 كونه عطفا على الاسم او صفة له ويجل تعريفه على الجنس الى
 الصلاة والسلام نازلة عليه واصلة اليه منصبة عليه انصب
 المطر على الارض فان قيل الدعاء اذا استعمل بعلى يكون دعاء
 بالشر فكيف يصح قولهم والصلاة على نية قلنا انه مخصوص
 بلفظ الدعاء واعلم ان النبي ان بعث الله لتبليغ الامم
 والرسول من بعث الله لتبليغ الاحكام ملكا كان او ادبيا
 كما في التمهيد وقيل من يبنى على الله وان لم يكن معه كتاب

١٢٨

يوجد بلا ذكر الآل حيث بين عليه السلام كيفية الصلوة عليه بقوله
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في الشرح التاويلات عطف
 عليه قوله **وعلى آله** ذكره بعضهم ولأن الوصول إلى أصل الوصول
 كما يتوكل بالنبي عليه السلام كذلك يتوقف على تعظيم الآل
 والأصحاب أيضا وعلى محبتهم لا بد أنهم له عليه السلام في نصرة
 الدين ولأن الله وأصحابه رضوان عليهم أجمعين لما كانوا
 مشاكسين له عليه السلام في هذا الدنيا بلاغ شريعة وحفظها لهم
 عين نجيتهم بالحق والحق أني بحكمة على التزام أهل السنة
 ادخالها على الآل **وعلى آله** الشبهة الشبهة فانهم منعوا ذكره على
 بين النبي وآله ويقولون في ذلك حديثا وهو من فضل بني
 وبين آلي يعلم ببلده شفا عنى كما ذكره العصام في منهواته
 وأصل الآل أهل بدليس أهل ذكره في المطول فابدل الهاء
 همزة كتقارب نحوهم ثم أبدلت الهمزة القاف لأن قلب الهاء
 ابتداء الفاعل في موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قبلها فتم
 فتابع هذا عند البصريين وأما عند الكوفيين فاصد أول
 لأن الآل لا يتوكل إلى أهل فابدلت الواو الفاء لتوكلها والفتحة
 ما قبلها وعليك بالقول الأول والباء وان تقول بان في
 لأن الحق هو الأول صريح به السكاكي في صرف المفتاح وفي الصحاح
 آل الرجل أهل وعياله وآله أيضا اتباعه وقيل له ذريته

وفي الآل خمسة مذاهب الأول بمعنى الاتباع وهو
 جابر بن عبد الله وعنده النوري واختاره بعض
 الشيخ فغنى وهذا الرابع وعنده الآل وإن
 مذهب الآل إلى صنفه وهو أن الآل من آل النبي
 فقط وهو اختيار ابن القاسم من المالكية
 بنو هاشم وبنو المطلب وهو مذهب ابن فني
 ورواية عن أحمد والرابع أن الآل من جمع بينه
 وبين رسول الله عليه السلام أب إلى غالب
 ابن فهد وهو مذهب الشافعية أصحاب
 مالك والشافعية يذكرون ابن عبد البر في
 التمهيد وهو أن الآل ورثة النبي وأزواجه

قال

فلا في المفردات الآل الفقهاء والعلماء فلا يقال الآل على المفردين
 انتهى وقال بعضهم ومنهم من لا سلام آل الرسول من هو على دينه
 ومثله في عصره وفي سائر الأعصار سواء كان نسباً له عليه
 السلام أو لم يكن ومن لم يكن على دينه ومثله فليس من آل الله وإن
 كان نسباً قابولاً له وأبو جهل لب من آل الله ولأن أهل هذا
 القول أصح ذكره القوطي في تفسيره وفي شرح مسلم وهو المختار
 وأما حاصل أن الآل يطلق على النبي وغيره معنى من أراد الاطلاق على
 فليرجع إلى القاموس ولو حمل الآل على معنى الاتباع يكون ذكر
 الأصحاب تخصيصاً بعد التعميم لعمومهم كما أنهم نوع آخر كما
 في تنزيل الملائكة والروح ولو حمل على معنى الآل وهو المشهور
 يكون ذكر الأصحاب تعميماً بعد التخصيص والاولى في الآل أن
 يضاف إلى الظاهر كما يشعر به ما مر من قوله عليه السلام في بيان
 كيفية الصلوة عليه اللهم صل على محمد وعلى محمد وآله فليخص
 إلى المضمحل كما قال ابن المك وغيره وتخص استعماله في الإشراف
 فإن قيل كيف الاختصاص وقد قال الله تعالى في سورة النور
 لا يتصور في حق الكفار فذلك الشرف في الكفار يتصور باعتبار
 الدنيا لا باعتبار الآخرة أو استعماله فيهم على سبيل التمايز وهو
 لا يستعمل في غير العتلاء فلا يقال آل الإسلام وآل مكة
 وأعلم أن الصلوة لا يجوز على غير الأنبياء ابتداء فلا يقال

والله لا يرويه في حال حيرة والآخرة بعد موتة قبل
وفته ففقيه خلاف كذا في شرح الخبئة
علم ان الصحيح لو اردت بطلت صحبة فلما علم
والفقيه عليه السلام ثانيا صار صحابيا والا فليكن تابعيا
من شرح المناسك السنية لعلي عليه السلام
علم انه يعرف كبر الصحيح في صحابا بالتواتر او بالاشارة
او بخبر بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين
او بخبره في نفسه بانه صحابي اذا كانت رواه
ذلك تدخل تحت الامكان وذكره بن الجوزي
في شروحه لا بد من التقيد بما يدل تحت الامكان
فانه لو ارادوا بعد مضي ثمانين سنة من حين وفاته
عليه السلام فانه لا يقبل لقوله عليه السلام ارايتكم
يؤمنون بي هذه فانه على راس اخزام ذلك القول
تمن على وجه الارض يريد اخزام ذلك القول
ذلك صلى الله عليه وسلم في سنة وفاته قال الحنفية
فيه دلالة على موت الحضر عليه السلام واجيب بالحضر
حيث لا يمكن البصر وكذا خرج عنه عليه السلام
السلام مع كونه حيا لانه في السماء لا في الارض

الهم صل على ابي بكر او على كمن اخلف في هذا المنع فقيل
واما دليل الاكثر ذكره كرامة تنزيهه وذهب كثير الى انه خلاف
الاول واما على غيرهم بطريق النبوة فخار فيقال اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح مقدمة الجوزي قوله **والصحيح**
بالتج عطف على الآل والصحيح في هذا الذي راى النبي
عليه السلام وراى النبي اياه مؤثرا به ومات على الايمان به
عليه السلام سواء كان الردية في حال البلوغ او قبله او بعده وسواء
تخلل الردة بين ايمانه به عليه السلام وبين موته على الاسلام
اولم يتخلل وسواء طال صحبه او لا ذكره المحقق الدواني بشرط
بعضهم طول المصاحبة واليه ذهب الاصوليون حيث قالوا
بشرط ملازمة سنة اشهر فضاء او بشرط بعضهم مع طول
المصاحبة ان يروى عنه عليه السلام حديثا والقول الاول
اولي الشمول لكل صاحب ثم ان الاصحاب جمع صاحب والفاعل
يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل بصاحب واصحاب
وهو ماضي عند الرضي وقيل ازخري وقال بعضهم والتحقيق
انه جمع صجب بكسر و هو مخفف من صاحب بخلاف الالف
او جمع صجب بالسكون وهو اسم جمع كنه وانما رخم الكد الآل
والاصحاب بقوله اجمعين دفعوا التوهم السامع عدم
الشمول بنا على ان الدعاء بعضهم كمن نسب الى الكحل
نجوزا

نجوزا من قبيل ذكر الكحل وراية البعض فادفع الوهم بان كبد
دواني الاصل جمع اجمع اسم تفضيل فان تون قرات الكتاب
اجمع معناه اتم جمعا في قرأت من كل شيء ثم صار اسما في باب
الكبد هذا آخر ما جمعه ونظام ما كتبه
بعون الله تعالى وحسن توفيقه
ابانا احمد له في كل ان وانا
دعوى رسول المحل النجات
نمت بعون من
الطافه تمت
١٢٢
١٢٢
١٢٢

٥١

رسالة سمعية السيرة للفقير المودود
محمد الأتقرياني عليه
الرحمة
٥٢



في جميع الى قوله فاذا ذكر في اذكركم الله
 في جميع الى قوله الذين يذكرون الله قياما سجدا
 في جميع الى قوله واذا ذكر الله كثير الحكم تفان الله
 في جميع الى قوله يا ايها الذين آمنوا اذا ذكر الله اتقوا
 في جميع الى قوله عليه السلام ان العبد اذا ذكر الله من النجا
 في جميع الى قوله مثل الذي يذكر ربّه والله لم يذكر الاول
 في جميع الى حديث مثل الذي يذكر ربّه ان ذكر الاول
 والميت كمن عمت عن الميت بالجوارح مختل
 اول التأليف ثنائ للفقهاء 448

فیه اقباس تغیریه

ولا يخفى من في هذه الفقرة من عن الابداء وبراعة
الاستعمال والطباق والجناس والزوم والابتنم وغيرها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي وعد لمن ذكره ذكره بين الملائكة المقربين
واثنى على ذكرك من عباده المكرمين . وجعله سببا لظلاله
كانوا الطاعات وامر بالكثارة ولم يوقه دون سائر
العبادات . والصلاة على محمد الذي بين كون الذكر
مطردة لوسواس الختاس . وسوى للجماد من لم يذكره
من الناس . وعلى اله واصحابه الذين ذكره كثيرا .
وسبحه بكثرة واصيلا . **وبعد** فيقول العبد المفتقر
الى الله المقنن محمد بن مصطفى الافكر الماني بفتح الله ثم
الى اقصى الاماني هذه كلمات جميلة . في شان شرح
التسمية . قررت ما فيها من السؤال والجواب . بعبارة
يرضيها

يرتضيها اولوا الالباب . وراحت في تحريرها قانون المنفعة
 يكون على وفق طبع المباحثة . وجعلها حذرة لولي النعم
 كريم الشيم . المتوجه بالفروع والاصول . والمنفرد في المعقولات
 والمنقول . ما من فن الا وهو فيه الا وحدي . وما من نوع
 الا وهو الالهي . وهو الذي لولا تنويره لما تنور مصباح الهدى
 القوي . ولولا اخلاصات شمس التقوى . ولولا معيار
 غيرته لما علا بيان الفضل والكمال . ولولا سمار عبرته
 لما احكم اساسه عن الزوال . اعني شيخ مشايخ الاسلام
 سلم السلام . سخي الانقياء . سخي افضل الانبياء .
 عليه افضل التحايا . لازالت شمس ذاته مشرقة في سما
 الوجود . وتمر طبعه منور في افق الجود . ورياض مقاصد
 الفضل . ناضرة بسحاب الغاص . ورياض مطالبهم مكدوة
 بزلال عين عنابته . والامول منه ان ينظر في حده الرضا
 بنظره النقيس . وان يجعلها سبب لان يكون والبا
 على حصن التدريس . والله المستعان . وعليه التكلان .
 ثم اقول اعلم ان المؤمنين قد موافق في ابتداء تاليفهم التسمية
 على التمجيد فقالوا **بسم الله الرحمن الرحيم** اقتداء بالسبب
 الكتاب المجيد وعملا بما وقع عليه الاجماع وامثالا لحدث
 الابتداء . وهو قوله عليه السلام كل امر في بال لم يبدأ باسم

هذه البوصلة التوحيد والامانة للشيعة

فهو ابرر رده ابوداود عن ابي هريرة رضي الله عنه في الوجه الثاني
 نظر لانا لا نسلم وقوع الاجتماع كيف وان اكثر كتب السلف
 خال عن التخصيص الا ان يقال المراد الذكر لا الكتابة
 وفي الوجه الثالث ايضا نظر لانه بمنطوقه مناف لما
 بدى بغير البسطة ولم يبق ابرر وبمفهومه مناف لما بدى با
 بالبسطة وبقي ابرر وكل ما هذا شأنه فغير صحيح والجواب ان
 صغرى الشاهد المذكور ممنوعة لان المراد بالابتر في الحديث
 الابتر الشرعي فان قلت برده عليه نقض انه يقال انه
 غير صحيح لان الامثال بالحديث غير ممكن لان هذا الحديث
 مع حديث التخييد وهو قوله عليه السلام كل امرئ في مال لم يبداء
 بالحديث فهو ابرر رده ابوداود والبضاغ الى هريرة رضي
 متعارضان اذ لا بداء باحد الا من ينقضت الابداء بالآ
 وكل متعارضين لا يمكن الجمع بينهما وكل ما هذا شأنه فلا يمكن
 الامتثال به **فتنا** ان صغرى شاهدك غير مسلمة وهذا المنع لكونه
 دواعي المقدمة المدللة يرجع الى دليلها فنقول ان اردت
 بقولك الحديث متعارضان باطنا وظاهرا ارباطنا
 هو ممنوع لجواز ان يكون الابداء المذكور في احد الحديثين
 محمولا على الابداء الحقيقي والآخ على الابداء الضافي ويجوز
 ان يحل على الابداء الوفي في المتمدن من اول الكتب
 الى المقصود

الى المقصود وهذا ان الجوابان على تقدير كونه الطرف المذكور
 في الحديثين متعلقا بالابتداء اما الجواب على تقدير ان
 لا يكون متعلقا به فبان يحل الباء على الاستغناء ولا شك ان
 الاستغناء بشئ لاشئ في الاستغناء بشئ انه واغترض عليه
 بان محله على الاستغناء باطل لان الابتداء باستغناء شئ لا يجاز
 الابتداء باستغناء شئ انه واجب بالان لا ذلك لجواز ان يكون
 بحيث كان قد وقع منه الاستغناء بهافي ان واحد اقول لا غنى
 والجواب كلاهما مردود لكونهما مبتدئين على ان الباء في الحديثين
 متعلق بالابتداء مع ان الاول كلام على السند وبان محله
 على اللابسة وهي نعم وقوع الابتداء بالشئ على وجه الجزئية وهو
 ووقوعه بذكر الشئ قبل الابتداء بلا فصل فيجعل احدهما
 جوازا ويذكر الاخر قبله بلا فصل فيكون ان الابتداء ان
 التمس بهما واغترض عليه بان محله على اللابسة باطل لانه غير
 ممكن اذ الابتداء ملابسا بالاب لا يجلي مع الابتداء ملابسا بالاب
 اخ في ان واحد وفيه ان هذا لا غنى مع انه كلام على
 السند مبني على ان معنى التمس متخضر في المقارنة وهو
 ممنوع لانه يحل بمعنى الاتصال ايضا فيجوز ان يكون الابتداء
 منصلا بالتخييد وهو متصل بالنسبة فيحصل التمس بهما
 في ان واحد والمراد بالابتداء في الحديثين على هذين الجوابين

عطف على بان يحل الباء على الاستغناء

اعني حمل الباء على الاستعانة ومحمد على الملازمة ابتداء المقصود
ولاشك ان المبتدأ في ابتداء المقصود يكون مستقينا بهما
او ملازما بهما في ان واحد فاحفظه وما قيل في الجواب
ان الابداء يعني التقديم قال في المغرب بقاء الشيء
قد تقدم فعني الحدتين كل امر في بال لم يقدم عليه اسم الله
والحدته فهو ابتداء فلا وجه لتوهم التعارض بينهما ففيه ان
ما نقل عن المغرب التقديم المطلق وما نحن فيه هو التقديم
المقيد اعني التقديم على المطلوب فلا يكون ما نقل شاهد له
واما قيل يمكن دفع التعارض بان يقال يتبدى باحدهما
باخطره بالبال وبالاخر بذكره او كتبه او يذكر احدهما و
يكتب الآخر او باخطارهما معاني البال او يتبدى بالتسمية
اخطارا او ذكر او كتابة وبالجملة عملا بالاركان فلا اعتداد
عليه فينبذ برغم الباء في بسم الله للملازمة عند الزحمرى
وحكم القاضي بانه للاستعانة فان رجح من طرف الزحمرى
كونه للملازمة بانه اكثر من بقاء الاستعانة قلنا من جانب
القاضي انما لا نسلم اكثرية بقاء الملازمة بالنسبة الى بقاء الاستعانة
وان رجح من طرفه بان التبرك باسم الله تأدب وتكريم له
تعالى بخلاف جعله الله مبتدلة غير مقصودة لذاتها قلنا
من جانب ان لالة جهتين التبعيه وتوقف نفس الفعل
او كماله

الجملة الى ما في ما قبل من وجوه الخلل

او كماله عليه فلا نسلم لزوم ملاحظة الجهة الاولى بل الجهة
الملاحظة هي كونه الفعل غير معتد به شرعا ما لم يستدبره فلهذا
الجهة هي الجهة الثانية وان رجح من طرفه بان ابتداء التبرك
باسم الضم كان على وجه التبرك فينبغي ان يرد عليهم في
ذلك بتقديم اسم الله على العامل وجعل الباء فيه للملازمة قلنا
من جانبه انما لا نسلم ان ابتداء التبرك باسم الضم كان
على وجه التبرك لجواز كونه مرادهم الاستعانة وان رجح من
طرفه بان بقاء الملازمة تدل على ملازمة جميع اجزاء الفعل بما
الله دون بقاء الاستعانة قلنا من جانبه ان بقاء الاستعانة
تدل على الاستعانة باسمه تعالى في اجزاء الفعل فلا نسلم عدم
دلالة بقاء الاستعانة على تلك الملازمة وان رجح من طرفه
بان التبرك معني ظاهر بغيره كل واحد والتاويل المذكور في كونه
الباء الله لا يفهم غير الخواص قلنا من جانبه ان العبرة بالخواص
ففي ما قلنا دقة واي من اسباب التبرج وان رجح من طرفه
بان كونه اسم الله الله للفعل انما هو باعتبار انه يتوسل
اليه ببركة فقد رجح بالافوة الى التبرك وليس له باعتبار الالة
زيادة معني يعتد به قلنا من جانبه انما لا نسلم ذلك فان
الله يشع بان له زيادة مدخل في الفعل ويشتمل على جعل
الفعل الموجود لفظا ما يعتد به غير بمنزلة المعدوم

رجح

هذا الكلام من قبل الزيدان
لا يبيح بالعدل في مقام الترتيب

والوجوه التي ذكرت من طرف
البضادى دفعا للعلاوية
الزمنية عن الله عنه كلها
مغالطة غير قريبة من الصحة
ومدعيها سوفسطائى
والحق في طرف العلوية الزمنية
عن الله عنه كما بينته المحققون
ومقصود البضادى محض
تعبد واظهار فضل كافته
وقف على عيب من الملائسة
وعبره بلفظ قيل وعلى هذا
عادته انه يعبر عن مختار العلوية
الزمنية عن الله عنه
بلفظ قيل لتعده واظهار فضله
م م م م م

فاذا عرضت ان ما ذكره من طرف الزمنية من جوه الترتيب
يكوز بوجوه من جانب القاضى فعيك بالاستشال الحكم القاضى
ثم ان ابنا كونه من الحروف الجارة الموضوع لا قضا معا
الافعال الى الاسماء لا بد له من متعلق مذكور او مقدر عام ان
توجد فيه الخصوص او خاص ان وجدت وهما المقدر
فعل خاص والقرينة ما يتحقق بعد التسمية اى اللفظ مثلا
وكذا الحال في سائر الافعال مثلا اذا قيل في الاكل بسم الله
يكوز المقدر اكل وفي الشرب اشرب فهي جملة فعلية وقيل اسمية
اى تاليفي بسم الله والظرف لغو على تقدير كوز الباء للاستعانة
وستقر على تقدير كونه للملائسة والاولى كوز المقدر فعلا
لانه اقوى ولان في تقدير الاسم زيادة الاضمار في عده والحرف
مع ان الفاعل فيه بارز بخلاف الاول ورجح الزمنية كوز
المتعلق مؤخر الوجود الاول ان تقديم المجرول يغيب
الاختصاص مع الاهتمام لان المشركين كانوا يبتدون باسم
الاهم ففي التقديم اهتمام ورد عليهم فيكون قصر قلب افراد
او تعيين على اعتبار حال المتكلم المردود عليه والثاني ان تقدير
احسن وقوة لانه كونه اسم الله نصب عين المؤمن الثالث
ادخل في التعظيم لان تقديم الاسم تعظيم للمسمى والرابع
انه اوفق للوجود لان المسمى مقدم في الوجود الخارجى

على جميع

على جميع الاشياء كما هو المبرهن في اثبات الواجب وكذا في
الوجود الذي لان معرفة اول المعارف عند العباد المقدر
بهم ولذا قيل ما رايت شيئا الا ورايت الله قبله فالادنى كون
اسم السابق في هذا الوجود من سبعا على جميع الاشياء في
الوجود الخطي واللفظي وان كان هذا الوجود ان يجازين
بخلاف الاولين هذا ويراعى كوز الابداء بسم الله ابتداء
الله سؤال بطريق المعارضة بان يقال وليكم واسم الله على
مدعاهم من كوز الابداء بهذا اللفظ ابتداء بسم الله كفى عند
دليل يدل على بانيه وهو ان يقال ان الابداء بهذا اللفظ
ليس ابتداء باسم الله لان الباء واللفظ الاسم ليس شيئا منهما
اسم الله واجواب اما الاسم وجوب ذكر اسمه تعالى باسم خاص
من اسمائه تعالى بل يجوز ان يذكر بلفظ دال على اسمه وهما
كذلك لان اضافة الاسم الى الله نعم ان كانت بمعنى الاختصاص
به نعم كونه موضوعا لذاته فهو لفظة الله وان كانت بمعنى الاختصاص
مطلقا فيشمل اسماءه نعم كذا في اى تقدير كان يكون
الابتداء بلفظ الاسم ابتداء باسم الله نعم انما نقول يجوز ان
يكوز اضافة الاسم الى الله بياينة واما الباء فهو وسيلة الى
ذكره وقائمه انما الاسم هو النبوة على ان النبوة والاستقامة
انما هو بذكر اسمه لان التلبس والاثبات انما يكون باسمه لا بذاته

مطلب الاسم

وقيل هي التسمية على الفرق بين اليمين واليمين والاسم من الاسماء
المحذوفة الابداعية كيد ودم ويدل عليه نصه في التسمية والاسماء
وسمي فاشتقاقه عند اسم من التسمية بمعنى الارتفاع لانه لا يقع
للمسمى فاصله سمو محذوف آخوه تخفيفا لكثرة الاستعمال
وللزوم تعاقب الحركات على وف العلة واجتنب الهمة
الوصل ليمكن الابتداء بالان السين اسكت بعد حذف
الواو لانها لا محذوف يعني 9 فان اولها متحرك والثاني
ساكن ولا اوى الا جواب على الثاني ويجب تبيين المتحرك
لجصل الاعتدال واشتقاقه من التسمية بمعنى العلامة لانه
كالعلامة المعروفة للمسمى عند الكوفية فاصله وسم محذوف
الواو يبقى ليم وزيدت الهاء في اوه عوضا عن المحذوف
وزيدت الهمة الوصل في اوله للابتداء ورد هذا بان الهمة
لم تعد داخلية على ما حذف صدره في كلامهم وعرض
قولهم ان هذه الهمة للوصل بان يقال انها لو كانت
همة وصل لما سقط من الخط لكن التالى باطل والمقدم
مشكك لان حكم همة الوصل الثبوت في الابتداء والسقوط
لفظا في الوصل قلنا اما الاسم الملازمة المذكورة لم لا يجوز
ان يكون سقوط لفظا وخطا لكثرة الاستعمال وكثرة الكثرة
ايضا بخلاف اقراء باسم ربك في اننا نقول انها لم تنك
بالكلمة

لا معنى لذكر زيادة الهاء في هذه المقام

بالكلمة لانها محذوف طوت الباء لندل على الهمة المحذوفة مع
انها لا دخلت الباء عليها وقع الاستفناء عنها بخلاف
اقراء باسم ربك فان حذف الباء منه يصح مع بقاء المعنى
صحيحا نحو اقراء اسم ربك بخلاف المحذوف في بسم الله ثم الام
ان اريد به اللفظ فغير المسمى لانه يالف من اصوات
مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الالم والاخصار
ويتعدد تارة ويتحد اخرى والمسمى ليس لذلك وان اريد به
الصفة انقسم النظم الصفة عند الاشعرى الى ما هو نفس
المسمى والى ما هو غيره والى ما هو ليس بغيره ولا غيره وان اريد به
ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتر بهذا المعنى فان قلت لانه
انه لم يشتر بهذا المعنى كيف وقد قال سبحانه سجع اسم ربك
لان الالم بتر نهاية سبحانه لا بتر نهاية اسم فيكون عين المسمى
فلما ان المراد اللفظ لانه كما يجب فتر به ذاته وصفاته عن
النقاب يصح بتر نهاية الالفاظ الموضوعه لها عن اللفظ
وسواء الادب وقوله الله اسمه انه محذوف الهمة على غير
القياس فذلك عوض عنها الالف واللام لان ما حذف
قياسا في حكم المبتدأ فلا يعوض عنه شيء فلي كان 9 ف
الترتيب عوضا عن الحرف الاصلي كان بمنزلة فذلك قيل لانه
بالقطع لا يقال يرد عليه نقض اجمالى بشاهد الجواب والتخلف

مطلب اسم

بان يقال ان ذلك هذا جاز في غير حالة النداء مع ان مدلوله
 و هو القطع مختلف عنه لاننا نقول اننا لا نعلم الجواب لان ذلك
 مقيد بعدم كثرة الاستعمال واللفظ الشريف يكثر استعماله
 في غير حالة النداء على اننا نقول ان الالف واللام تجزأت لتبين
 في النداء فلم يلاحظ معهما شأنا في التعريف حذرنا من اجتماع
 اداتي التعريف فقطعت وانا في غير النداء فقد روي اصلها
 فقطعت في الارجح مع كونه للتعريف وقيل اصل الالف فيه
 انه بواو الالف واللام من الاصل مع انه ليس كذلك وانه
 لا يصح قولهم وعوض عنها الالف واللام الا يقال انه بالنظر
 الى الاصل الحقيقة وهو انه قيل انه اسم لمفهوم الواجب لذاته
 او المستحق للعبودية له وكل منهما على اخصر في رد ذلك يكون على
 لان مفهوم العلم جزئي وفيه اننا لانسم ذلك كيف وقد اجمعا
 على ان قول لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان اسما لمفهوم
 كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي بحيث لا يكثر
 فاطلق انه اسم للذات الواجب الوجود الخالق للعالم واعلم
 ان القول كما تجزأت في ذاته ثم تجزأت في اللفظ الدال
 عليه فقيل انه اسم جزئي غير مشتق واليه ذهب الخليل والرجاج
 وقيل انه اسم سر ياتي معرب وقيل انه مشتق لكن لا تعرف
 المشتق منه ولم تكلف بمعرفة وقيل انه صفة مشتقة صارت

على

وفي ص

على بالغلبة وهو مختار البيضاء على انه لو كان وصفا لم يكن
 قول لا اله الا الله توحيد الا انه لا يمنع الشبهة والانه لو كان وصفا
 لم يوجد اسم جزئي عليه صفاته ثم لم يصح له ان يطلق عليه سواء
 وانه لو كان وصفا لصدق التوصيف به واللوازم كلها باطله
 وكذا المذموم اما الاول فكلما جاع على انه كلمة توحيد واما الثاني
 فلا سند من الصفات اسماء يدل على الذات الذي تقوم به واما
 الثالث فلانه لا يوصف به فلا يقال الحي القيوم الله والجواب ان
 لاسم الملازمات المذكورة لان كونها وصفا انما هو بالنظر الى
 الاصل لكنه لا غلب عليه تعالى حيث لا يطبق على غيره صار كالعلم
 فاجوز مجراه في عدم تطرف الشبهة وادعاء الصفات عليه و
 امتناع الوصف به وقيل انه اسم جزئي مشتق صار على بالغلبة وهو
 موافق لما ذهب اليه جمهور اهل اللغة لان الاله في الاصل يطلق
 على كل معبود حق او باطل ثم غلب الاله المعروف باللام على ذات
 الواجب الوجود ثم اريد تأكيد اختصاص لفظ الاله به فحذفت
 الهمزة ثم ادغم لام التعريف في لام الاصل فصارت الله واستدل
 على انه اسم لصفة بانه يوصف فيقال الله الحي القيوم ولا يوصف
 به فلا يقال الحي القيوم الله وكل ما شانه كذا فهو اسم لصفة
 وفيه اناس من صفواه لكن ردنا في الكبير بان نقول ان الاله
 بفوك ان كل ما يوصف بالشيء ولا يوصف به الغير فهو اسم

انه اسم بطريق الغلبة سلمناه لكن معنا التقريب اذا لا بد من
 منه كونه اسما في الاصل وان اردت انه اسم في الاصل فلا تم
 الكبير لم لا يجوز ان يكون جواز كونه موصوفا بشئ لا صفة لشيئ
 بالنظر الى كونه اسما بالغلبة واستدل ايضا بانه لا بد له من
 اسم يجر عليه صفاته ولم يصلح له مما يطلق عليه سواه وفيه انا
 سلمناه لكن لا يقتضي كونه اسما في الاصل واستدل ايضا
 بانه لو كان وصفا لم يكن كلمة لا الاله الا انه توحيد فانه لا يمنع
 الشبهة وفيه ان الملازمة المذكورة ممسوخة لانه لا غلب عليه
 بالعلة جار كالعلم في عدم احتمال الشبهة فاذا عرفت هذا
 كان الاظهر ما اختاره البيضاوي ثم القائلون بمشتقاه ههنا
 اختلفوا فقال بعضهم انه مشتق من اله بمعنى عبد فيكون
 الاله بمعنى المألوه اي المعبود وفيه ان هذا غير صحيح لاستدانة
 ازية العابد الا يقال يجوز ان يكون معناه المستحق للعبادة
 وقيل من اله بكسر اللام وكذا ما ياتي بعده بمعنى غير فيكون
 الاله بمعنى المحترق فيه لان العقول تتحير في معرفته وقيل من اله
 بمعنى سكن لان القلوب تطمئن وتسكن بذكر الله وقيل
 من اله بمعنى فزع لان العابد يضرع اليه وقيل من اله الفصيل
 اذا اولع بانه لان العابد يولج بالتضرع اليه وقيل من اله
 اذا حترق فهو اله مترادفان ثم لما كانت لفظة الجلالة دالة

على العظمة

فيه إشارة الى ان هذا المعنى في الحقيقة يرجع
 الى معنى الدليل المسوق لاثبات الملازمة المذكورة
 فتدبر

على العظمة والكبرياء المستندة للفقير والغلبة وتوهم منها انه مشتق
 بالجلال ووز الجلال ذكر بعدها وصفا دالا على الجلال ليعلم انه ذو
 الجلال والاكرام سبقت رحمة غضبه فقال **الرحمن الرحيم**
 فيكون من باب الاحتراس فلا رد ما قيل ان لفظة الجلالة
 اذا كانت اسما للذات المستجمع لساير الصفات فما فائدة
 ذكرها بعدها هذا وهما صفتان مشبهتان من رحم كالغضبة
 من غضب والعليم من علم واعتزض بانه مخالف لما تقر
 من ان الصفة المشبهة لا تبني الا من فعل لازم فكيف اشتقاق
 من رحم وهو متعذر والجواب اما لان اسم المخالفة لان اشتقاقها
 من الفعل المتعذر انما هو بعد جعله لازما بعد نقده الى فعل
 بضم العين وهو مطرد في باب المدح والذم صرح به في المفتاح
 فان قلت ان الرحمة رقة القلب والله نعم منزهة عنه فلا يصح
 اطلاق الرحمن الرحيم عليه قلنا انا لان لم عدم الصحة لان اسماء
 تؤخذ باعتبار الغابات التي هي الافعال دون المبادئ التي
 هي الافعال فالرحمة غايتهما الاحسان لكونه مقتضاها فيراد
 بالرحمن الرحيم المحسن المتفضل بالارادة والافعال فيكون
 مجازا من باب اطلاق السبب على السبب ثم الرحمن ابلغ من
 الرحيم لان زيادة المبني تدل على زيادة المعنى قيل عليه ان هذا
 جار في حذر وحاذر مع تخلف المدلول لان الاول لكونه

وهذان يوتي في كلا الوباء خلاف المقصود
 بما يدفعه كما تقر في علم البلاغة مستطاع

صفة مشبهة دالة على الثبوت المبلغ من الثاني لكونه اسم فاعل
 دال على الحدوث والجواب انا لان اسم الجواب لان الفاعل عدة
 مشروطة بكونه الباني من نوع كالرحمن والرحيم فانها من نوع
 الصفة المشبهة بخلاف حذر وحاذر فان الاول صفة مشبهة
 والثاني اسم فاعل على اننا نقول ان الفاعل عدة اكثرية لا كلية
 ثم ابلغية الرحمن من الرحيم بكونه باعتبار الكمية وباعتبار الكيف
 باعتبار الاول يقال يا رحمن الدنيا لان الرحمة المدلول عليها
 بلفظ الرحمن تتعلق بالمؤمن والكافر وجميع انواع الطيور والوحوش
 والدواب والهوام البرية والبحرية ويقال يا رحيم الاخوة لان
 الرحمة المدلول عليها بلفظ الرحيم تختص بالمؤمن ولا شك
 ان افراد مغلق الاول اكثر من الثاني وباعتبار الثاني يقال
 يا رحمن الدنيا والاخرة لان من نعم الدنيا ما هو عظيم وهي التي
 يتوسل بها الى السعادة الابدية وان نعم الاخوة كلها عظام
 لكونها مؤبدة ويقال يا رحيم الدنيا لان من نعم الدنيا ما هو صغيرة
 فان قلت فعل هذا ينبغي ان يقدم الرحيم ليكون من باب الترتيب
 من الاول الى الاخر والجواب عنه بوجوه الاول ان تقديم
 الرحمن لتقديم رحمة الدنيا والثاني ان الرحمن لا دل على جلال
 النعم عقب بالرحيم لتساؤل ما خرج منها فيكون كالتمتمة له
 والثالث انه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره فبا
 فباب

فباب ان يفارق لفظ الجلالة الذي هو علم فان قلت
 قد اطلق ابو حنيفة على مسيلة رحمن اليه فقلت انا لان اسم
 اطلاقه ولكن سلم ذلك فلا سم ان اطلاقه عليه من عنده لم
 لا يجوز كونه نقلًا عن اطلاقه عليه كونه على اننا نقول المختص
 هو المعروف باللام ثم قيل انه غير منصرف وفيه ان الفاعل
 تقتضي عدم الجزم بعدم انصرافه لانه انما يكون غير منصرف
 على مذهب من شرط انتفاء فعلانية وانما على مذهب من شرط
 وجود فعله فهو منصرف لانه صفة مختصة بانه نعم لا مؤنث
 ولا نكرة ولا فعلانية الا ان يقال انه الحق له بما هو العاقب
 في باب ثم الرحمن مجرور كونه ههنا للفظ الجلالة او بدل منها
 والرحيم صفة بعد صفة لها ويجوز ان يكونا من نوعين او
 منصوبين على المدح وانما اختص التسمية بهذه الاسماء ليعلم
 العارف ان المستحق لا يستغنى به في مجامع الامور هو المعبود
 الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها واجلها
 جليلة وحقيقة فيتوجه بشرائه الى جانب
 القدس ويشغل سره بذكره والاستعداد
 عن غيره اللهم اعفونا ذنوبنا واشفع
 صدورنا وترفقنا مع الابرار انك
 انت الرحيم الغفار امين

منه

2c



22



درجہ ۲۱۱۱

الحمد لله
والصلاة والسلام

[illegible]

خط الطالع

المشور
رابع

[illegible]

رحمة الله عليه

المجوز

ساخته	نسخه	تکرار	ابعاد	خامس	سادس
۱	۱	۱	۱	۱	۱
۲	۲	۲	۲	۲	۲
۳	۳	۳	۳	۳	۳
۴	۴	۴	۴	۴	۴
۵	۵	۵	۵	۵	۵
۶	۶	۶	۶	۶	۶
۷	۷	۷	۷	۷	۷
۸	۸	۸	۸	۸	۸
۹	۹	۹	۹	۹	۹
۱۰	۱۰	۱۰	۱۰	۱۰	۱۰
۱۱	۱۱	۱۱	۱۱	۱۱	۱۱
۱۲	۱۲	۱۲	۱۲	۱۲	۱۲
۱۳	۱۳	۱۳	۱۳	۱۳	۱۳
۱۴	۱۴	۱۴	۱۴	۱۴	۱۴
۱۵	۱۵	۱۵	۱۵	۱۵	۱۵
۱۶	۱۶	۱۶	۱۶	۱۶	۱۶
۱۷	۱۷	۱۷	۱۷	۱۷	۱۷
۱۸	۱۸	۱۸	۱۸	۱۸	۱۸
۱۹	۱۹	۱۹	۱۹	۱۹	۱۹
۲۰	۲۰	۲۰	۲۰	۲۰	۲۰

درجات الطالع

السرطان

[illegible]

الاستدلال التنبه مقدم

درجات الطالع

[illegible]

~~المستنبط~~ الاسد مؤخر

درجات الطالع

ناخف	ثالث	رابع	خامس	سادس
ب ب ب	ب ب ب	ب ب ب	ب ب ب	ب ب ب
ر ك ا ه	و ط ه	ر ك د	ع م و ه	
ط د	ط د	ك ح	م و	
ه ك	ب نو	ه ب	ك ح	
م ر	م د	ل ل	ع ط ل	
ك با	ك ن	ط ح	ط ز ط	
ر ط ك	ه ل	ه ب	ا ك	
ل ز	م و ك	م ل	ب -	
ا م	م و	ك ح	ح ب	
د -	ه ط د	ه ب	ر ك	
ز د	و ز م	م و ح	ه د	
و ه ل	و ا م	و ل ه	ط و ه	
و ك	ل -	و ط ه	ر ه	
ر د	د نو	د ز ه	ه ه	
م ه	ه ل	و -	ط م و	
ط د	و ن	ح ه	ل ه	
ب ا	ل ه	ر ه	ط با	
س س	ط ك	و ه	س ل	
ك ك	ل نو	ر ه	ك ل	
ب ل	س و	ه ه	ب ل	
ه ب	ك ك	ل ه	ك ط	
ه نو ك	و د ل	ر با ه	ع د نو	
ز ح	ه ك	س ما	ه ن	
ط ك	ر ك	ك ح	نو ح	
ك ك	ل ه	ه ه	ز ح	
ب با	ط ما	نو ل	ط ه	
م ر	ك ن	ر ط	ك ك	
ك ح	م ك	ط و	ب ه	
ه د	ك ط	ك ك	م ك	
م و	م د	م ب	ك ك	
ه ل	و ه ه	ر م ن	ه ل ط	

۲۷

د-ق